الإنساني 30

السودان : بلد واعد وحضارة متجذِّرة

تصدر كل ثلاثة شهور عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ICRC

غير مخصصة للبيع

العدد الثلاثون

شتاء 2004

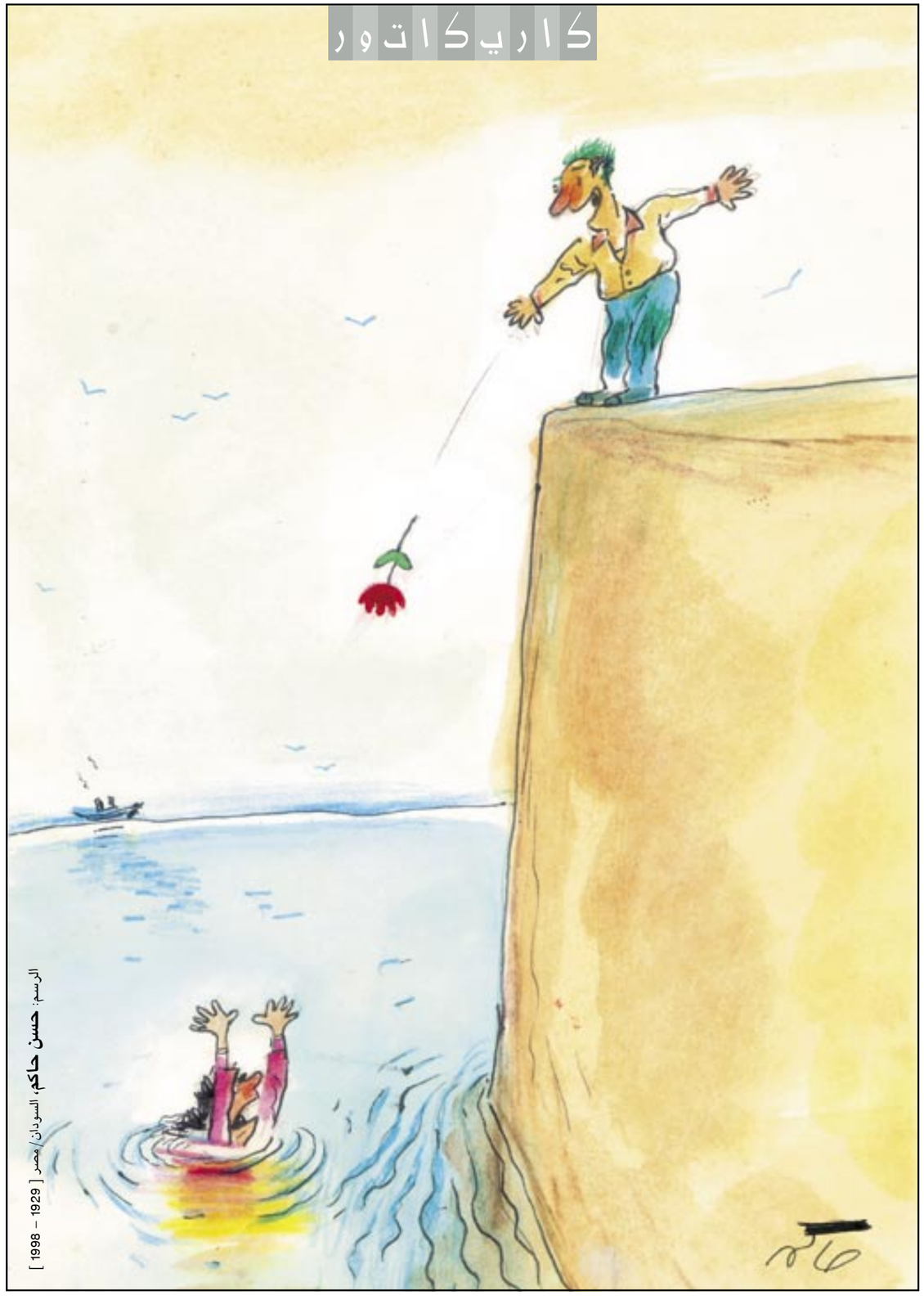

الرسم: **حسن حاكم**، السودان/مصر [1929 – 1998]

السودان: تعايش مرغوب

أنشأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أول مكتب لها في الخرطوم عام 1978، وكان ذلك بهدف تقديم المساعدة لضحايا النزاع الأثيوبي. ومن العام 1984، قامت بأنشطة تتعلق بالنزاع الداخلي في السودان بين القوات الحكومية وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان جنوبي البلاد. وقد أبرمت في هذا الإطار عدة اتفاقات لوقف إطلاق النار، كانت تهدف إلى إنهاء عشرين سنة من النزاع المسلح الداخلي، ونجحت إلى حد ما في التوصل إلى استقرار الأوضاع.

إلا أن العنف الذي اندلع أوائل العام 2003 في منطقة دارفور غربي البلاد، والمواجهة بين القوات الحكومية وميليشيا "الجنجويد" من ناحية، وقوات المتمردين من حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة من ناحية أخرى، تسبب في أزمة إنسانية رهيبة، تطلبت من اللجنة الدولية للصليب الأحمر إطلاق واحدة من أوسع حملات التدخل الإنساني على الصعيد العالمي. وكانت اللجنة الدولية من بين أولى المنظمات الإنسانية التي استجابت لحالة الطوارئ بعد اندلاع النزاع في شباط/ فبراير 2003.

والآن تقدم اللجنة الدولية المساعدة لمئات الآلاف من الأشخاص. وهي مساعدات شملت بناء المخيمات للنازحين، وتزويد الأشخاص الأكثر ضعفًا بخدمات الماء والصرف الصحي، وتقديم معونات الإغاثة والإمدادات الطبية للمستشفيات والمراكز الصحية، والمساعدة في إعادة الاتصال بين أفراد الأسر المشتتة.

وتعد عمليات اللجنة الدولية في دارفور هي أكبر عمليات اللجنة على صعيد العالم وهي عمليات يتوسع نطاقها باستمرار، لذا يبلغ عدد موظفي اللجنة بالسودان حاليا 1331 موظفًا منهم 155 مندوبًا من الخارج.

في ظل هذا الوضع الخاص لدور العمل الإنساني في السودان، حرصت "الإنساني" على أن تضع قارئها أمام تحليل لقضية دارفور، وما يحيط بها من ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية، لذا قدمنا في عددنا الماضي ملفا حولها، شارك في كتابته عدد من الباحثين في الشؤون السودانية.

ولآن ما يحدث في دارفور، يعد بمثابة جانب من جوانب الوضع السوداني برمته، فقد شئنا في هذا العدد أن نقوم بعمل سبق أن تأجل، بسبب ضغط الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، وهو نشر هذا العدد الخاص حول السودان.

في هذا العدد الخاص الذي تجده بين يديك، أيها القارئ العزيز، تواصل «الإنساني» سياستها التحريرية، الهادفة من وراء نشر الأعداد الخاصة إلى تقديم بانوراما تقريبية للأوضاع الجارية في البلدان التي تكتنفها النزاعات، وذلك بتناول الجوانب التاريخية والثقافية والاجتماعية لتلك البلدان.

وعلى نفس المنوال الذي تقدم فيه اللجنة الدولية خدماتها لجميع السودانيين بلا تفريق، حاولنا هنا أن نعطي مجالا للتعبير لأصحاب الآراء المختلفة، وذلك بإفساح الفرصة لتقديم وجهات النظر المتعددة في الوضع السوداني على مسؤولية أصحابها.

ولقد شرفنا بالكتابة، في هذا العدد الخاص، نخبة من ألمع الكتاب والمثقفين السودانيين، الذين نتقدم لهم بالشكر الجزيل على مجهودهم معنا، كما نتقدم أيضا بالشكر إلى بعثة اللجنة الدولية بالسودان، والتي هي على الرغم من صعوبات العمل الذي تقوم به في شتى أنحاء السودان، كرست جانبا من مجهودها لمتابعة وتنسيق هذا العدد الخاص معنا، إدراكا منها لأهمية النشر والإعلام في المجال الإنساني جنبا إلى جنب مع العمل الميداني الذي لا تكل ليل نهار عن أدائه والقيام به.

على هذه الصفحات إذن، سوف تجد العديد من الموضوعات التي تتناول الأوضاع في أقاليم السودان المختلفة، كما تتناول الجوانب الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية لهذا البلد الشاسع المترامي الأطراف، والذي يجمع بين الهويات العربية والأفريقية في مزيج فريد من نوعه، بوسعه أن يفضي إلى ثراء لا نهائي في خبرة تعايش الثقافات والأعراق بمنطقة هي أحوج ما تكون إلى هذا التعايش ■

"الإنساني"

الإنساني

تصدر كل ثلاثة شهور عن
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

المدير المسؤول **تمارا الرفاعي**
مدير التحرير **محمد سيف**
مستشار التحرير **عنايات فريد**
المستشار القانوني **د.عامر الزمالي**

المراسلات : 31 شارع جدة، حي المهندسين، القاهرة 12311
تليفون 7619332 • 3379282 فاكس 7618487
البريد الإلكتروني: icrccaie@link.net و icrc@link.net

الآراء الواردة بهذه المطبوعة لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها

الإشراف الفني **محيي الدين اللباد**

ICRC

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة محايدة، أنشئت عام 1863. مهمتها إنسانية بحتة، تتمثل في حماية أرواح ضحايا الحرب وكرامتهم وتقديم المساعدة لهم. تقوم اللجنة بتوجيه وتنسيق أنشطة الإغاثة التي تنفذها الحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر. وتعمل على ترويج وتدعيم القانون والمبادئ الإنسانية العالمية.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

30

شتاء 2004

بلد واعد وحضارة متجذرة 05

التنوع الثقافي بالسودان عبر التاريخ 08

الدولة الحديثة في السودان: تاريخها ونشأتها 12

النيل في حياة السودانيين 16

الاقتصاد السوداني: توجه نحو النموذج البترولي النمطي 18

المرأة السودانية وهاجس الخوف الكبير 22

جنوب السودان: من الاستقلال إلى بروتوكول نيفاشا 25

شرق السودان: البجا، أحفاد كوش بن كنعان 29

دارفور: أمل من واقع الكارثة 32

الاتحاد الأفريقي وأزمة دارفور 36

المجتمع المدني في السودان 40

المنظمات الإنسانية العاملة بالسودان: ما لها وما عليها 43

المهمة الصعبة في عالم متغير 46

اللجنة الدولية للصليب الأحمر: عمل لصالح جميع السودانيين 48

الهلال الأحمر السوداني: نصف قرن في خدمة السودانيين 52

من الشعر السوداني 55

بلا رتوش: زمن الأنقاض 56

إصدارات 58

الحديث عن السودان حديث عن بلد واعد وقادر على أن يسهم إسهاما كبيرا في تطور أفريقيا والعالم العربي، فبين جنباته قام تعايش رائع بين الثقافتين العربية والأفريقية، ولعلنا نأمل من هذه الصفحات أن يكون ما يحدث بالسودان من نزاعات، بمثابة الوضع العابر، الذي سرعان ما يزول.

السودان : بلد واعد وحضارة متجذرة

محمد سيف

يقع السودان على مساحة هائلة من الأرض في شرق قارة أفريقيا، تبلغ المليون ميل مربع، أي حوالي مليونين ونصف مليون كيلو متر مربع كما تضمه حدود مشتركة مع تسع دول منها اثنتان عربيتان من الشمال هما: مصر وليبيا. وسبع أفريقية، من بينها ثلاث دول في الجنوب هي: كينيا وأوغندا والكونغو.

ودولتان من الغرب هما: تشاد وأفريقيا الوسطى. ودولتان من الشرق هما: إثيوبيا وإريتريا. في الوقت الذي يفصل فيه البحر الأحمر السودان عن المملكة العربية السعودية.

وقد جعل هذا التجاور من سكان السودان خليطًا من عناصر مختلفة نزحت إليه من دول الجوار، فالبلدان الجنوبية تقع جميعها تقريبا داخل نطاق العناصر الزنجية، وفي الشمال من السودان تطغى السلالة القوقازية. وفي الوقت الذي تأثرت فيه مناطقه الشرقية بالهجرات الحامية فإن مناطقه الغربية ...

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

••• حيث الصحراء الليبية توجد بها جماعات لها صفات البربر، في الوقت الذي ينفرد فيه السودان بمجموعات عرقية خاصة به مثل البجا والمجموعات النيلية.

خليط عرقي وثقافي وديني هائل

منذ العصور القديمة، ظل هذا البلد منطقة جذب لعناصر بشرية عدة تشير بعض الإحصاءات الرسمية إلى أنها تنقسم إلى 65 مجموعة عرقية تتفرع إلى أكثر من 597 جماعة عرقية وتبلغ نسبة المجموعة ذات الأصول العربية حوالي أربعين في المائة من مجموع السكان الإجمالي، فيما تمثل «الدينكا» وهي المجموعة الرئيسية في جنوب السودان نحو اثني عشر في المائة. ويمثل البجا، وهم يقطنون شرق السودان سبعة في المائة بينما تصل المجموعات غير العربية في غرب السودان إلى ستة في المائة من السكان.

في ظل هذا التنوع أصبح السودان بلدًا مكونًا من خليط عرقي وثقافي وديني هائل يشكل تركيبته السكانية والجغرافية، التي يجري توصيفها دائما ضمن إطارين رئيسيين هما: الشمال والجنوب، حيث يمثل الشمال ثلثي الأرض والسكان وتسكنه مجموعات قبلية محلية أصيلة، تصاهرت مع التجار العرب الذين وفدوا إلى السودان منذ قرون بعيدة، وازدادت صلاتهم مع دخول الإسلام في القرن السابع الميلادي.

وقد وصلت المجموعات النوبية إلى مناطق شمال السودان منذ القرن الرابع الميلادي وانتشرت في إقليمي كردفان ودارفور، أما البجا الذين تقع مناطقهم شرق السودان على البحر الأحمر فقد تداخلت معهم العناصر العربية منذ ألف عام تقريبًا وإلى جانب ذلك، فهناك في السودان مجموعات كبيرة من السكان أتوا من غرب أفريقيا وينتمون إلى قبائل الهاوسا والفلاني واليوربا إضافة إلى المجموعات التشادية، أما المجموعات النيلية في جنوب السودان فقد انقسمت إلى أقسام مختلفة من دينكا ونوير وشلك وأنواك وتبوسا وباري في الوقت الذي تنتمي المجموعات الأخرى التي تقطن الإقليم الاستوائي ومنطقة بحر الغزال من الناحية الثقافية إلى مجموعات كبيرة تقطن الأقطار المجاورة للسودان مثل مجموعة الزاندي.

الهجرة العربية

لكن نزوح العناصر العربية بعد الإسلام إلى السودان مثّل أهم الهجرات في تاريخه، وقد دخلت هذه الهجرات عن طريق الشمال عبر مصر والطريق الغربي عبر الصحراء وكذلك عبر البحر الأحمر. وقد تخطت رقعة انتشار معظم هذه المجموعات العرقية حدود السودان وامتزجت مع المجموعات المجاورة في البلدان المتاخمة، ومن ذلك ما حدث من تمازج النوبيين الذين يقطنون المديرية الشمالية مع النوبيين في مصر وقبيلة البني عامر في مديرية كسلا السودانية مع البني عامر في أريتريا والمساليت في دارفور مع الموجودين في تشاد والزاندي في المديرية الاستوائية والآخرين الموجودين في زائير وإفريقيا الوسطى وكذلك النوير والشلك في مديرية أعالي النيل السودانية مع المجموعتين ذاتهما في إثيوبيا.

ومن آثار هجرة العرب إلى السودان ما نجده من قبائل متعددة حاليًا ففي شمال أواسط السودان هناك القبائل العدنانية مثل الجعليين والميرفاب والمناصير والشايقية والجوابرة والبطاحين والكواهلة والقبائل القحطانية القواسمة والعبدلاب والعركيين اللحويين الحلاويين العوامرة الخوالدة والشكرية.

يضم السودان 65 مجموعة عرقية تتفرع إلى أكثر من 597 جماعة مختلفة

وقد دخل العرب أيضا عبر الحدود السودانية العربية بعد انتشار الإسلام في شمال إفريقيا فدخل البربر والأمويون الهاربون بعد سقوط دولتهم في الأندلس وقيام دولة الأدارسة في المغرب كما سكن المهاجرون من ليبيا حول منطقة جبل مرّة وفي الشمال في مديريتي دارفور وكردفان واختلطوا بالسكان هناك.

تعددية لغوية نادرة

ويتبع هذا التنوع في المجموعات العرقية تنوع في اللغة، فهناك 115 لغة منها اللغة العربية التي هي اللغة الرسمية في المعاملات الحكومية ما عدا الإقليم الجنوبي حيث تستخدم اللغة الإنجليزية إلى جانب العربية كما أن هناك لغة عربية مهجنة تسمى «عربي جوبا» وهي لغة التخاطب بين المجموعات غير العربية جنوب السودان.

أراض شاسعة ونهران وفيران

ومع هذا التنوع العرقي والثقافي، فإن السودانيين بشكل عام يعتمدون على مصادر دخل تأتي بشكل رئيسي من الزراعة والرعي، إضافة إلى المعادن، وفي هذا الصدد يشار إلى دخول البترول كمصدر دعم جديد للاقتصاد السوداني، مستفيدين في ذلك مما حبتهم به الطبيعة من أراض خصبة ومياه متوافرة، وإن لم تستغل بعد بالشكل الذي يدفع التنمية لخطوات أعمق باتجاه الازدهار، وبما يحقق تصور البعض بأن السودان يمكن أن يكون بمثابة صومعة الحبوب لكل العالم العربي. فرغم وفرة مياه النيلين (الأبيض والأزرق)، إلا أن جانبا كبيرا من الأراضي المزروعة والمراعي بهذا البلد تعتمد في مصادرها المائية على الأمطار.

ويعد نهر النيل بالنسبة للسودانيين، إلى جانب كونه معلما حضاريا وجغرافيا فريدا، بمثابة أحد المكونات الثقافية الكبرى في تاريخ وحاضر السودان. وهو يستقي مياهه من مصدرين الأول هو إقليم البحيرات الاستوائية التي تضم بحيرة فيكتوريا وحوض بحيرتي جورج وإدوارد، والثاني المنابع الأثيوبية التي تضم النيل الأزرق الذي يبدأ من بحيرة تانا. ويحمل النيل اسم "النيل الأبيض" في المنطقة الواقعة بين منطقة السدود في السودان ومدينة الخرطوم حيث يلتقي عندها النيل الأزرق مع النيل الأبيض في مجرى واحد، ومن الخرطوم يتجه شمالا ليحمل اسم "النيل" فقط.

ويستمد النيل سبعين في المائة من مياهه من النيل الأزرق، وثلاثين بالمائة من النيل الأبيض.

إن الحديث عن السودان حديث عن بلد واعد بأن يسهم إسهاما كبيرا في تطور أفريقيا والعالم العربي، فبين جنباته قام تعايش رائع بين الثقافتين العربية والأفريقية، ولعلنا نأمل في هذه الصفحات أن يكون ما يحدث بالسودان من نزاعات، بمثابة الوضع العابر الذي سرعان ما يزول، وبانتهائه تعود الآمال مرة أخرى في استعادة المشهد الحضاري السوداني الفريد. فالقارئ لتاريخ السودان يدرك أنه من هذا الباب العربي الإفريقي انتشرت الحضارة الإسلامية وغمرت معظم أرجاء القارة السوداء ■

التنوع الثقافي بالسودان عبر التاريخ

د. انتصار صغيرون الزين*

ثقافات السودان المتعددة يجب أن تكون مصدر قوة واتحاد لا مصدر شتات أو حيرة أو بحث عن الهوية. فالسودان اليوم هو سودان الأمس لم تطمس هويته ثقافات واردة سلميًا أو حربيًا بل تعايشنا معها وأخذنا ما يناسبنا وتركنا غيره.

الرسم: الفنان السوداني **حسين جمعان**

هيأت الظروف للسودان بموقعه الجغرافي في قلب القارة الأفريقية، وبكبر مساحته، أن يكون مسرحًا لنوع من أنواع التعددية الثقافية. فقد أصبح السودان بحكم موقعه هذا ملتقى للطرق التجارية من الشرق للغرب ومن الشمال للجنوب وبالعكس. وقد لعب النيل الخالد الذي يخترق أراضيه من الجنوب إلى الشمال، مثريًا البلاد بالأراضي الخصبة وبموارده الأخرى، دورًا هامًا في هذه التجارة. كما لعب البحر الأحمر دوره في هذه التجارة باعتباره منفذًا للبلاد على آسيا وبقية أجزاء العالم. وقد لعبت الصحراء أيضا دورًا هامًا بوصفها مصدرًا من مصادر الثروة المعدنية والأحجار الكريمة وممرا لقوافل الحجيج في العصور الوسيطة. كل هذه الأسباب جعلت السودان أرضا جاذبة للبشر منذ أقدم العصور وحتى اليوم. وبمثل هذه التعددية المناخية والبيئية نجد تعددية ثقافية لازمت تاريخه الطويل والذي يمتد عميقًا منذ عصور ما قبل التاريخ مما جعل من السودان بوتقة صهر للثقافات المتنوعة.

مهدت هذه الظروف البيئية والمناخية والثقافية المتعددة إلى أن يكون السودان نقطة الانطلاق إلى داخل أفريقيا، كما لفتت الأنظار نحوه منذ الأزل فنجده مذكورًا في نصوص الملوك المصريين منذ بدء الكتابة. ولذلك نجده معروفًا في هذه النصوص بعدة أسماء، مثل تاسيتي Ta seti وتعنى أرض الأقواس، ونجد أن استخدام الأقواس ومهارة النوبيين في هذا المجال استمرت حتى عهود الإسلام عندما أطلق المسلمون على أهل النوبة اسم "رماة الحدق". كما نجد اسم واوات Wawat والذي أطلق على سكان المنطقة بين الشلالين الأول والثاني. ونجد اسم كوش أو كاش. ونجد اسم إثيوبيا وتعنى أرض أهل البشرة السوداء في اللغة الإغريقية ونجد اسم تا نحسو Ta Nahasu وربما تعني أرض المحس.

(*) أستاذة في التاريخ والآثار السودانية

النوبة: أرض السودان

وقد اتفق الباحثون اليوم على إطلاق اسم النوبة Nubia على أرض السودان وتشمل المنطقة الممتدة من سنار جنوبًا وحتى الشلال الأول شمالاً. وهذه البقعة شهدت ثقافات وحضارات عريقة ومتجذرة قبل وصول المسيحية للبلاد، وهي حضارات يعود تاريخها إلى عشرات الآلاف من السنين قبل الميلاد.

تبدأ عصور التاريخ القديم منذ العصور الحجرية الثلاثة والتي مارس فيها إنسان السودان كل ممارسات إنسان العصور الحجرية في بقية أنحاء العالم وقد تمثلت مواقعه الأثرية في خور أبو عنجة (عصر حجري قديم) وموقع مستشفى الخرطوم ـ الخرطوم المبكرة (عصر حجري وسيط) والذي شهد بداية صناعة الفخار المتقدمة على بقية أنحاء العالم، وهي التي تطورت خلال العصر الحجري الحديث في موقع الشهيناب.

وكان لمشروع تعلية خزان أسوان 1907 الفضل في الكشف عن مواقع سدت الثغرة بين نهاية العصور الحجرية وبدايات عصور المعادن في السودان. وقد أطلق على هذه المواقع اسم (المجموعات النوبية) ولأنها ذات أصل غير مصري عكس ما كان متوقعًا، فقد أطلقت عليها الحروف الرومانية «A, B, C» (أ ، ب ، ج) وقد عكست مخلفاتهم الثقافية تطورًا في نواحي الحياة المختلفة وانتشار الزراعة وممارسة أهل السودان الرعي بصورة مكثفة كما أظهرت العمارة المحلية والفنون الخزفية المتنوعة. وقد عاصرت إحدى هذه المجموعات وهي المجموعة «ج» أول سيادة سودانية كاملة متمثلة في حضارة كرمة (3500–1500 ق.م) والتي ظهرت فيها الدولة بكل معانيها وتطورت العمارة والفنون المختلفة خاصة الفخار، وقد اتفق كل الباحثين الآن على أن حضارة كرمة ومدينة كرمة هي أقدم دولة أفريقية مركزية ذات أصول وجذور محلية اكتشفت حتى الآن.

وقد انتهت هذه الحضارة العريقة بالوجود الفرعوني المصري بالسودان والذي أثر على البلاد سكانيًا وعقائديًا الشيء الذي أثر فيما بعد على حكام البلاد من الأسرة النبتية (900 – 350 ق.م) •••

●●● وقد زاد ذلك التأثير عندما حكم أبناء النوبة (الأسرة 25) مصر من الدلتا وحتى الصعيد لأكثر من 70 عامًا وقد أثبت حكام هذه الأسرة مثل بيي (بعانخي) وتهارقا تحضرهم وثقافتهم بعد تحطيمهم للمعابد والقصور عند غزوهم لمصر.

الدولة المروية: أعظم الحضارات السودانية

وفي منتصف القرن الرابع ق.م تحولت الزعامة من منطقة البركل إلى مروي (شندي) وتأسست أعظم الحضارات السودانية والتي شهدت خلالها البلاد ظهور العناصر الثقافية المحلية المتمثلة في عبادة الإله المحلى أبادماك Abedemac وغيره من الآلهة المحليين، وفي العمارة المتفردة للمعابد والقصور والفنون الأخرى وصناعة الحديد بالإضافة لظهور اللغة المروية في القرن الثاني ق.م.

وعندما انتهت الدولة المروية سياسيًا على يد عيزانا الاكسومي تقسمت إلى ممالك صغيرة ومشيخات مهدت الطريق أمام البعثات التبشيرية المسيحية وتكونت ثلاث ممالك مسيحية هي نوباتيا وعاصمتها فرص، والمقرة وعاصمتها دنقلا القديمة وعلوة وعاصمتها سنار. وقد استمرت هذه الممالك لأكثر من ستة قرون في حالة تعايش وسلام مع القبائل بالداخل ومع العرب بعد اتفاقية البقط. وتمثل هذه الفترة مرحلة ثقافية جديدة بدأ فيها التوحيد بدين سماوي وما يمثله من كنائس وشعائر جديدة وعمارة وفنون، خاصة فنون الخزف والرسوم الجدارية.

وعندما بدأت التحالفات العربية تقوى ظهرت الممالك الإسلامية، مستقطبة أعدادًا من الفقهاء والعلماء ورجال الطرق الصوفية والذين يعود إليهم الفضل في أسلمة السودان وفي خلق سودان اليوم المسلم الممزوج بالصوفية، المتحدث معظم سكانه باللغة العربية. هذه الممالك الإسلامية ورثت ما يمكن أن نسميه بالثقافات التراكمية والتي توضح التعايش بين الثقافات المتنوعة سلمًا وحربًا.

الاستمرارية والتفرد

يعكس هذا السرد الملخص للتطور التاريخي للثقافات والحضارات السودانية خصائص الحضارة السودانية والتي تتمثل في ثلاثة محاور رئيسة هي الاستمرارية، والأصالة والتفرد والمحافظة، وتطور دور المرأة.

ويمكن ملاحظة خاصية الاستمرارية في عدد من المخلفات الثقافية المادية مثل صناعة الفخار والتي لم تتوقف منذ العصر الحجري الوسيط وحتى اليوم وقد تميزت كل حقبة بأشكالها وزخارفها المتنوعة. أضف إلى ذلك استخدام الأصباغ لتزيين جسد الأموات والأحياء حتى اليوم عند القبائل النيلية وبعض قبائل دارفور. وقد استمرت عادة خلع القواطع (الأفكاك) منذ العصر الحجري الوسيط حيث كان يتم خلع القواطع العليا ونجد اليوم بعض القبائل النيلية التي تزيل القواطع السفلى.

نلاحظ الاستمرارية كذلك في العادات الجنائزية مثل عادة دفن الأدوات مع الميت والتي لم تتوقف إلا بعد قبول المسيحية دينًا واستمرت بصورة أخرى خارج القبر مثل وضع إناء فخاري ووضع جريد النخل. وعادة تحديد القبر بكوم ترابي كشاهد وتطورها إلى مسطبة فهرم ثم كوم ومسطبة وقباب، ونجد كذلك استخدام العنقريب لدفن الميت عند المجموعة «ج» وحضارة كرمة والتي استمرت في شكل حمل الميت على عنقريب (مركب) حتى القبر. علاوة على ذلك استمرت عادات استخدام الحلي من معادن وأحجار كريمة وخرز، والأخير هذا ما زال يستخدم عند قبائل الشمال في طقوس الزواج وعند القبائل الجنوبية كحلية للرجال والنساء. وما زالت الأشكال التي صنعت بها الحلي الذهبية وغيرها من فترة مروي تصنع حتى اليوم. ويمكن النظر إلى سمة أخرى من سمات الاستمرارية في الشلوخ والتي وجدت أدلتها منذ العهود المروية في بعض التماثيل والرسومات.

تتميز الثقافة السودانية كذلك بسمات الأصالة والتفرد والمحافظة. فبالرغم من توافد الثقافات الخارجية من الفرعونية والإغريقية والرومانية فيما بعد، إلا أن أهل السودان حافظوا على الكثير من معتقداتهم وعمارتهم وفنونهم، وحتى عندما تبنى المعابد الفرعونية تضاف إليها غرف أخرى توضح عدم تمسكهم بما وفد لهم من عمارة. ونجد في عمارة المعابد المروية في موقع النقعة تفردًا وأصالة في عملية الاقتباس وقولبة الأشياء في قالب جديد يختلف تمامًا عن مصدر الإلهام. ومن أكثر الأشياء التي تعكس سمات الأصالة والتفرد اختراع اللغة المروية في محاولة للابتعاد عن الكتابة الهيروغليفية. وفي نفس الحضارة نجد تمسكًا بالأشكال المختلفة للفخار والزخارف المتنوعة رغمًا عن تحول العالم من حولهم لشكل واحد هو الجرار الكبيرة ذات اللون الأحمر. كما تفردت الحضارة المروية بصناعة النسيج، والتي وجدت أدلتها في بعض المواقع مثل الأنوال التي وجدت داخل المنازل ولا زالت تمارس بوصفها حرفة شعبية في منطقة شندي.

دور فريد للمرأة

لعبت المرأة دورًا هامًا في التاريخ السوداني مما يجعلها أحد الأركان الهامة المكونة لخصائص الثقافة السودانية. فأولى الملاحظات التي تعكس ذلك نظام الخلافة في العرش حيث تؤول الخلافة ليس لابن الملك المتوفى ولكن لابن إحدى أخواته، وقد استمرت هذه العملية حتى بداية الفترة المسيحية وتوقفت لفترة وعادت مرة أخرى في القرن الحادي عشر الميلادي. ويقال أن نظام الأمومة هذا هو الذي أدى لأسلمة النوبيين وذلك بزواج النساء المسيحيات بالمهاجرين من المسلمين مما مكن العرب من الوصول للسلطة، ونجد أن نظام الخؤولة هذا ما زلنا نتلمسه حتى اليوم في العلاقات الأسرية.

وقد لعبت الملكات دورًا عظيمًا في فترة مروي لدرجة أنهن أصبحن يشيدن أهرامات منفصلة ومعابد، وقد تحدث الرومان عن كوش التي تحكمها سلسلة من الملكات المسميات بـ "الكنداكة". وهذا الدور المتطور للمرأة نما تدريجيًا منذ فترة نبتة عندما كان ملوكها يرسلون كريماتهم لمعبد آمون ويشاركن في الطقوس والشعائر، كما نجد أن مشكلة الفرعون تهارقا انه أصر على استدعاء أمه من منطقة الشلال الرابع لتحضر تتويجه في مصر. وقد ظهرت ملكات مروي في النقوش بنفس ضخامة رسومات الملوك. ونجد أن الملكات استمر دورهن حتى القرن التاسع عشر في منطقة شندي مما مهد لنساء السودان أن ينلن حقوقًا لم تنلها المرأة في الدول الأوربية المتحضرة.

تعددية ثقافية تاريخية ومعاصرة

من خلال دراسة هذه المجتمعات القديمة ومن خلال معرفتنا بالسودان القديم نجد أن التعدد الثقافي في السودان كان موجودًا منذ أقدم العصور. فنلاحظ في المسلات ذكرًا للقبائل النوبية والبجاوية التي تتحرش بالحدود المصرية وتهاجم طرق القوافل التجارية. هذه التعددية ظهرت بوضوح في فترة مروي (350 ق.م– 350 م) والتي يمكن أن نعتبرها بداية تكوين السودان الحديث. وهي مجموعات نوبية وزنجية مختلطة بعناصر من البحر المتوسط ثم بدأ تسرب للمجموعات العربية بقصد التجارة أو البحث عن

الرسم: الفنان السوداني حسين جمعان

المرعى والذي بدأ بطيئًا وزاد في فترة العصور الوسيطة، وهذه الهجرات أدت لاختلاط العناصر المحلية بالعنصر العربي والذي لم تتوقف هجرته عند هذا الحد، واستمرت الهجرة غربًا كما قدمت هجرات أخرى من العرب. كل هذه التحركات والهجرات أدت إلى تشكيل القبائل السودانية الحالية، فهي في الحقيقة عناصر قديمة قدم تاريخ هذا الوطن، تلاقحت مع الثقافات الواردة إليها وتأقلمت وتعايشت معها وأنتجت خليط سودان اليوم.

نتج من ذلك كذلك تعددية واضحة في ثقافات السودان اليوم. ويجب النظر للتعددية هنا على أساس أنها مصدر قوة في العالم المعاصر وليست إهدارًا للهوية. وهنا لابد من الإشارة لحديث رئيس وزراء البوسنة السابق حارس سيلازدتش (مجلة «العربي» الكويتية العدد 456 ، 1996) والذي وصف التقاء الثقافات "كالزلزال الذي يجلب معه طبقات تلتقي مع بعضها البعض برغم أنها ليست من نفس الكيفية الجيولوجية". وقد أشار في حديثه هذا إلى أن التعددية هي ميزة البوسنة لأن العالم كله يعيش اليوم تعددية وهي دواء العالم المعاصر، وأن البوسنة كانت مرفوضة لأنها تمتلك ثقافات متعددة، وهذا مصدر قوتها. ولهذا فقد فشل الصرب لأنهم حسبوا البوسنة بالكم لا بالكيف، بينما معظم دول أوربا ذات قوميات واحدة مما يعتبره دكتور سيلازدتش "بنية تحتية هشة".

التعددية: مصدر قوة واتحاد

إذن، ثقافات السودان المتعددة يجب أن تكون مصدر قوة واتحاد لا مصدر شتات أو حيرة أو بحث عن الهوية. فالسودان اليوم هو سودان الأمس لم تطمس هويته ثقافات واردة سلميًا أو حربيًا بل تعايشنا معها وأخذنا ما يناسبنا وتركنا غيره. فنحن لا نحتاج لما يسمى بالترميم الثقافي Culture Restoration ويعنى هذا المصطلح ردم الفجوات المعرفية تأسيسًا للهوية الثقافية والتي بدأها زنوج أمريكا والكاريبي الذين يحاولون خلق شكل من أشكال الاستمرار الثقافي لمعرفة إلى أي مدى ننتهي ولكن كيف نجعل من هذا التباين الثقافي تلاقيًا ثقافيًا ونحن الآن نعيش فترة من التعايش تتجاذبها مشاكل النعرات القبلية والمشاكل الطائفية والعقائدية والحزبية. وهنا تبرز أهمية دراسة الثقافة السودانية بصورة متأنية وبمنهجية أكثر شمولاً في نظرتها مثل الحوار الثقافي[1] الذي يعترف بإمكانية التباين الثقافي في المكان الجغرافي الواحد. ويعترف بقوة أي ثقافة وحدها وقدرتها على التفاعل والتشكل والتحور بأساليبها كما يعترف بتباين ردود الفعل بحيث يمكّن من استمرارية العملية الثقافية والحضارية في كل المجتمعات الإنسانية دون توقف وفي استمرارية دائمة. ومن هنا ندعو لمزيد من الحوار ولمزيد من المنهج من أجل فهم أعمق بعمق تاريخ هذا الوطن ■

(1) انظر علي عثمان : مجلة الثقافة السودانية 1994

محمد علي باشا

الحملة المصرية – البريطانية على السودان

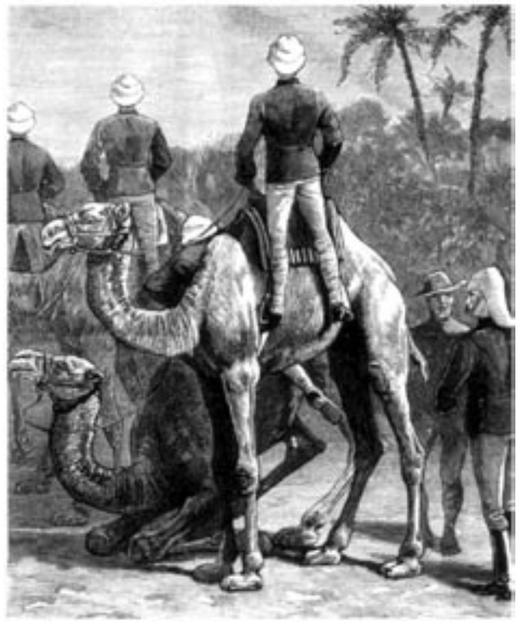

جنود الاحتلال البريطاني حول الخرطوم

الجنرال البريطاني «كيتشنر»

الدولة الحديثة في السودان: التاريخ والنشأة

السودان الأرض كان هنا منذ فجر التاريخ وعلى ثراه شبت قبائل وقامت مشيخات وإمارات وممالك وسلطنات. ولكن السودان الدولة بحدوده الجغرافية الراهنة مولود حديث لم يبلغ عمره القرنين من الزمان.

محجوب صالح*

يمكن أن نؤرخ لمولد السودان الدولة بالغزو المصري العثماني الذي أطاح بمملكة سنار السلطنة الزرقاء عام 1821م فاجتاحت جيوش محمد علي هذه المملكة التي قامت في الجزء الأوسط من السودان واستسلم حكامها وسقطت عاصمتها سنار في أيدي الغزاة.

ونقل محمد علي العاصمة من سنار إلى مدني أولاً ثم إلى الخرطوم بعد بضع سنوات فأحال قرية الصيادين الصغيرة الواقعة عند ملتقى النيلين إلى عاصمة ومقر لسلطته الجديدة ثم ما لبث أن توسع شرقًا بعد خمسة عشر عامًا ليضم إقليم التاكا إلى ملكه ويفتح مجرى النيل الأبيض للملاحة لتمر البواخر متجهة جنوبا نحو خط الاستواء.

وعلى مدى نصف قرن استمر التوسع بضم الجنوب أولاً ثم الاستيلاء على سلطنة دارفور بحيث لم يحل العام 1874 حتى أخذت حدود الدولة الجديدة تتشكل وتمتد إليها يد الحكم الجديد وأصبح للحكم الجديد قواعده وقواته المنتشرة في الأقاليم المختلفة ونشأت للحكومة مراكز ومكاتب حكمتها نظم وقوانين ولوائح جديدة تتسق مع مفهوم الدولة في القرن التاسع عشر، أي الدولة المركزية التي تجبي الضرائب وتحمي الأمن وتفتح الطرق للنقل والتجارة وتدير شئون البلاد.

(*) كاتب سوداني

امتداد جنوبي لمصر

وقد اعتبر محمد علي إقليم السودان امتدادًا جنوبيًا لسلطته في مصر ولم يستقر الرأي عنده وعند أبنائه من بعده على أسلوب إدارته: هل يحكم من القاهرة عبر مركز واحد هو الخرطوم؟ أم يقسم إلى أقاليم يستقل كل منها بإدارته الذاتية ويكون مسؤولاً أمام السلطة العليا في القاهرة مباشرة ولذلك دخلت الإدارة المصرية في تجارب تتراوح بين هذا وذاك، فهي قد جربت اللامركزية الداخلية حينًا من الدهر فعهدت لشيوخ القبائل بمسؤولية إدارة شؤونهم وشكلت مجالس لهذا الغرض، فكانت هناك إدارات محلية أهلية، ثم عادت إلى مركزية بسيطرة تامة لممثلي الحكومة وجباة الضرائب في الأرياف، وبالمثل فإن العلاقة بين السلطة في القاهرة والإدارة في السودان شهدت تغييرات عديدة، فكانت تجنح طورًا لتوحيد القطر كله تحت حاكم عام واحد يعمل تحت إمرته مديرون مسؤولون عن الأقاليم وموظفون في مختلف الجهات ثم عادت تارة أخرى ليتم تقسيم السودان إلى إدارتين منفصلتين، ثم إلى ثلاث إدارات منفصلة على رأس كل منها مدير مسؤول أمام القاهرة.

بداية التحديث

ورغم هذه التغيرات ظلت هناك هياكل لإدارة حديثة للدولة ووجود فعلي للدولة وجيشها في مختلف المناطق وقامت الدولة بأعمال ذات طابع اجتماعي واقتصادي فهي مثلاً ابتدرت مشروعًا للتعليم الحديث فأنشأت أول مدرسة في الخرطوم عام 1848 لكنها لم تلبث أن توقفت. وفي مرحلة لاحقة أنشأت خمس مدارس في الخرطوم وبربر ودنقلا والأبيض وكسلا، فكانت تلك هي بداية التعليم الحديث في السودان كما ربطت أنحاء البلاد بخطوط للتلغراف تمتد حتى القاهرة ودرست مشروعًا لإقامة السكك الحديدية ـ لربط أواسط السودان بسواكن الميناء على البحر الأحمر ولربط السودان شمالاً بمصر ولكن عدم توفر التمويل المطلوب حال دون ذلك ونظمت تجارة الصادرات فاحتكرتها أولاً ثم أطلقتها لتجار سودانيين وأجانب وفتحت قنصليات للدول الأوروبية في الخرطوم وأنشأت خطوطا ملاحية استجلبت لها بواخر بخارية وأقامت ترسانة لبناء وإصلاح السفن في الخرطوم ودربت السودانيين على أعمال الورش في مجال صناعات الحديد والنجارة والميكانيكا واستجلبت مطبعة جديدة لطباعة أوراق الدولة ومنشوراتها ونظمت البريد عبر الجمال التي تنقله لشتى أنحاء السودان ومن السودان إلى مصر.

وهكذا بدأ جهاز الدولة الحديث –بمستويات القرن التاسع عشر– يتجذر رويدًا رويدًا في السودان، إلى أن هبت رياح الثورة المهدية مطلع العقد التاسع واستطاعت قوات الثورة أن تسترد الخرطوم في السادس والعشرين من يناير عام 1885م وأن تقضي على حكومة الاحتلال وتلحق الهزيمة بجيوشها وتنشئ على أنقاضها دولة سودانية وترث الكثير من مقومات الدولة الحديثة من العهد التركي ولكنها طوعته لمقاصدها وأهدافها وسياساتها وظل ذلك الجهاز يدير السودان خمسة عشر عاما إلى أن سقط أمام الجيوش المصرية والبريطانية الغازية آخر عام 1898م، ليواجه السودان مرة أخرى عهدًا استعماريًا جديدًا كان الشريك فيه والذي بنى وأدار جهاز الدولة الحديث هم البريطانيون.

المهدية ومركزية الحكم

وقد استفادت دولة المهدية من البنى التحتية التي ورثتها من العهد التركي ووظفتها في حدود الإمكانات المتاحة فأنشأت نظامًا مركزيا للحكم ونقلت العاصمة من الخرطوم إلى أم درمان ومن مقرها في أم درمان أدارت شؤون الحكم كلها بنظام مركزي مرجعيته النهائية المهدي والخليفة عبدالله من بعده.

كما أضعفت المركزية المهدية سلطة القيادات التقليدية وأنشأت منصب «العامل» وهو المدير الذي تعينه الحكومة المركزية لإدارة أي إقليم فيصبح هو السلطة النهائية في ذلك الإقليم مستمدًا نفوذه من المركز مباشرة وهو في نفس الوقت قائد الجيش في المنطقة. أما إدارته لكل هذا فتتم حسب توجهات أم درمان التي تأتي في شكل منشورات عامة لكل الشؤون المدنية والعسكرية في إقليمه على أن يرجع للسلطة المركزية فيما يحتاج إلى توجيه. وقد استفادت دولة المهدية من الأسطول التركي الذي ورثته وكان مكونًا من ثمان وابوارات هي بوردين والصافية والفاشر ومحمد علي والمسلمية والتوفيقية والزبير التي تغير اسمها إلى «الطاهرة» وقد استغلت هذه السفن في النقل الداخلي كما استعملت الجمال في النقل البري.

كما استفادت دولة المهدية من الخط التلغرافي في ربط الاتصال ببعض جهات •••

●●● السودان، ومن المطبعة في طباعة منشورات المهدي ومؤلفات بعض حواريه ـ على أن الثورة المهدية لم تعمر طويلاً إذ سرعان ما تعرض السودان إلى غزو ثنائي ـ مصري بريطاني ـ بحجة أنه «استرداد» للممتلكات الخديوية المصرية التي أزاحتها الثورة المهدية.

إدارة استعمارية بريطانية

ورغم أن القوات المنتصرة بقيادة كتشنر كانت تدعي أنها تحارب لكي ترد السودان إلى الحكم الخديوي إلا أن نظام الحكم الثنائي الذي نشأ أعطى لبريطانيا اليد العليا في الإدارة ولذلك جاءت هيكلة الحكم ونظامه وفق ما خطط له البريطانيون حسب خبرتهم في إدارة مستعمراتهم الأخرى وعلى النسق الذي يخلق إدارة حديثة ذات كفاءة عالية وتكاليف قليلة، إذ لم تكن ثمة موارد الميزانية طموحة بل إن السنوات الأولى سجلت عجزًا كبيرًا في الميزانية تكفلت به الحكومة المصرية وقامت الدولة الجديدة على ساقين: ساق إداري عسكري يفرض سلطة الدولة على كافة أرجاء السودان وساق خدمي تمارسه مصالح حكومية مسؤولة عن الصحة والتعليم والمواصلات والأشغال العامة وغير ذلك من المؤسسات الخدمية والإدارية.

وهكذا عرف السودان لأول مرة الإدارات المتخصصة في كافة مجالات الحياة وهياكل الحكم الحديث وفق النمط الأوروبي وكان يجلس على قمة هذا الجهاز «حاكم عام السودان» وهو بريطاني ترشحه حكومة بريطانيا ويعينه خديوي مصر وله سلطة مطلقة في الإدارة الداخلية ويعد مسؤولا أمام الحكومة المصرية والحكومة البريطانية عن حسن الإدارة، وهو أيضا القائد العسكري ويأتي تحت إمرته مباشرة ثلاثة من السكرتيرين: السكرتير القضائي المسؤول عن أجهزة العدالة والسكرتير الإداري المسؤول عن إدارة كل أقاليم السودان والسكرتير المالي المسؤول عن كافة الشؤون المالية والإدارية.

وتم تقسيم السودان إلى «مديريات» على رأس كل مديرية مدير إنجليزي كان من العسكريين أولاً ثم أصبح من المدنيين في مرحلة لاحقة ـ وكان هذا هو المسؤول عن إدارة المديرية والمشرف على كل نشاط حكومي فيها، وقسمت كل مديرية إلى «مراكز» على رأس كل منها «مفتش مركز» بريطاني يعاونه «مأمور مصري» يقوم بمهام المدير على مستوى المركز ويتحمل المسؤولية الأمنية والإدارية ويكون المفتش مسؤولاً عن أداء واجباته أمام المدير.

أما الخدمات والأنشطة الاقتصادية فقد نشأت لها «مصالح» تدير شؤونها، منها مصلحة للتعليم، ومصلحة للصحة، ومصلحة للسكك الحديدية والوابورات النيلية «النقل النهري»، ومصالح للأشغال، والمخازن، والبريد والبرق، والزراعة، والتجارة.. إلخ.، يتولى شؤونها مسؤولون بريطانيون يعاونهم مصريون وأحيانًا بعض العرب الوافدين، خاصة من الشام. وكان من أولى المهام التي اضطلعت بها الإدارة الحديثة هي سن قانون للعقوبات اقتبسته من القانون الهندي وإنشاء المحاكم في المديريات والمراكز يديرها قضاة بريطانيون أو يتولى أمرها الإداريون الذين يمنحون سلطات القاضي كما سنت الحكومة لائحة القضايا المدنية وأنشأت المحاكم الشرعية للمسلمين التي كانت مختصة بالأحوال الشخصية وأدارها قضاة مصريون وسودانيون.

محمد علي باشا

غوردون

كيتشنر

ميزانية عاجزة

أما المالية ـ إيرادات وتحصيلاً ـ فقد كان أمرها متروكا للسكرتير المالي وموظفيه، وهم يضعون الميزانية وينتظرون من الوحدات الحكومية ـ سواء كانت مديريات أو مصالح ـ الالتزام بها وتوفير الإيرادات المطلوبة منهم والصرف في حدود الميزانية المجازة لهم ـ وفي بداية الحكم كان الدخل في أدنى مستوياته ولا يتكافأ مع الصرف على الإدارة ولذلك كان هناك عجز دائم ظلت مصر تتكفل بتغطيته منذ غزو السودان وحتى العام 1913 كما أنها تحملت العبء الكامل فيما يخص مشاريع البنيات التحتية وفي مقدمتها بناء السكك الحديدية ويكفي لكي ندلل على ضعف موارد السودان وعجزها عن مقابلة مصروفاته في السنوات الأولى أن نورد أرقام الميزانية للأربعة أعوام الأولى بعد الغزو.

السنة	الإيرادات	المنصرفات
1899	126.596 جنيها	230.238
1900	156.888 جنيها	331.818
1901	242.309 جنيها	475.335
1902	270.226 جنيها	516.945

[أعلى:] رسم كاريكاتوري من مجلة «بانش» عام 1885، بعد سقوط الخرطوم في أيدي الثوار السودانيين بقيادة المهدي، يصور بريطانيا تندب مصرع جنرالها «غوردون» وتبكي لهزيمتها وتقول: «آه .. تأخرنا كثيرًا!».

[أسفل:] لوحة للجنرال البريطاني «كيتشنر» أمام ضريح المهدي في أم درمان عام 1898، بعد عودة سيطرة الاحتلال البريطاني على السودان.

ومع أن مصر قد تحملت كل عجز الميزانية الجارية إلا أنها قبلت أيضًا أن توفر تكلفة مد الخطوط الحديدية داخل السودان وكان هذا المشروع يمثل حجر الزاوية لهيكل الاقتصاد الذي اعتمدت الإدارة الجديدة عليه. وقد بدأ مد الخط الحديدي من حلفا أثناء الغزو فانتهى الخط في مدينة الخرطوم بحري إذ لم يشيد جسر النيل الأزرق إلا عام 1908 فتوقف الخط عند الخرطوم بحري وبدأت الإدارة الجديدة تفكر في مد شبكة تربط البلاد فبنت خطًا من عطبرة إلى ميناء سواكن (1906) ومع اكتمال جسر النيل الأزرق امتد الخط جنوبًا حتى سنار ومنها إلى كوستى ثم الأبيض (1912) وهكذا ارتبطت مناطق الإنتاج الزراعي في غرب ووسط السودان بالميناء على شاطئ البحر الأحمر.

خطة غوردون التعليمية

كان من الإنجازات التي أسهمت في إشراك السودانيين في جهاز الدولة الجديد الخطة التعليمية التي بدأت بكلية غوردون التذكارية (مباني جامعة الخرطوم حاليًا) التي اكتملت مبانيها في أكتوبر عام 1902م بتبرعات جمعت في بريطانيا تخليدًا لذكرى شاريس غوردون. وقد بدأت بمدرسة ابتدائية ومدرسة لتدريب المعلمين والقضاة الشرعيين ومدرسة صناعية ومعمل للتحليلات الكيمائية والبكتريولوجية وأضيف لها لاحقًا قسم للهندسة واستمرت تتوسع إلى أن أصبحت عام 1956 جامعة الخرطوم. وكان الغرض من إنشاء النظام التعليمي مطلع القرن الماضي توفير أعداد من السودانيين المتعلمين لملء الوظائف الصغرى في الجهاز الحكومي الجديد.

كانت هذه هي صورة الجهاز الذي نشأ مطلع القرن الماضي لحكم السودان والذي كان يجلس فوق قمته حاكم عام بريطاني هو صاحب الكلمة الأخيرة في شؤون القطر ولم يتغير هذا الوضع إلا عندما نشأ عام 1910 مجلس الحاكم العام الذي يضم كبار موظفيه وكان مجلسا استشاريا للحاكم وكان كل أعضائه من البريطانيين.

وهكذا كانت صورة جهاز الدولة الذي تطور عبر السنين. وهو الجهاز الذي ورثه السودانيون عند الاستقلال ■

نهر النيل في حياة السودانيين

ارتبط إنسان السودان بالنيل في حركة حياته اليومية.
يتبدى ذلك في طقوس العبور أو دورة حياة الإنسان
من الميلاد، مرورا بكل أطوارها، حتى النهاية.

يتناول هذا المقال القصير "النيل في حياة السودانيين"، كوسيلة مواصلات نهرية، وكذلك النيل في الشعر وبعض الأدبيات الشعبية، إضافة إلى بعض العادات الشعبية وصلتها بالنيل.

وتأثير النيل في حياة السودانيين موضوع متسع، لأن ذلك يشمل الزراعة والري والسواقي وروافع المياه الأخرى كما يشمل صناعة وسائل استخدام هذا المجرى المائي العظيم في المواصلات النهرية. هذا إلى جانب المعتقدات والممارسات المتعلقة بالنيل والحياة على ضفافه.

يذكر الآثاريون من أمثال آركل[1] ورايزنر[2] أدلة وبراهين آثارية كشاهد على استخدام النيل كوسيلة مواصلات منذ عصور ما قبل التاريخ والتاريخية أيضا. كذلك يخبرنا المؤرخ المعروف هيرودوتس الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد يخبرنا في تواريخه في كتابه الثاني[3] عن صناعة نوع من المراكب النيلية في ذلك الزمان. والوصف الذي أفادنا به يتطابق تماما مع نوع المراكب التي تصنع اليوم في السودان.

كذلك وردت إشارات في أزمان متعاقبة في كتابات بعض المؤرخين العرب مثل ابن سليم الأسواني عن المراكب النيلية في السودان. هذا علاوة على كتابات الرحالة الأوروبيين مثل جون لويس بيركهاردت[4] وجيمس بروس[5].

وفي العصر الحديث والمعاصر كتب مؤرخون كُثُرٌ عن المواصلات النيلية في السودان، ودون الدخول في تفاصيل كثيرة عما كتبوه تجاه قدرة السودانيين في استخدامهم للنهر كوسيلة مواصلات، أذكر منهم ريتشارد هيل المؤرخ البريطاني وحسن أحمد إبراهيم أستاذ التاريخ السوداني وجيمس هورنيل. ومنهم أيضا نعوم شقير الذي كتب أن السودانيين أكثر قدرة على صناعة أنواع من المراكب النيلية تتواءم مع طبيعة مجرى النيل في السودان. ويكفي هنا أن نذكر أن المواصلات النهرية في أي مكان تحكمها عوامل طبيعة المياه والبيئة الطبيعية وحاجات البشر الاقتصادية والاجتماعية، فلا يمكن بالطبع لأحد الادعاء باستلاف خارجي لا مكان له ولا صلة له بطبيعة المكان. فالمكان والزمان والبشر يشكلون المنتوج الثقافي حسب الضرورة والحتمية الزمكانية وحاجات البشر الاقتصادية والاجتماعية.

من هنا نجد أن السوداني تمكن من استخدام مجرى النيل للمواصلات منذ أقدم العصور، أي منذ العصر الحجري الحديث كما ذكر آركل عن الشهيناب مرورا بالعصور المتعاقبة وإلى اليوم.

النيل في الشعر وبعض الأدبيات الشعبية

يعرف كل سوداني قيمة هذا المجرى الساحر البهيّ الذي قال عنه شاعرنا السوداني الفذ التيجاني يوسف بشير في ديوانه «إشراقة» وفي قصيدته في محراب النيل يقول عن النيل في مطلعها:

"أنت يا نيل يا سليل الفراديس
نبيل موفق في مسائك
ملء أوفاضك الجمال فمرحي
بالجلال المفيض من أنسابك
حضنتك الأملاك في جنة الخلد
ورقّت على وضيء عبابك
وأمدّت عليك أجنحة خضرا
وأضفت وثيابها في رحابك
فتحدرت في الزمان وأفرغت
على الشرفة جنة من رضابك
إلى أن يأتي فيقول:
أيها النيل في القلوب سلام الخلد
وقفٌ على نضير شبابك
أنت في مسلك الدماء وفي
الأنفاس تجري مدوِّيًا في انسيابك[6]"

ورحم الله التيجاني فقد عرف قيمة النهر وأجنحته الخضراء الملأى بالزرع والرغد والسقاية وعرف كذلك جريانه في مسلك الدماء وفي الأنفاس.

وفي بعض غناء النساء يرد تشبيه الممدوح بالنيل وفي العامية السودانية يسمى النيل بالبحر، تغني إحداهن:

"غنت ليك أم زمام
ياأب قدحا سابق الكلام
بحر النيل العرضو تام"

وفي غنائية أخرى قالت له:

"دفر بحر الدميرة ال للوجع فشاش
ياأب قلبا رحيم ال للدموع قشاش
يازرع المسور الجات عليهو رشاش
ياعد الروى ومجاري خور القاش"

ويسجل الشاعر إبراهيم العبادي فترة كان فيها البنات يردن النهر لجلب الماء قائلاً في بعض أشعاره:

"أنزل يا صديق وشوف يد القدرة
وشوف حسن البداوة الما لبس بدرة
وُرّاد النهر أردوني ما نِدرة
الكاتل صفار أم نضرة الخضرة"

كم من الشعراء سهر على شاطئ النيل وألهمهم الكلم الطيب عن النيل وطبيعته الساحرة. نذكر منهم هنا الشاعر عمر البنا يقول في إحدى قصائده:

"إتذكّر وأقول حليل أيام صفانا الكانت قبيل
والسمر الطاهر في شاطئ النيل
ومنظر الطبيعة المغري الجميل"

كذلك يسجل عمر البنا في شعره بهاء التقاء النيل الأبيض بالنيل الأزرق المعروف في السودان بمقرن النيلين، يسجل هذا في رائعته "يا مداعب الغصن الرطيب"، يقول في ذلك:

"يا لمنظرك للعين يطيب
تتبدّل الظلمات بنور
وتبدّل الأحزان سرور
إن شافك المرضان يطيب
تعجبني والشيء العجيب
هادي واليف ماك نفور
بي عفّتك صنت السفور
والحسن والأصل النجيب
الروضة في موضع خصيب
حضنوها واتلاقو الزهور
ترى فيها أنواع الزهور
من كل لون أخدت نصيب"

كما جذبت شخصية بحار النيل النساء بكرمها وقوتها. وبحار النيل يعرف بالريِّس، وقد سحر النساء وتمنين زواجه وفضّلنه على كل الرجال. ورد هذا في أغنية جمعتها من منطقة دنقلا بشمال السودان. تقول كلمات هذه الأغنية وهي باللغة النوبية:

"ايوه لا مسافر كدمنن
كل بوستة فونشمن
مع اب فاضي قريمن
ولا أُمدة كدمنن
كل يوم تشكاري قابلي منن
ولا تاجر كدمنن
بعد الليل هساب كامون
ولا تربال كدمنن
دينق هقو تيقا كوبمن
أي ريِّس أنّجب
بيلقى سهري قن
دال أنّحب
بِنّي شبِّي دال انّجب
سندل ساري كول إنّجب
موجكي هاسبيل إنّجب
رفّا جوم هليل إنّجب"

ومجمل ترجمتها تقول أنها لن تتزوج المسافر الذي يرسل لها خطابات فارغة، ولن تتزوج العمدة الذي تكثر أضيافه ويضنيها بخدمتهم كما أنها لن تتزوج التاجر الذي يقضي ليله كله في حساب ماله ولن تتزوج التربال وهو المزارع الذي تكثر ديونه. تقول الذي يعجبها هو ريِّس المركب الذي يسافر ويعود لها بهدايا كثيرة ومتنوعة وهو القوي الذي يساهر ليلا يسامرها وهو من فرط قوته أنه إذا أمسك دفة المركب لكسرها وهذه مبالغة في إعجابها به، كما أن ساري مركبه من الصندل وهو قول بالغ الفرط في مدحه وإعجابها به.

النيل في العادات

وقد ارتبط إنسان السودان بالنيل في حركة حياته اليومية. ويتبدى ذلك في طقوس العبور أو دورة حياة الإنسان من الميلاد مرورا بكل أطواره حتى النهاية. فعلى طول النيل جرت العادة على دفن مشيمة المولود في طمي النيل تحت بئر الساقية على ضفة النهر وذلك أملا في الخصب والنماء واستمرار النسل. كذلك لابد للعريس من زيارة النيل فيما يعرف بالسيرة. وقد سجل غناء السيرة ذلك في أغنية قد تختلف كلماتها من مكان لآخر ولكن فكرتها الأساسية هي:

"عريسنا ورد البحر.. يا عديلة
قطع جرايد النخل.. ياعديلة"

ومن هذا كثير ورد في دراسات عديدة أذكر منها مقالات بروفيسور عبدالله الطيب في مجلة السودان في رسائل ومدونات، ودراسة بروفيسور سيد حامد حريز عن طقوس العبور في وسط السودان، هذا بالإضافة إلى دراسة عن الزواج عند الحلفاويين أعدتها الأستاذة عفاف سليم شلبي، وكثير غيرها من الدراسات التي يضيق المجال لذكرها ■

د. يوسف حسن مدني*

(*) أستاذ بقسم الفولكلور ـ جامعة الخرطوم

1 Arkell, A, J. a history of Sudan, Univrsity of London, the Athlone press (1961) pp30 – 40.

2 Reisner, G.A. "Outline of the ancient history of the Sudan" S.N.R. vol. 1 no.1 1918 p.7.

3 Herodotus (Translator) Henry Cary, Georg Routledge and Sons (London 1891)Book P.III.

4 Burkhardt, J.L. Travels in Nubia, John Murray London, 1822 pp.448 – 475.

5 Bruce, J.Travels toi discover the sources of the Nile (Edinburgh) 1805,vol.4, p.513

6 التيجاني يوسف بشير: ديوان «إشراقة» الطبعة الأولى ص102.

الاقتصاد السوداني توجه نحو النموذج البترولي النمطي

السر سيد أحمد*

مع نمو ثروته النفطية، هل يضحي السودان بموارده الزراعية والحيوانية لصالح الكسب السريع الأخاذ والسهل نسبيا للعملة الصعبة والدخل الأجنبي، بكل ما لذلك من عواقب اجتماعية وسياسية سلبية؟

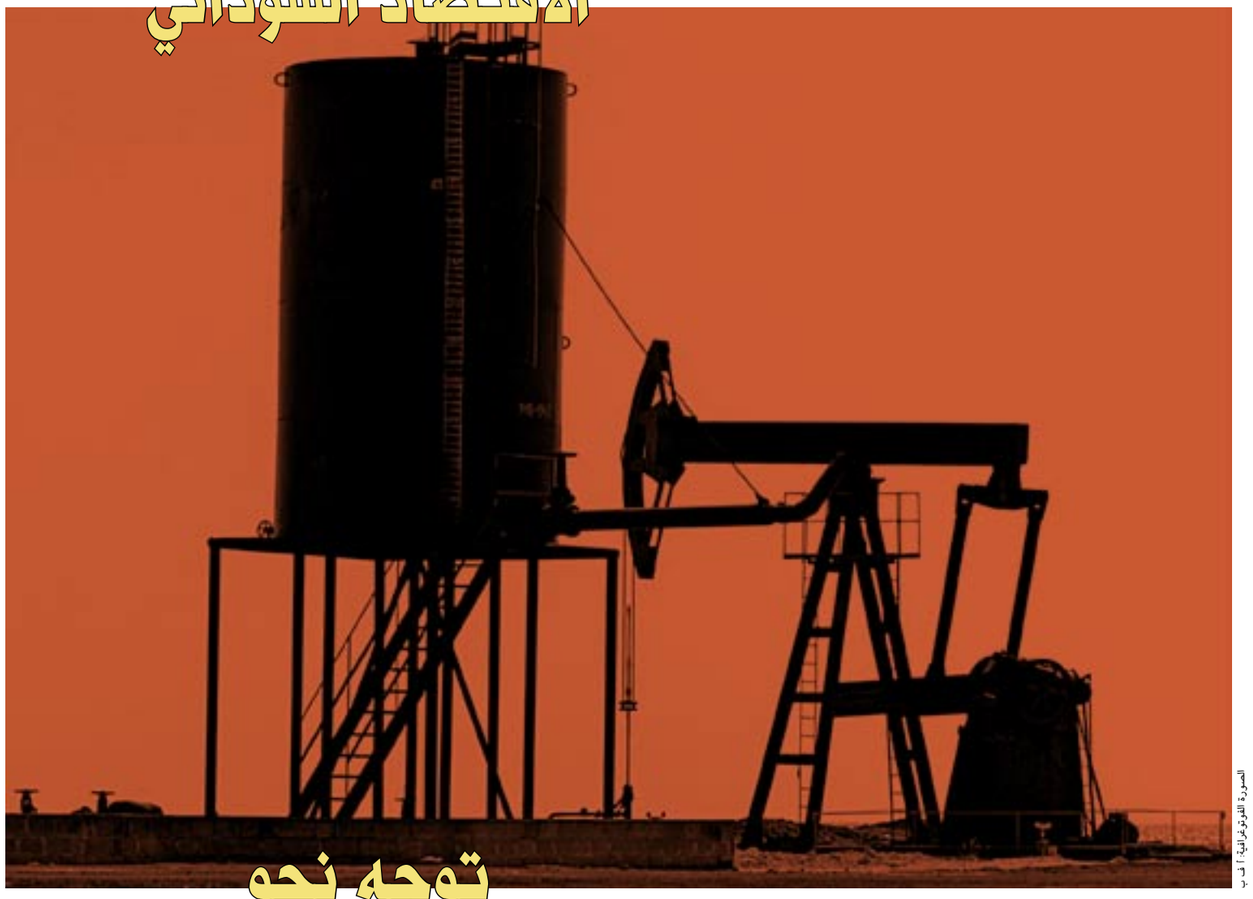

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

يتحول الاقتصاد السوداني تحولا سريعا من اقتصاد يقوم على الزراعة إلى اقتصاد يعتمد على البترول بعد أن انضم السودان في أغسطس 1999 إلى نادي الدول المصدرة للبترول، وشهد تحولا جذريا في اقتصاده وتجارته الخارجية فاحتل البترول مكانا بارزا على حساب المنتجات الزراعية والحيوانية المعتادة.

نمو متزايد للثروة النفطية

بنهاية العام الماضي 2003، ارتفعت صادرات السودان من البترول الخام إلى72,340 برميلا يوميا بعد أن كانت 62,199 برميلا في العام السابق له، وذلك بخلاف بترول التكلفة المخصص لتغطية عمليات الكشف التي تقوم بها الشركات الأجنبية ونفقات الإنتاج. كما ارتفعت قيمة صادرات البترول فوصلت إلى 1,93 بليون دولار أمريكي بعد أن كانت 1,39 بليون في نهاية 2002، أي بزيادة قدرها 38,5٪ نتيجة لزيادة متوسط سعر البرميل من 22 دولارا في 2002 إلى 26,7 في العام الماضي.

ومع وصول أسعار البترول إلى أعلى مستوياتها خلال ما يربو على ربع القرن، من المتوقع أن يقوى وضع البترول في اقتصاد البلد نظرًا لتزايد حجم الإنتاج في الوقت الراهن ليصبح الإنتاج الكلي في حدود 345,000 برميل يوميا مقارنة بالعام السابق حيث كان مجموعه 300,000 برميل يوميا فقط. ومع بلوغ صافي مزيج "النيل" ما يزيد على 40 دولارا للبرميل، من المقدر أن يستهلك بترول التكلفة المخصص للشركات الأجنبية جميع نفقات الإنتاج الأولية، بخلاف تكلفة التشغيل والزيادة السنوية، مما يزيد من الدخل الوارد إلى خزائن الحكومة.

إلا أن دخل منتجات البترول الناتجة عن عمليات التنقية الأساسية لم يساير دخل البترول الخام، بل انخفض قليلا بما يقل عن مليون دولار فوصل إلى 113,7 مليون دولار في نهاية العام المنصرم. ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى هبوط العائد من البنزين، رغم الارتفاع الذي سجلته عوائد النفط وغاز البترول المسيَّل وزيت وقود الأفران.

ارتفاع طفيف للصادرات التقليدية

على الجانب الآخر ارتفعت الصادرات غير البترولية الصناعية والزراعية ـ الصناعية ارتفاعا طفيفا بلغ 13٪ حيث تمكّن من جلب عائد يقدر بحوالي 494,5 مليون دولار في العام الماضي 2003، بعد أن كان يقدر بحوالي 438,2 مليون دولار في عام 2002.

كما استعاد القطن وضعه كأكبر مصدر للعملة الصعبة في السودان حيث بلغ صافي عائداته 107,8 مليون دولار بنهاية 2003 بزيادة عن العام السابق الذي سجل 62,2 مليون دولار.

وترجع هذه الزيادة بالأساس إلى نمو حجم الصادر وتحسن أسعار القطن العالمية، حيث صُدِّرت في العام الماضي كمية بلغت 507 آلاف بالة وذلك بزيادة عن العام السابق الذي بلغت الكمية فيه 397,000 بالة.

وجاء السمسم في المرتبة الثانية بعد القطن حيث بلغ الصافي 74,6 مليون دولار أمريكي، يليه الصمغ العربي في المرتبة الثالثة بصافي 35,4 مليون، بزيادة قدرها 11٪ عن العام السابق وذلك بسبب التحسن في الأسعار العالمية.

الصادرات الحيوانية إلى انخفاض

مع ذلك فقد انخفضت الصادرات الحيوانية إلى المرتبة الثانية بين الصادرات غير البترولية بعد القطن، فقد بلغ صافي هذه الصادرات 117,2 مليون دولار في نهاية 2002، وانخفض إلى 97,7 مليون دولار في العام الماضي، أي بنحو 17٪.

كما تحسن الدخل الناتج من الذهب فبلغ في العام الماضي 58,6 مليون دولار بعد أن كان 52,5 مليون. ووصلت الزيادة في العائد إلى 11,6٪ رغم انخفاض حجم الصادرات بمقدار 10,1٪، ويرجع ذلك أيضا إلى تحسن الأسعار العالمية.

وعلى الجانب الآخر ارتفعت قيمة إجمالي الواردات من 2,44 بليون دولار في عام 2002 إلى 2,88 بليون دولار في العام التالي له، أي بزيادة قدرها 17,8٪ مما يعكس زيادة التكلفة في قيمة معظم المواد المستوردة. وجاءت الماكينات والمعدات على رأس الواردات حيث بلغت نسبتها 25٪، بينما جاءت السلع الصناعية المسجلة في المرتبة الثانية.

توجه آسيوي وزيادة في الدخل والنفقات

وقد تحولت التجارة الخارجية في السودان في السنوات الخمس الأخيرة عن الدول الأوروبية كمصدر رئيسي للواردات واتجهت إلى الدول الآسيوية، بينما ظلت الدول العربية الوجهة الرئيسية للصادرات غير النفطية.

كانت الدول الآسيوية غير العربية السوق الأساسي لصادرات البترول فسجلت 80,9٪ و73,7٪ على التوالي، وجاءت الصين في صدارة الدول المستوردة حيث بلغت قيمة ما استوردته 1,761,9 دولارا أي 69,3٪ من إجمالي قيمة الصادرات، وتلتها اليابان التي بلغت حصيلة وارداتها من السودان 167,7 مليون دولار.

شهدت الفترة هبوطا في الصادرات إلى الدول العربية من 309,6 مليون دولار في 2002 إلى 299,2 مليون دولار في العام الماضي أي بمقدار 11,8٪.

وتنعكس الملامح العامة للاقتصاد في الميزانية السنوية التي تأمل تحقيق استقرار اقتصادي وزيادة الإنتاجية وتنمية الموارد البشرية في ظل معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 5,8٪ و7٪ للتضخم.

وحسب الأرقام الرسمية التي ظهرت في التقرير السنوي لبنك السودان يوضح الأداء الفعلي لميزانية العام الماضي أن الدخل الحقيقي وصل إلى 703,6٪ بليون دينار سوداني، (الدولار الأمريكي = 255 دينارا سودانيا)، أي زيادة قدرها 19,9٪ عن العائد المذكور في الميزانية.

في الوقت نفسه زادت النفقات بمقدار 10,4٪ لتصل إلى 563,3 بليون دينار سوداني. ورغم هذا أظهرت الميزانية فائضا فعليا بمقدار 140,3 بليون دينار سوداني، أي ما يقرب من ضعف ما كان واردا بها.

وقد وصل الإنفاق على التنمية والاستثمار إلى 172,9 بليون دينار سوداني، أو 92,9٪ من المبلغ المذكور في الميزانية، مما يعكس أداءً مرتفعًا. وفي الوقت نفسه انخفض العجز في القطاع العام من 45,6 بليون دينار سوداني في 2002 إلى 32,6 بليون دينار سوداني في العام التالي، أي نحو 28,5٪.

اعتماد متزايد على البترول

وبطبيعة الحال أنه مع استمرار هذه التوجهات فإن من المرجح في المستقبل القريب أن يستمر الاتجاه العام في الاعتماد المتزايد على البترول. كما أنه من المتوقع أن يُحدث الإنتاج الجديد من "بلوك" 3 & 7 في شرق وجنوب السودان إضافة كبيرة إلى صادرات السودان من البترول، فعندما يُضاف إلى الناتج ما يزيد على المائتي ألف برميل يوميا سيرتفع إجمالي ما ينتجه السودان من البترول الخام إلى ما يزيد على نصف مليون برميل يوميا في نهاية العام المقبل، وبالتالي سوف يرتفع إلى ما يقارب المليون برميل يوميا بحلول عام 2006.

وسوف تعمل أسعار البترول المرتفعة السائدة في الوقت الحالي في السوق على تشجيع الاتجاه نحو مزيد من أعمال التنقيب وتنمية الآبار ومزيد من الإنتاج.

ولكن يظل السؤال الرئيسي هو هل سوف يكرر السودان الاتجاه الذي مر به عدد من الدول النامية والذي كانت نتيجته التضحية بمواردها الزراعية والحيوانية لصالح الكسب السريع الأخاذ والسهل نسبيا للعملة الصعبة والدخل الأجنبي.

وتوضح الأرقام المذكورة آنفا أن هذا الاتجاه يتنامى بكل عواقبه الاجتماعية والسياسية السلبية مثل الاعتماد على الغذاء المستورد والتحرك الشديد نحو المدن على حساب المناطق الريفية مما يغذي عادة القلاقل السياسية ■ •••

(*) صحفي سوداني حر يعيش في كندا. يساهم بالكتابة لعدة صحف محلية وإقليمية ودولية.

الجدول (1)

صادرات السودان في الفترة من يناير/كانون الثاني ـ يونيو/حزيران 2003/2004 حسب السلعة بالدولار الأمريكي:

السلعة	الوحدة	الكمية 2002	القيمة 2002	الكمية 2003	القيمة 2003
البترول الخام	برميل	37,317,722	996,264	37,916,047	1,226,058
بنزين	طن متري	103,533	22,053	160,089	56,363
غاز بترول خفيف	طن متري	10,845	2,303	29,127	7,254
نفط	طن متري	4,322	511	17,626	1,586
زيت وقود الأفران	طن متري	28,184	19,788	00	00
ميكس بوتاغاز	طن متري	00	00	1,523	346
ديزل	طن متري		9	00	00
قطن	بالة	231,593	44,164	211,848	57,197
صمغ عربي	طن متري	14,136	13,267	12,041	18,759
سمسم	طن متري	46,375	30,631	136,105	108,511
فول سوداني	طن متري	168	95	2,481	1,949
كركديه	طن متري	8,390	7,925	16,267	20,591
بذور البطيخ	طن متري	27,407	7,784	23,631	6,042
قرون السنة	طن متري	1,007	460	1,487	1,352
الحنة	طن متري	429	364	717	711
الذرة (السورغوم)	طن متري	4,449	762	10,680	1,997
زيت السوداني الخام	طن متري	21	18	16	17
سكر	طن متري	12,170	5,725	17,522	10,576
عسل قصب السكر	طن متري	115,430	4,961	86,137	5,320
كعك ولحم	طن متري	12,714	1,064	11,606	944
خراف	بالرأس	532,074	39,615	933,093	70,139
ماعز	بالرأس	41,449	1,554	54,819	1,419
إبل	بالرأس	30,810	6,672	51,605	9,368
لحوم	طن متري	2,898	7,162	1,896	1,868
خضر وفاكهة	طن متري	4,225	1,295	2,183	1,368
ذهب	كيلوغرام	3,983,390	28,461	3,136,668	13,639
حديد ونحاس خردة	طن متري	16,560	1,525	56,252	16,145
معادن خردة	طن متري	300	30	2,353	917
كروم	طن متري	00	00	00	2,588
جلود	بالقيمة	00	3,411	00	6,950
أخرى	بالقيمة	00	7,685	00	19,004
إجمالي			1,255,558		1,668,978

المصدر: ملخص إحصائيات التجارة الخارجية عن الفترة أبريل/نيسان – يونيو/حزيران 2004، بنك السودان.

الجدول (2)

جهة التصدير (بالدولار الأمريكي)

المستورد	قيمة الواردات 2002	النسبة المئوية لإجمالي الواردات 2002	قيمة الواردات 2003	النسبة المئوية لإجمالي الواردات 2003
الدول الآسيوية	1,437,2	73,7	2,057,0	80,9
الصين	1,28	65,7	1,76	69,3
اليابان	64,2	3,3	167,7	6,6
سنغافورة	62,5	3,2	16,7	0,7
الهند	5,9	0,3	33,2	1,3
كوريا الجنوبية	3,5	0,2	18,3	0,7
دول آسيوية أخرى	19,8	1,0	59,2	2,3
دول عربية	309,6	15,9	299,2	11,8
السعودية	119,2	6,1	114,8	4,5
الإمارات العربية المتحدة	62,6	3,2	83,0	3,3
مصر	57,0	3,0	48,2	1,9
لبنان	23,5	1,2	23,6	0,1
سوريا	19,6	1,0	12,1	0,5
دول عربية أخرى	12,5	0,6	13,8	0,5
دول أوروبية	138,0	7,1	150,1	5,9
دول الاتحاد الأوروبي	75,7	3,9	72,0	2,8
المملكة المتحدة	60,8	3,1	66,4	2,6
دول أوروبية أخرى	1,5	0,1	2,7	0,1
الولايات المتحدة	1,5	0,1	2,7	0,1
دول أخرى	62,8	3,2	33,2	1,3
إجمالي	1,949,1	100	2,542,2	100

المصدر: بنك السودان، التقرير السنوي لعام 2003.

أرقام

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الجدول (3)

مصادر الواردات (بالدولار الأمريكي)

مصادر الواردات	قيمة الواردات 2002	النسبة المئوية لإجمالي الواردات	قيمة الواردات 2003	النسبة المئوية لإجمالي الواردات
الدول العربية	897,7	36,7	1,146,4	39,8
السعودية	581,8	23,8	723,9	25,2
الإمارات العربية المتحدة	173,0	7,1	180,0	6,2
مصر	53,8	2,2	116,4	4,0
دول عربية أخرى	89,1	3,6	126,1	4,4
دول آسيوية	561,6	23,0	639,6	22,2
الصين	196,3	8,0	229,1	7,9
الهند	104,6	4,3	116,0	4,0
اليابان	77,2	3,2	85,0	2,9
كوريا الجنوبية	43,7	1,8	51,1	1,8
اندونيسيا	38,0	1,6	39,9	1,4
دول آسيوية أخرى	101,8	4,1	118,5	4,2
دول أوروبية	566,8	23,1	640,5	22,2
الاتحاد الأوروبي	377,5	15,4	408,5	14,1
المملكة المتحدة	113,0	4,6	125,6	4,4
دول أوروبية أخرى	76,3	3,1	106,4	3,7
أستراليا	69,0	2,8	59,2	2,0
الولايات المتحدة	13,6	0,6	11,1	0,4
دول أخرى	337,7	13,8	385,1	13,4
إجمالي	2,446,4	100	2,881,9	100

المصدر: بنك السودان، التقرير السنوي لعام 2003.

المرأة السودانية و هاجس الخوف الكبير

آمال عباس*

وضع المرأة محكوم بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وحل قضيتها جزء لا يتجزأ من حل قضايا بلادها السياسية والاقتصادية.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

لا يصنع البشر تاريخهم الخاص إلا تحت شروط معينة وفرضيات واقع ورثوه ولم يخلقوه. ومن ثم لا يمكن إيجاد صيغة للعمل بالتجريد النظري وحده، أو بمعزل عن الظروف الموضوعية المحيطة بالبشر الذين لا يمكن صنع شيء بدونهم، خاصة عندما تمر المجتمعات بظروف جديدة وغير عادية تضعها أمام منعطفات تاريخية حاسمة.

من هذا المدخل ألج عالم المرأة السودانية لأن المجتمع السوداني يمر بظرف غير عادي، وهو ظرف للأسف الشديد يجعل الحديث بطعم الحنظل ويجعل الآمال والأماني العذبة في مكان النجوم البعيدة المنال، لا سيما في هذه الآونة التي يبتهج فيها الموت وترقص فيها الحرب طربا في دارفور وغيرها من أقاليم السودان الحبيب فإسقاطات الحرب تعم كل أرض الوطن.

حقوق الإنسان وحقوق النساء في السودان

ولا يرد حديث عن المرأة السودانية ودورها بغير ذكر الكنداكات في مروي، وكيرا دارفور، وبت رجب ملكة قلي وسنار، وآمنة في كجبي، وشغبة المرغمابية، ورابحة الكناتية، وبت المكاوي بت حمد الجعلية، وفاطمة بت جابر، وآمنة بت عبود، ومهيرة بت عبود. وهن الرائدات اللاتي قامت على أكتافهن الحركة النسوية في مطالع خمسينيات القرن الماضي، القرن العشرين، واللاتي ساهمن في ثورة أكتوبر، واللاتي دخلن الجهاز التشريعي، وتقلدن المناصب الوزارية والدبلوماسية والقضائية واللاتي سجلن التفوق الأكاديمي في مختلف أوجه نشاطه.

ومع تذكر أدوارهن أجد نفسي مستغرقة حتى النهاية في التفكير حول مسألة أن حقوق المرأة شيء غير حقوق الإنسان. بمعنى أن للمرأة حقوقا معينة لابد من توفرها حتى تنعتق من عبودية كونها أنثى في المقام الأول ومن بعدها تقف مع الرجل في المطالبة بحقوقها كإنسان. وهذه ليست دعوة ضد "الأنوثة" ولكنها دعوة "لأنسنة الأنوثة".

الانعتاق من التفكير التبعي

قد يبدو هذا الكلام غريبا. ولكن بنظرة عابرة لما يدور في عالم المرأة المتعلمة والتي خرجت للحياة العامة، ناهيك عن الأخرى التي ترزح تحت أغلال الجهل والعوز، يتأكد للمراقب أن التعليم والقوانين لا تؤديان إلى انعتاق المرأة من التفكير التبعي ولا من الإحساس بكونها كما عدديا في المجتمع. إذ تلعب المفاهيم التقليدية دورها الفعال في تبرير هذه الأوضاع وإكسابها صفة الشرعية والعمل على تثبيتها في ذهنية الرجل والمرأة معا بحيث يخيل لكل منهما أن هذه العلاقة غير المتكافئة ناموس مقدس. ذلك لأن عقليات ومفاهيم المجتمع القديم تترك أثرها بوضوح في المجتمع الجديد على الصعيد الفكري وعلى ممارسات وسلوكيات الحياة اليومية حتى بعد مدة طويلة من هدم مقومات المجتمعات القديمة السياسية والاقتصادية. وأكثر المجالات التي يتجلى فيها ذلك هي نظرة المجتمع للمرأة في أولى منطلقات تصور العقلية السودانية القديمة. مثلا أن ينظر الرجل إلى المرأة من أعلى وأن تظل هي مفصولة عنه بالتربية و"الحيطة".

حبوبتي "جدتي" تقول: "الراجل ياه ولي المرة". والمثل يقول: "المرأة كان فاس ما بتكسر الراس". والمرأة نفسها تعتبر الرجل سيدها إلى حد يستحيل فيه عليها أن يكون لها موقف أو قدرة حتى على المناقشة. وينعكس هذا في كل شيء حتى في رقصة "العروس" حيث تسلم زمامها للرجل في مسك "الحجاب"، وفي الأغاني التي تصور نظرة الشاعر للمرأة التي يتمناها في مجتمع له خصائصه الاقتصادية والسياسية وللناس فيه مواقف ثابتة تجاه الحياة.

قضية داخل قضايا

وتحليل قضايا المرأة التي هي بالفعل قضايا المجتمع ليس بالأمر السهل في مجتمع تقليدي تتداخل فيه العادات والتقاليد والثقافات والمعتقدات ووسائل كسب العيش، لتشكل قيودا ضخمة على حرية المرأة، رغم مظاهر التحرر التي نراها في كثير من المدن أو في العاصمة الخرطوم وغيرها بدرجات متفاوتة.

غير أن المتأمل يجد نفسه دائما أمام التساؤل الأزلي وهو: إلى أي مدى تحررت المرأة؟ وإلى أي درجة يتغلغل هذا التحرر في نفسيتها وفي نفسية الرجل ومن ثم يتحول إلى سلوك.

هذا ما وقفت عنده كثيرا وجعلني بالفعل أرى أن للمرأة السودانية قضية داخل قضايا الإنسان فهي تعاني من كونها امرأة كما عرفها "فيثاغورس" بقوله: "مبدأ الخير هو الذي خلق النظام والنور والرجل، ومبدأ الشر هو الذي خلق الفوضى والظلمات والمرأة"، كما تعاني من كونها إنسانًا يتعرض لظلم الحاكم واضطهاده ولقهر الحاجة والجهل والمرض.

هذه ليست دعوى ضد الرجل ولكن دعوة ونداء له ليناضل مع المرأة ضد تحكم الذكر الموروث من أجل تطبيق حقوق الإنسان وهذه معادلة واضحة، فقضية المرأة السودانية ليست ضد الرجل أو الذكر وإنما ضد الظروف التي تنمي قيمة التسلط والاستعلاء وتجعل من المجتمع سجنا كبيرا للمرأة لا تكون فيه إلا تلك الأنثى اللا إنسانة. الأنثى الدمية.

هذا هو الإطار الكبير الذي تكمن فيه عوامل الشرط النسوي في السودان في القرن الحادي والعشرين وفي ظروف جديدة أشرت إليها في مطلع هذا المقال وهي الواقع المرير والمأسوي الذي يحيط بالحياة في كل جوانبها. وهو واقع يفرض أدوارا جديدة وملحة خارج التطور الطبيعي لدور الأنظمة السياسية والمنظمات النوعية. والاتحادات والجمعيات. بمعنى أن الحديث عن المرأة السودانية في هذه الظروف لا يكون عن تفاصيل عاداتها وزينتها ومكانتها في إبداع الرجل، أو عادات الأتراح والأفراح في مجتمع يمثل مساحة قارة، يحمل في جوفه ثقافات شعوب متعددة، وإنما هو حديث عن واقع مرير يشمل إنسان السودان بصورة عامة ويخص المرأة على وجه الخصوص واللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تصدر "الإنساني" تعلم وتعايش ما تعانيه المرأة من •••

(*) كاتبة وصحفية سودانية

••• نتائج الحروب والكوارث الطبيعية.

واقع مزدوج المرارة

في ظل هذه الظروف، تعيش المرأة السودانية واقعا مزدوج المرارة. وهي تخاف مليون مرة أكثر من غيرها. فهي تخاف أن تفقد زوجها وأخاها وأباها وابنها في الجنوب أو الشرق أو الغرب. تخاف أن يخرج ابنها و لا يعود لها. تخاف أن يفقد زوجها أو ابنها أو تفقد هي فرصة العمل في أي كشف للصالح العام أو بفعل خصخصة المؤسسة التي تعمل فيها أو بسبب فائض العمالة. وهي تخاف المرض: تخاف الملاريا والتيفوئيد والالتهاب السحائي وسوء التغذية. في هذه الآونة تخاف المرأة في السودان كل شيء. تخاف أن تنتشر الحرب. تخاف أن يتأخر السلام. تخاف اللجوء والنزوح. وتخاف سهر الليالي مع أطفالها وهم يئنون من المرض ويبكون من الحرمان. الحرمان من الحليب والحلوى والسكر والدواء.

المرأة في السودان تعيش الخوف الكبير. الخوف والهلع من أن تفقد الأحباء وتفقد الهناء والأمان والاستقرار.

تذكرة الدواء

هذا حديث عن التاريخ الخاص بملامح من دور المرأة السودانية عبر التاريخ. وحديث أيضا عن الواقع. عن التاريخ بإنجازاته وتطوره العادي، وعن الواقع بإسقاطاته ومواجعه. ولكن هل هذا يكفي؟ هل يكفي أن نسرد الإنجازات ونجدد الشكوى؟

بالطبع لا فالبحث عن تذكرة الدواء والحصول عليها هو المطلوب، وعلى وجه السرعة.

إن وضع المرأة في كل زمان ومكان محكوم بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وحل قضيتها جزء لا يتجزأ من حل قضايا بلادها السياسية والاقتصادية. لذا فعلى المرأة تفعيل دورها في رسم خارطة المفاهيم السليمة لقضايا الشرط النسوي بمعنى إحداث التغيير الإيجابي في فهم علاقة المرأة بالرجل في إطارها الإنساني في مجال العمل العام. فالانشغال بالواقع الإنساني المأسوي سواء كان في الجنوب أو جبال النوبة أو دارفور يجب ألا يكون على حساب إعطاء هذا التحرك الإنساني بعده الفكري. أو بمعنى آخر أن على جميع المنظمات النسائية الطوعية أن تضع في مقدمة واجباتها أهمية وحدة الحركة النسائية فيما يختص بتحقيق الديمقراطية وحمايتها وإرساء قواعد ثابتة للمفهوم السليم لتحرر المرأة السودانية ومشاركتها في العمل السياسي والعام في بناء السودان الجديد ■

رباح الصادق*

المرأة السودانية تتطلع لبناء وطنها وللمشاركة في صنع السلام

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

احتوى تاريخ السودان بأقاليمه المختلفة على قدر عال من تقدير للنساء وعن إفراد حصة مقدرة لهن في التعلم والتعليم. يظهر ذلك في التاريخ النوبي القديم منذ نبتة ومروي ثم الممالك النوبية المسيحية، بل حتى بعد تزايد تدفق الهجرات العربية للسودان وأسلمة شماله سلميا، ففي زمن الممالك الإسلامية نجد أن مملكة الفونج احتوت على مشيخات وممالك متحدة فيدراليا تزعمت بعضها نساء، ووجدت نساء فقيهات ومعلمات. أما عن سلطنة الفور فقد شهد المؤرخون بدور النساء البارز فيها عبر تاريخها.

هذا الاعتبار لمكانة المرأة تراجع مع الإدارة التركية المصرية التابعة للسلطة العثمانية، بتكريس عصر الحريم. وقد حكمت هذه الإدارة السودان خلال القرن التاسع عشر مؤثرة سلبا على المكونات الثقافية المحلية تجاه المرأة خاصة في المدن، مما خلق توترا ما بين المكونات الأمومية الأصيلة وبين المكونات البطريركية الوافدة. وقد استؤنف هذا التأثير السلبي على مكانة النساء في العهد الاستعماري الثنائي "البريطاني المصري" في النصف الأول من القرن العشرين. بل إن حركة تعليم الفتاة السودانية الأهلية التي قادها الشيخ بابكر بدري منذ مطلع القرن العشرين واجهت برودا إن لم يكن معارضة من السلطات الاستعمارية التي ادعت التحديث.

وتشارك المرأة السودانية في أعمال الزراعة والرعي والإنتاج بأشكاله المختلفة بمعدلات عالية ومتفاوتة فهي تواجه أوضاعا مختلفة بين المناطق المختلفة، كما أن الثقافات السودانية المتنوعة تلقي على حركة تحرير المرأة وإنصافها أسئلة وأولويات متباينة. مثلا: هناك المرأة التي تواجه العنف الجسدي الفظيع المتمثل في تشويه الأعضاء التناسلية "الختان" وذلك في شمال السودان، ولدى بعض قبائل الجنوب يوجد زواج الأشباح الذي يقضي أن تظل المرأة متزوجة بالرجل حتى بعد وفاته ينوب عنه لاستمرار نسله أخوه، وفي بعض مناطق غرب السودان يتم استغلال النساء في الأعمال الشاقة بينما العائد يكون لذويهن الذكور.

أما المرأة في أماكن الاحتراب (الجنوب لمدة عقدين من الزمان ودارفور لمدة تزيد على عام الآن) فتعاني مشاكل معقدة كاللجوء والنزوح وفقدان الأقارب وحوادث الاغتصاب المنظم التي ذاع صيتها خاصة في دارفور مؤخرا، والإفقار وغير ذلك من فظائع الحروب.

كذلك نجد المرأة في بقية المناطق المهمشة في الشرق وفي جنوب النيل الأزرق، وفي كردفان تعاني أكثر من غيرها علو معدلات الأمية، ونقص الخدمات الصحية وخاصة ما يتعلق بالصحة الإنجابية مما ينعكس على زيادة معدلات وفيات الأمهات والأطفال.

إن المرأة السودانية التي تتطلع لجسر هوة الأمية وإنهاء التمييز ضدها في التعليم خاصة الأساسي والثانوي حيث تبلغ معدلات الأمية للإناث حوالي 54٪، ولخفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال، تتطلع أيضا لأن يكون لها دور في بناء وطنها، وفي رفد عملية السلام السودانية في الجنوب وفي دارفور، فدور النساء كرسولات للسلام صار من الأمور المسلم بها في المجتمع الدولي ■

(*) كاتبة وصحفية سودانية

جنوب السودان من الاستقلال إلى بروتوكول نيفاشا

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الظروف الخاصة التي يعيش فيها النازحون والمواطنون والدمار الذي تخلفه الحرب والاضطراب، جعل كثيرا من المنظمات الإنسانية تأتي إلينا لتحاول إغاثة الناس الذي يعانون من هذه الأحداث غير العادية. إنه شيء جعل العالم أصغر وجعل شعوب العالم تفهم معايير وقيم بعضها البعض.

أبل أليرو*

بدأ اندلاع النزاع بين شمال السودان وجنوبه في أغسطس/ آب 1955 عندما وقع عصيان في القيادة الجنوبية في "توريت" بسبب نقل بعض الجنود الجنوبيين إلى شمال السودان، ثم تطور هذا العصيان الذي وقع على يد عناصر من القوات الجنوبية في القيادة الجنوبية إلى حرب أهلية دامت سبعة عشر عاما من 18 أغسطس/ آب 1955 إلى آخر فبراير/ شباط 1972 عندما تم إبرام اتفاق أديس أبابا.

لكن ما حدث كان قد سبقه تاريخ لا يخلو من مغزى.

الفيدرالية: مطلب مبكر

قبل حصول السودان على استقلاله في أول يناير/ كانون الثاني 1956، قُدم اقتراح في البرلمان يطالب بأن يصبح السودان دولة مستقلة ذات سيادة اعتبارا من أول يناير/ كانون الثاني 1956، وجاء هذا الاقتراح مناقضا لاقتراح آخر مقدم من أعضاء البرلمان من جنوب السودان ينص على الموافقة على استقلال السودان ودعم الحركة من أجل هذا الاستقلال شريطة أن يصبح السودان نظاما "فيدراليا" بين شمال السودان وجنوبه.

هذه الحركة المضادة كان يدعمها توجه عام يقول بأن مسألة الفيدرالية والعلاقة بين الشمال والجنوب في سودان مستقل ذي سيادة سوف تحظى بالاهتمام الملائم عند الاستقلال. وهكذا جاء قرار البرلمان في ديسمبر/ كانون الأول 1955 الخاص بموضوع استقلال السودان مشروطا بقيام نظام فيدرالي.

وفي أول يناير/ كانون الثاني 1956 أصبح السودان مستقلا وسلمت الحكومة الثنائية، المصرية والإنجليزية، مقاليد السلطة إلى الحكومة السودانية. ولكن لم تنفذ الفيدرالية. رغم ذلك فإذا عدنا لذلك التاريخ فسنجد أن الأحزاب السياسية الشمالية أبدت رأيها بعد الاستقلال قائلة بأنها نظرت بعين الاعتبار إلى مطلب الجنوب بنظام فيدرالي للحكومة في •••

(*) نائب رئيس الجمهورية الأسبق.

●●● السودان وانتهت إلى نتيجة توصي بأنه يمكن عمل ذلك. مع هذا استمرت الحرب طوال السنوات 1956 – 57 – 58. وتم التعامل معها على أنها "عصيان عسكري" من جانب بعض القوات. وبعد أن تولى الجنرال عبود السلطة في 1958 تم تكريس الاتهام بالعصيان، فقد حرم عبود أي مطالبة بالفيدرالية، واعتبر أي شخص يتحدث تأييدا للفيدرالية مرتكبا لجريمة، وأسفر ذلك عن سجن كثير من الناس في الجنوب وهروب كثيرين غيرهم إلى الدول المجاورة.

والآن جاء بنا التاريخ إلى مرحلة مشابهة لتلك التي عاشها الجيل الماضي الذي وضعني في الواجهة السياسية.

اتفاق أديس أبابا

في الأعوام 1968 – 1969 كنت قد أصبحت عضوا في البرلمان، ثم شغلت منصب وزير في عام 1969، وصرت وزيرا لشؤون الجنوب في عام 1970 ولذلك اضطلعت بملف تحقيق السلام ـ أي التسوية بين الشمال والجنوب ـ وأخذني ذلك إلى مناطق عديدة من العالم وجعلني أتعامل مباشرة مع الطرفين المتنازعين، أي المتمردين في جنوب السودان والحكومة السودانية، وقد قمت بتنظيم مفاوضات لحل المشكلة. وهي المفاوضات التي كنت فيها ممثلا لوجهة نظر الحكومة، بصفتي وزير شؤون الجنوب في هذا الوقت، ولكني في الوقت نفسه كنت سودانيا جنوبيا ظن أنه يمكن أن تحدث تسوية سياسية بدلا من التسوية باستخدام السلاح.

وقد تم إبرام اتفاق أديس أبابا في فبراير/ شباط 1972. وأعطى ذلك جنوب السودان حكما ذاتيا إقليميا، شيئا ما كان يقترب من النظام الفيدرالي، وصارت للجنوب حكومة كاملة الأهلية طوال فترة مؤقتة استمرت ثمانية عشر شهرا، من فبراير/ شباط 1972، أجريت بعدها انتخابات، وتشكل برلمان إقليمي في الجنوب وكان الجنوب من الناحية العملية دولة داخل الدولة، لها سلطات محددة، تنفيذية وتشريعية وإدارية، ونتيجة لذلك ظل سودان ما بعد الاستقلال مستقرا خلال فترة دامت إحدى عشرة سنة من فبراير/ شباط 1972 إلى مايو/أيار 1983. فقد انتهت الحرب. وكان عليه بالتالي الاضطلاع بالتنمية الاقتصادية. وهكذا انطلق العمل المتعلق بالتنمية الاقتصادية في جنوب السودان واكتشفنا البترول، وهو يمثل الآن مشكلة شديدة الحساسية، كما اكتشفنا العديد من المعادن الأخرى. ثم اندلعت الحرب الأهلية الثانية لأن الحكومة في الخرطوم ألغت اتفاق أديس أبابا.

في بداية الأمر قامت بتعطيل العمل به. ثم قامت بإلغائه في 6 يونيو/ حزيران 1983. وكان ذلك بداية الحرب الأهلية الثانية التي استمرت عشرين عاما.

نازحون ولاجئون في كل مكان

الآن، وبخلاف ما كان عليه الحال في الحرب الأولى، تسببت الحرب الثانية في نزوح كثير من المواطنين من الجنوب ورحيل كثير من الناس للحياة في المنفى، وقد نزح الكثيرون وجاءوا إلى الشمال، وإذا سافرت بين المدن الثلاث سوف تجد عددا من السودانيين الجنوبيين النازحين بسبب الحرب. وإذا ذهبت إلى شرق أفريقيا سوف تجد أكثر من نصف مليون لاجئ جنوبي، كما أن أعدادا لجأوا إلى مصر، وكذلك الحال في كندا واستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا، وجميع أنحاء العالم، حتى القطب الشمالي. ولقد فقدنا أكثر من مليوني شخص أثناء هذه الحرب وبدأ عدد من الناس يتحدث بصوت عال عما إذا كانت مشاكل من هذا النوع يمكن حلها عن طريق الحرب أم بالمفاوضات المخلصة التي تعترف بالاختلافات. وهذا ما جاءت من أجله مفاوضات "نيفاشا".

الطريق إلى نيفاشا

بدأت الحكومة الحالية مفاوضات مع الجيش الشعبي/ الحركة الشعبية لتحرير السودان في أديس أبابا في 1989، ثم انتقلت المفاوضات إلى كينيا، ثم إلى كمبالا، ثم نيجيريا، ثم عادت إلى كينيا. وكان هذا الانتقال الأخير إلى كينيا هو ما أثمر بعض النتائج. كان الحدث الهام الذي يستحق الذكر في هذه المفاوضات، هو إنجاز بروتوكول أطلق عليه اسم "بروتوكول ماشاكوس" وهو بروتوكول وضع إطارا عاما لحل للنزاع. ثم تلاه وقف للأعمال العدائية بين الطرفين. كانت الفكرة التي عملنا من أجلها تقول بأنك لا يمكن أن تجري مفاوضات صادقة في غرفة بينما المدافع تتبادل إطلاق النيران في الخارج، فهي تعطل المفاوضات. فإذا جاء طرف ما ـ ربما الحكومة ـ بدافع من الحماس أو النصر المؤقت إلى الغرفة وقال: نحن استولينا على المنطقة "س" التي كانت تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان"، يمكنك أن ترى أن الطرف الذي يمثل الجيش الشعبي في المفاوضات لن يكون سعيدا وسيتشتت تركيزهم في المفاوضات. وإذا حدث في وقت آخر أن جاء الطرف الثاني ليقول: "لقد استولينا على المدينة "س" التي كانت تحت سيطرة الحكومة"، سيكون ذلك بمثابة خبر طيب لموفدي جيش التحرير وسوف يبتهجون له حول مائدة المفاوضات، ثم لن يكون الناس من الجانب الآخر سعداء. لذلك كانت الاقتراحات ترفض من هذا الجانب أو ذاك. فالتركيز حول مائدة المفاوضات، وعلى جو المباحثات بالداخل، يتطلب توقف الأعمال العدائية، وهو ما يعني "أوقفوا الحرب، قفوا حيث أنتم، لا تهاجموا بعضكم البعض"، ويعني أيضا أن الإعلام في كلا الجانبين ينبغي أن يتوقف عن الدعاية لمن انتصر في المعركة. وبالتالي فإن على السلطات المسؤولة في كلا الجانبين أن تتوقف عن إصدار بيانات سلبية. هذا ما يعنيه توقف الأعمال العدائية، وهو مهم للغاية.

لقد ذكرت ذلك لأنه لم يُلاحظ من قبل هذا النوع من الثقة. فنحن إذا أردنا أن يحدث وقف للحرب فلن يأتي ذلك إلا من الناس أنفسهم المنخرطين في هذه الحرب، حكومة السودان من جانب والجيش الشعبي لتحرير السودان من الجانب الآخر، وعليهما إقناع الجانبين باحترام مبدأ وقف الأعمال العدائية.

عموما، أبرم الاتفاق في نهاية المطاف، وكان هذا في أكتوبر/ تشرين الأول 2002. وهكذا جرت المباحثات في "نيفاشا" من يناير/ كانون الثاني 2003 إلى مايو/ أيار 2004 في جو من السكينة والإخلاص، وساعدت الروح التي تولدت أثناء المباحثات كثيرا في تعزيز

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الاتفاق الذي توصلنا إليه في "نيفاشا". فقد توصلنا إلى خمسة بروتوكولات: بروتوكول عن المشاركة في السلطة، وآخر عن المشاركة في الثروة، وثالث عن أبيي، ورابع عن جبال النوبة، وخامس عن جنوب النيل الأزرق. بالإضافة إلى بروتوكول ماشاكوس.

المشاركة في السلطة والثروة

عند النظر في هذه البروتوكولات يمكن أن نجد أن كثيرا من الأمور الأساسية تمت تغطيتها مما يمكن من جعل السودان بلدا مختلفا كليةً من حيث نظام الحكم. فهذه البروتوكولات تضع نظاما ديمقراطيا لحكومة تكون جميع الأطراف السياسية فيها حرة في تشكيل أحزاب بموجب القانون وتُجرى فيها انتخابات عامة بعد التحقق من مجموعة من الشروط، كما تقوم هذه الانتخابات على قانون شامل جديد يتضمن أحكاما للحفاظ على الحقوق الأساسية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

ويمكننا الآن الحديث عن أن الاتفاق نص على المشاركة في الثروة، أو ما يمكن تسميته المشاركة العادلة في الثروة التي تمكن المناطق البعيدة التي أُغفلت في السنوات التسع والأربعين الماضية بعد الاستقلال من الحصول على نصيب مماثل لغيرها من المناطق، لتحاول مكافحة الفقر وإحداث توازن بين أماكن وجود الثروة، والقيام بتنمية أفضل. وبذلك سوف تكون هناك مشاركة عادلة للثروة؛ على المستوى المركزي، وعلى مستوى جنوب السودان وعلى مستوى جميع الولايات في السودان، وعلى مستوى الحكومات المحلية. كذلك المشاركة في السلطة أثناء الفترة الانتقالية. إذ سوف تتشكل الحكومة من الحكومة القائمة والجيش الشعبي لتحرير السودان وجميع الأحزاب السياسية التي في المعارضة الآن. وسوف ينظمون حكومة وحدة وطنية تُجرَى بعدها الانتخابات. وبالتالي ستكون هناك حكومة في جنوب السودان، وسيكون لها وضع خاص. كما أن جميع مناطق شمال السودان ستكون لها دولة بسلطة ملائمة، تنفيذية، وتشريعية، واقتصادية. لذلك ففي هذا الخصوص نجد أن بروتوكولات "نيفاشا" نصت بالفعل على دارفور، وعلى شرق السودان، وعلى شماله وعلى أقصى شمال السودان، وعلى وسط السودان. فقد نصت بروتوكولات "نيفاشا" على المشاركة في السلطة والمشاركة في الثروة. وعلى إجراء استفتاء في جنوب السودان في نهاية فترة ست سنوات حول ما إذا كان الجنوبيون يؤكدون هذه الترتيبات، أو يختارون سودانا جنوبيا مستقلا؟ وهذا حال يقلق عددا كبيرا من الناس من بينهم بعض جيراننا من أن جنوب السودان سوف ينفصل. لكنني أرى أن روح الاتفاق التي نصت عليها "نيفاشا" إذا طبقت ستكون الفرصة كبيرة في الوحدة. ولكن إذا لم ينفذ الناس الاتفاق بروحه فستكون هناك مشاكل. وأعتقد بالنسبة لي أنها مسؤوليتي أن أقول ذلك. ومع أنه وقت غير مناسب لقول ذلك، إلا أنني قلته في كثير من المحافل، فمن الأفضل أن نقوله الآن من أن نقوله بعد ست سنوات.

احترام الاتفاقات

إنني أعتقد أننا لم نكن في السابق أمناء في احترام الاتفاقات، وقد أشار البعض إلى ما كتبته من أن كثيرا جدا من الاتفاقات لم تحترم. وبطبيعة الحال أننا إذا لم نحترم هذا الاتفاق فستكون هناك مشاكل. ولكن إذا نفذناه بروحه ستكون هناك فرص من أجل سودان جديد يقوم على الفيدرالية، وعلى سلطات خاصة للجنوب، وعلى الديمقراطية الحقة، كما يقوم على سياسات اقتصادية غير مهمشة للمجتمعات التي لها السودان الأعظم. وبهذه تكمن قوة بعض الدول الأخرى في العالم. فالهند كان يمكن أن تصبح عدة دول لو لم تختر الديمقراطية. كان الهنود حساسين إزاء عدم تجانس الهويات المختلفة، الهوية الدينية، والهوية اللغوية، والهوية الثقافية. ثم صارت كل هذه الهويات قيمة للهند، ولثقافة الديمقراطية. ولا يمكن للسودان أن يكون مختلفا، وآمل أن تسود الحكمة الأحزاب لاستكمال اتفاق "نيفاشا" وإذا استكمل فسوف تجد دارفور نفسها في المرآة، وسوف تفعل أجزاء أخرى من السودان الشيء نفسه وسوف يعيش مواطنو السودان لأول مرة في سلام واستقرار وتقدم وتنمية.

التنمية قضية حاسمة

أما بالنسبة للثروة فيحضرني هنا أنه بعد اتفاق أديس أبابا أعطت الحكومة في "جوبا" دعمها الكامل لفكرة تحويل بعض مياه النيل التي كانت تخزن في منطقة "السدود". لذا كان مبدأ حفر قناة "جونقلي" مقبولا من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة القناة. وقد واجه مشروع قناة "جونقلي" مشاكل، وأعتقد أن الحكومة في الجنوب كانت مقتنعة تماما أن المشروع لن يكون ضارا بالجنوب، بل على العكس فإنه يفيد بالتالي الحكومة المركزية، وجمهورية مصر العربية. إن كل الأطراف الثلاثة: الجنوب، والحكومة المركزية، ومصر سوف تستفيد. فلماذا إذن لا نقوم به؟ لذلك عُقد اتفاق في عام 1974 وبدأ العمل في مشروع قناة "جونقلي" في 1977، وعندما اندلعت الحرب الأهلية الثانية كان قد استكمل 260 كيلومترا منها، ولم يكن باقيا إلا مائة كيلومتر حتى تجري مياه جديدة من الجنوب. وهذا النهج حيال المشروع لا يزال يلزم مراجعته مع الظروف الجديدة والظروف القديمة.

أما بالنسبة للموارد الأخرى، وهي مياه الأمطار والجداول الكثيرة جدا المنتشرة في جنوب السودان التي تجمع المياه في الجنوب وفي الشمال، فيمكن تعزيز كثير من الأنشطة الزراعية تفوق الأنشطة الإقليمية، والجنوب منطقة ذات إمكانيات للإنتاج الزراعي أكثر منه للأنشطة الزراعية. ويعد شرق أفريقيا سوقا للذرة والأرز وجميع المنتجات الزراعية الأخرى. لذلك كانت هناك صيغة أثناء عملي بالحكومة تقول بإمكانية الاتفاق وهي صيغة ●●●

●●● ولدت من اتفاق أديس أبابا تنص على ترك سبعة ملايين فدان لإنتاج الأرز والذرة والسكر.

أيضا كان هناك بحث عن المعادن وهناك بالفعل شيء من البترول الذي اكتشف في الأعوام 1975 – 1978 والآن لا يتم استكمال البحث عن البترول فقط بل استغلاله أيضا. والجنوب به العديد من المعادن. وتكشف نتائج دراسات التنقيب التي قامت بها هيئات متخصصة والتقارير التي حصلنا عليها عام 1981 عن نتائج مثيرة للغاية. وليست هناك حاجة للدخول في التفاصيل العميقة في هذا الشأن. إن من المدهش أن الجنوب سيكون به الكثير الذي يمكن أن يكون مفيدا، على المستوى المحلي ومستوى البلد. وأتمنى أن تتم مراجعة وتحديث الإحصائيات بما وجدناه أثناء هذه الفترة، حتى يمكنني تناول مسائل الإنتاج في هذا المجال. أما عن الغابات، فهي محور اهتمامي الشخصي، لأن الطقس الرهيب الذي نعيشه في العالم كله الآن، له علاقة بالإنتاج المفرط في الغرب، وبالتالي فإن قطع الأشجار وزحف الصحراء أشياء يمكن التحكم فيها، ويمكن أن تحدث حركة لجذب الانتباه إلى الموارد الطبيعية، والغابات، والمعادن، والجداول، الخ. وهذا أيضا مجال للاهتمام. إن السودان بلد غني ومن مصلحة الجميع تنفيذ اتفاق يعطي الجنوب وضعا خاصا فعندئذ لن يصاب أحد بالإحباط. فهم لن يشعروا بالإحباط إلا إذا أهينوا.

تشارك وتفاعل القيم الإنسانية

أما عن الأبعاد الإنسانية، فلي هنا كلمة أخيرة، فالتجربة التي مررنا بها أثناء الحربين الأهليتين في السودان أوضحت أن المجتمع الدولي يمكن أن يكون مصدرا للمساعدة الضخمة. فالظروف الخاصة التي يعيش فيها النازحون والمواطنون والدمار الذي تخلفه الحرب والاضطرابات، جعل كثيرا من المنظمات الإنسانية تأتي إلينا لتحاول إغاثة الناس الذي يعانون من هذه الأحداث غير العادية. إنه شيء جعل العالم أصغر وجعل شعوب العالم تفهم معايير وقيم بعضها البعض. فعندما ترى أناسا في الغابات في جنوب السودان وفي البلاد المجاورة وفي دارفور، بعضهم جاء من مسافة بعيدة جدا ويرون أفريقيا للمرة الأولى، يحاولون تلبية الاحتياجات الإنسانية والمشاكل الإنسانية. فهذا شيء يمكن الاستفادة منه. إنه مجال فيه فوائد، وينبغي على المجتمع المحلي أن يستفيد من هذه المميزات لكي يكون هناك تشارك وتفاعل للقيم، أي بين تلك الموجودة محليا والأخرى القادمة من مجتمعاتهم الخاصة ■

من الشعر السوداني

مقاطع من شعر الفاتح أتيم

"استمعي إلى صوت رقصات قدمي
ماذا يخبرانك؟
وإن أطلقت الحراب المشروخة
تختفي البحار والأمطار
وأضيفك لمجموعتي المأساوية..
أسبح معك.. كيف؟
وأنا والزعانف السوداء شوق ووحشة
انفعال لمعادلة الأرض والبحر..
النجوم والأبراج تعرف بأن القوس والجدي
نار وتراب
لا يتصافحان
أيجب عليك الزحف على الهامش؟
كوني في دنياك ملكة
تستحوذك البحور والمحيطات
ودعي ظلي يلاحقني
ويجعلني أتبع مصادر الضوء والنور"

من قصيدة **"أشاي"**

"نسجد لتلك الأرواح الهائمة ونصلي
في مشهد بيضاوي
يقف الجد الأسطورة
يربت على كتوفنا الواهنة
يخاطب الأبقار والثيران الحائرة
للقرون العملاقة يروي السماء القديمة
يشكو هل من معيد
لمجد الرماد؟"

من قصيدة **"صلاة"**

الرسم: الفنان السوداني **صلاح المرّ**

شرق السودان

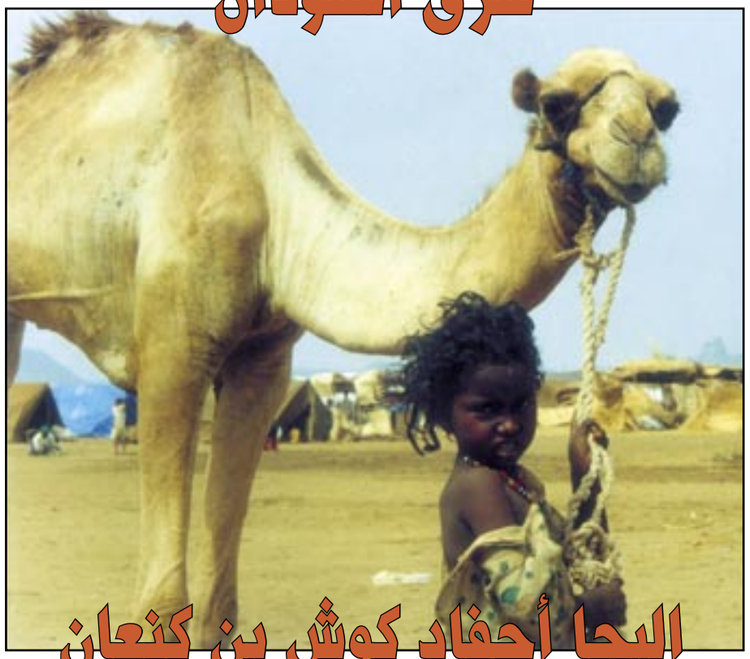

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

البجا أحفاد كوش بن كنعان

كلمة «بجا» حرفت من أصلها «بجاه»، وتعنى المحاربين الأشداء وهى صفة لسكان شرق السودان الذين اشتهروا بقدراتهم القتالية منذ آلاف السنين.

ظل البجا يعانون بوصفهم من أفقر سكان السودان كما أن الأمراض خاصة الدرن تصيب أكثر من 60٪ منهم. وعندما دعا بعض أبناء البجا لتنمية الإقليم، قوبل طلبهم بالرفض والاستخفاف. لذا يعانى البجا من المجاعات المتتابعة نتيجة للجفاف والإهمال المتعمد.

د. آمنة ضرار*

يقطن البجا في شرق السودان في مساحة 275،000 كيلومتر مربع تمتد من شلاتين جنوب الحدود المصرية وحتى قرية قرورة عند الحدود الإرترية. وتمتد شرقًا من الساحل الغربي للبحر الأحمر حتى التلال المحاذية للنيل بما في ذلك نهر أتبرة (باللغة التبداوية تعنى بحر اللبن). أي أنها تضم ما يعرف بمديرية كسلا أو الإقليم الشرقي قديما والآن تشمل الولايات الشرقية الثلاث، البحر الأحمر وكسلا والقضارف. وتتنوع البيئة في هذه المنطقة من سافانا شبه غنية في الجنوب إلى صحراء في شمالها. كما تهطل الأمطار الصيفية في جنوبها، وعلى الجبال، بينما تهطل الأمطار الشتوية على ساحل البحر الأحمر.كذلك تمتاز الأرض جنوبًا بجودة المرعى كما أن بها تربة زراعية خصبة نتيجة الطمي المتجدد سنويًا عبر الأنهار الموسمية وأشهرها «القاش» في كسلا، و«بركة» في طوكر. وهما والقضارف يعتبرون من أخصب مناطق البجا الزراعية والرعوية.

الأصل والتاريخ

كلمة بجا حرفت من أصلها (بجاه)، وتعنى المحاربين الأشداء وهى صفة لهذا الشعب الذي اشتهر بقدراته القتالية منذ آلاف السنين. وأورد عدد من المؤرخين القدامى روايات شتى عن أصل البجا. فروبيني والمسعودي يريان بأن نسبهم يرجع إلى كوش بن كنعان. بينما ذكر الطبري إنهم جنس من الإثيوبيين. ويرى سلجمان بأنهم الامتداد الحاضر لقدماء المصريين.

لا توجد قبيلة بعينها تسمى البجا. وإنما هو شعب يتكون من عدة قبائل أهمها الهدندوة، البني عامر، الأمارار، البشاريون، الحلنقا، الأشراف، الحباب، والرشايدة، وتوجد بعض الأقليات التي اختلطت بهم عن طريق التزاوج أو التعايش، فأصبحت تنتمي لهم. ومعظم هؤلاء من الآسيويين والعرب والمصريين.

ولسان البجا يتحدث بلغتين هما التبداوية، وتتحدث بها معظم القبائل، والتقري، وبها الكثير من المفردات العربية، ويتحدث بها البني عامر.

وقد خلق البجا علاقات تجارية مع قدماء المصريين. إذ سارت قوافلهم تحمل بضائع الهند الآتية عن طريق اليمن عبر موانئهم. كما حملت منتجاتهم كالمواشي وخشب السنط والذهب والحجارة الكريمة يقايضون بها القوت والمنسوجات. ولم ●●●

(*) أستاذة بجامعة الخرطوم

●●● تخل هذه العلاقة من التوترات والانتهاكات مما دعا المصريين لإقرار عطاء سنوي لشيوخ البجا مقابل الحفاظ على الأمن وحماية الطرق التجارية.

وفي القرن الثاني الميلادي، مد الرومان نفوذهم لمصر. وأرادوا الزحف لمناطق البجا لاستغلال الذهب والأحجار الكريمة فواجهوا مقاومة شديدة، ركنوا على أثرها لتوقيع هدنة دفعوا بموجبها عطاء سنويا وسمحوا لهم بزيارة معابد جزيرة الفيل، إذ كانوا يعبدون الإله أوزيريس معتقدين انه واهب الخصب لأرضهم.

البجا والعرب

شهدت أرض البجا العديد من الهجرات من الجزيرة العربية. أتت بعض هذه الهجرات عن طريق موانئ البجا (عيذاب، عقيق وسواكن) وعن طريق إثيوبيا. وأشهر القبائل العربية التي هاجرت قبل الإسلام هي قبيلة «بلي» من قضاعة التي رفض البجا الاختلاط بها كما رفضوا لغتها العربية وسموها «بلويت» نسبة للقبيلة. ولا زال هذا الاسم يستخدم لكل من يتحدث العربية وينتمي لها.

البجا والإسلام

برغم دخول الديانة المسيحية لمصر والنوبة إلا أن البجا تمسكوا بعباداتهم وزيارتهم لجزيرة الفيل. فلما فتح العرب المسلمون مصر، رحل بعض منهم لمناطق البجا، خاصة لأماكن الذهب وميناء عيذاب. غير أن البجا لم يقبلوا بهم وشنوا حملات على جنوب مصر رافضين دخول العرب إلى أن تمكن عبد الله بن الحجاب السلولي من توقيع معاهدة أمان وحسن جوار معهم.

ثم استقرت قبيلة ربيعة معهم فتزاوجوا وتحالفوا معها ضد القبائل العربية الأخرى التي نزحت للمنطقة. وعن طريقها بدأ ينتشر الإسلام. بل أصبح ميناء عيذاب مرفأ الحجيج الأفريقي لمكة تلاه ميناء سواكن والذي عن طريقه عبرت التجارة العالمية من وإلى آسيا وأوربا وأفريقيا.

ممالك البجا

ذكرت المصادر التاريخية إن البجا كانوا متوحدين في مملكة واحدة أول أمرهم ثم انقسمت قبل أكثر من ألف عام إلى ممالك خمسة، متحالفة فيما بينها. ولقد ورثت القبائل الحالية موقع تلك الممالك وهي: مملكة ناقص وتمتد من الحدود المصرية ويسكنها الآن البشاريون، ومملكة بقلين وتقع بين خور بركة وساحل البحر الأحمر ويسكنها الآن الأمارار، ومملكة جازين وتقع على السواحل الجنوبية ويسكنها الآن البني عامر، ومملكة بازين وهي بين مملكتي علوة وبقلين وهي موضع الهدندوة الآن، ومملكة قطاع في كسلا وما جاورها ويقطنها الآن الحلنقا.

السمات الشخصية والجسمية

يمتاز البجاوى بصغر البنية وتوسط القامة كما أنه يمتاز بخفة الحركة وسرعتها وهذا يظهر في قدرته على القفز العالي والانقضاض السريع خاصة في الحروب وسلاحه يتكون من السيف والحربة والخنجر.
ويعشق البجاوي حياة الحرية لذا يفضل الرعي على الزراعة التي تقيده بالمكوث والاستقرار. ولعشقه للحرية، فإنه لا يزرع ولا يحصد إلا بقدر ما يكفي مئونة عامه. فهو لا يخزن المؤن لعام آخر. فإن أصاب الأرض جفاف لشح الأمطار، وأدى ذلك لعدم الزراعة، أصابهم القحط والجدب وطحنتهم المجاعات. ويعتقد البعض أن البجا يفضلون العزلة، لكن لم تكن العزلة رغبة منهم وإنما كانت نتيجة طبيعية لما عانوه من الأغراب الذين لم يأتوا لأرضهم إلا بسبب الذهب وما يحدثه استخراجه من سلب للثروة والمياه من جوف الأرض وأعمال السخرة. ويمتد هذا السبب حتى اليوم حينما وزعت الأراضي الزراعية الخصبة على أقرباء وأعوان النخب الحاكمة وتم إقصاء البجا للمناطق القاحلة غير الصالحة للزراعة.

الرعي والترحال

يحترف البجا الرعي. ويقومون بثلاث رحلات مع حيواناتهم، تفرضها عليهم طبيعة المناخ والبيئة. ففي الخريف يرحلون بحيواناتهم إلى منطقة جنوب عرب ونهر أتبرة وحول القاش ومداخل أريتريا. وعندما يأتي الشتاء وتهطل الأمطار على ساحل البحر الأحمر، يتوجهون لتلك المنطقة. أما في الصيف، فإنهم يتوجهون للجبال، وبطون الأودية، حيث يكون الجو معتدلا، وتتوفر المياه في الآبار بما يكفي لشرابهم وأنعامهم. أما القرى، فيحترف أهلها الزراعة، خاصة الذرة والدخن. وقد عمل البجا في طوكر في زراعة القطن. غير أنهم لا يحترفون الزراعة وحدها فلا بد من رعي الأنعام التي يترحل بها أبناؤهم في المواسم المختلفة لضمان توفير الغذاء والماء لها. وقد اشتهرت الإبل البجاوية خاصة إبل البشارية، كما اشتهرت أغنام الضأن البجاوي في أسواق الجزيرة العربية وتسمى بالسواكنية نسبة إلى ميناء سواكن.

سياسات التجاهل

لم يستفد البجا طوال تاريخهم من الحكومات الوطنية ديمقراطية كانت أو شمولية أي فائدة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. ويأتي هذا لأنه لم يكن لهذه الحكومات أي برامج لتنمية المنطقة أو سكانها. مما أدى لاستمرار بقاء البجا في أميتهم وفقرهم وعوزهم بلا أي أفق للخروج من هذا الوضع. ومثل هذه السياسات كانت من ضمن الأسباب التي جعلت التنمية غير المتوازنة إحدى سمات السودان الرئيسية. وبمرور الزمن أصبح الإحساس بالتهميش المتعمد من أقوى العناصر التي أدت لظهور الصراع المسلح بمناطق البجا.

البحث عن التنمية

أنشئ مؤتمر البجا في عام 1958م، عندما ظهر أن تنمية المنطقة وسكانها حيث إن الأجندة السياسية للأحزاب الحاكمة في ذلك الوقت لم تلب التطلعات المرجوة. بل وصدم البجا من تحويل خط السكة الحديدية الممتد من بور سودان لسواكن لمنطقة أخرى في السودان. وكان التوقع أن يمتد الخط لطوكر حيث إنتاج القطن ليرحل عبر السكة حديد لميناء بورسودان ومن ثم للتصدير. وقد دعا مؤتمر البجا لأن يحكم السودان حكما فدراليا. وإلى تنفيذ برامج تنمية، وحماية البيئة من الاغتصاب الجائر للأرض الرعوية لمصلحة الزراعة. ودعوا للتعليم وأنشأوا صندوق البجا للتعليم. غير أن المؤتمر منع من مزاولة نشاطه عقب انقلاب نوفمبر/ تشرين الأول 1958. واعتقد بعض أعضائه أن من ضمن أسباب الانقلاب وعي الأطراف المهمشة بالظلم الواقع عليها ودعوتها للتمسك بقضايا شعوبها. وفي عام 1964، كان من ضمن أهداف مؤتمر البجا المشاركة في السلطة والثروة بحسبانهما المعبر الحقيقي للتنمية. وتمكن المؤتمر من إدخال نوابه للبرلمان.

فقر وتردٍّ ومأساة!

ظل البجا يعانون بوصفهم من أفقر سكان السودان كما أن الأمراض خاصة الدرن تصيب أعدادا كبيرة منهم. وعندما دعا بعض أبناء البجا لتنمية الإقليم، قوبل طلبهم بالرفض والاستخفاف. لذا يعانى البجا من المجاعات المتتابعة نتيجة للجفاف والإهمال المتعمد. ولأن البجا لا يغادرون أرضهم مهما اشتدت عليهم ضغوط الحياة، فلم ينزحوا للخرطوم، كما أن بعدهم الجغرافي عن العاصمة كان سببا في ألا يعلم المجتمع الدولي بمأساتهم. وبالتالي لم تقدم لهم مساعدات إنسانية وإغاثية. وتصل نسبة الفقر بين الذين يسكنون أطراف المدن لأكثر من 90٪. أما الأرياف فلا يوجد بها إحصاء لمدى تفشي الفقر.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ومن الأسباب التي أدت لتفشى الفقر ما يلي:

- سلب الأراضي الخصبة من السكان مما أدى بالبجا للنزوح للأماكن الفقيرة والجرداء وهو ما أثر على ماشيتهم وأغنامهم تماما كما أثر على زراعتهم وقوتهم؛
- تجفيف مشاريع الإعاشة المخصصة للبجا في كل من دلتا طوكر والقاش والقضارف وتوزيعها على البعض من غير أبناء المنطقة؛
- استخدام مصطلحات جديدة تهربا من وصف الجوع الذي يعانيه البجا، على غرار تعبير: الفجوة الغذائية!. كما أن عدم الإعلام عن هذه المجاعات جعل اهتمام المجتمعات الدولية بها ضئيلا؛
- بيع مواد الإغاثة القليلة التي وفرتها المنظمات الدولية وبيعها في الأسواق من قبل البعض؛
- ما أدى إليه التطور التكنولوجي من استخدام للآلات في الميناء مما جعل معظم العمال البجا يفقدون عملهم، مع عدم اهتمام الموانئ أو الحكومة بإعادة تدريبهم وتأهيلهم لمقابلة هذا التطور؛
- وأخيرا، تشجيع مجموعات أخرى للحصول على الوظائف القليلة الموجودة في سوق العمل. واستبعاد البجا من هذه الوظائف بوصفهم أضعف بنية نتيجة للأمراض والفقر.

الاستثمار الجائر للذهب

لا يزال تعدين الذهب يضر بالبجا. فالاستثمار الجائر لاستخراجه يدمر البيئة وحياة المواطنين. ويستهلك المياه الجوفية في منطقة تتميز بشح المياه. ولم ترصد الشركات المستخرجة للذهب مقابلا ينهض بالإنسان والمنطقة مثل مد أنابيب جلب المياه من النيل مثلا. كما أنها تتسبب في استمرار التدمير للبيئة برش الكيماويات في الأرض، مما أباد الزرع، وأثر على الرعي. فاضطر الأهالي للنزوح بعيدا بحيواناتهم حفاظا على أرواحهم وحيواناتهم.

الحالة الصحية في شرق السودان

يعد الجهل والجوع مدخلين رئيسيين لتدهور الصحة وتفشي الأمراض. ويعتبر نقص العناية الصحية والمستشفيات الريفية سببا رئيسيا في ازدياد حالات الوفيات وسط هذه المجتمعات. ويرصد الجدول الآتي صورة حقيقية عن الوضع الصحي:

نسبة النمو السكانى	0,3 ٪
نسبة المواليد أقل من 2,5 كجم	20,4 ٪
موت الرضع	15 ٪
الأطفال المصابون بالأنيميا	26 ٪
سوء التغذية عند الأطفال	26 ٪
سوء التغذية الحاد	16 ٪
موت الأمهات عند الولادة	3 ٪
أنيميا سوء التغذية عند الكبار	33 ٪

الهجرة القسرية ووباء الألغام

شهد شرق السودان نزاعا مسلحا أدى إلى ظهور عدد من الإفرازات مثل الألغام الأرضية، الشيء الذي أثر على عدد كبير من القرى وإجبار سكانها على النزوح للمناطق الأكثر جفافا، ففقدوا ميزة الاستقرار من أمان واطمئنان وزراعة ورعى. وأدت الألغام لموت مواشيهم مما زاد في إفقارهم وفقدوا الخدمات الإنسانية القليلة التي كانت تجمعهم ويوفرها لهم ترابطهم. وجففت المدارس وتشرد الأطفال دون تعليم.

حالة التعليم

لا زال التعليم وسط البجا يسير بطيئا مقارنة مع الولايات الأخرى في السودان. ويرجع هذا لأن العادات والتقاليد لا تشجع على التعليم النظامي، وهو ما دفع بأغلب البجا لعدم تعليم أبنائهم. وجاء في آخر تعداد للسكان بأن 5,2٪ من أبناء البجا مسجلون بالمرحلة الابتدائية. و3,5٪ فقط مسجلون بالمرحلة المتوسطة. أما الذين يتلقون تعليما ثانويا فلا يزيدون على 2٪. وهذا يعكس مدى تفشي الأمية وسط البجا، الأمر الذي يستدعى معالجة خاصة تزيل المسببات المؤدية لهذا الوضع المتردي، والتي يعاني منها البجا.

الخروج من التهميش وتحقيق السلام العادل

إن التهميش الذي يعاني منه سكان شرق السودان يعد جزءا من التهميش الذي تعاني منه أقاليم كثيرة بهذا البلد نتيجة لاختلال ميزان التنمية والتباين في توزيع السلطة والثروة بشكل عام، وقد ظل هذا التهميش أحد الأسباب الرئيسية التي أدت لإطالة أمد النزاعات. ويتطلب إحلال السلام في ربوع السودان أن يتم تدارك هذا الأمر. ولا يتأتى ذلك دون قيام فيدرالية حقيقية تعتمد نظاما تعاونيا في السلطة بحيث يصبح الحكم الذاتي والتعاوني بين المركز والولايات والمحليات سياسة متبعة. وبغير هذا سيظل التهميش والتطور المتفاوت بين المناطق والأقاليم مدعاة لاشتعال النزاعات ■

دارفور : أمل من واقع الكارثة

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الأزمة الاستثنائية في دارفور والتي ألقت بظلالها على مفاوضات الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في كينيا، لم تكن أزمة مفتعلة ولم تكن أزمة طارئة، إذ أن لها جذورها العميقة في جسم الإقليم سياسيا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا، ولكن مضى وقت طويل قبل أن تعترف أطراف النزاع بذلك.

عبدالله آدم خاطر*

في مطلع العام الماضي2003 كانت البلاد تتجه بأنظارها إلى احتمالات نجاح التفاوض الثنائي بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بوساطة دولية جادة وأضواء دولية باهرة، فيما ظلت الإدارة الأمريكية تعمل على توجيه مجريات تلك المفاوضات إلى السلام. لذا بدا المشهد موحيا للجميع بأن سلامًا مستدامًا سيولد حتى ولو جاء متعثرا أو بعد حين. مع ذلك فقد حدث التعثر كما كان ينتظر المتشائمون، ولكن هذا التعثر لم ينتج من واقع المفاوضات وإنما من واقع مهمل من كل الأطراف انفجر على نحو غير متوقع، وذلك في دارفور في أبريل 2004 على صورة نزاع داخلي مسلح (internal armed conflict) بين الحكومة وقواتها وأصدقائها من الميليشيات من جهة، وبين مسلحين عرفوا تدريجيا في الأضواء الإعلامية بحركة تحرير السودان وحركة أخرى متطورة من حركة تحرير دارفور، وتعد توأما لها ولكنها غير متطابقة معها في الأهداف الكلية هي حركة العدل والمساواة. وقد التقت كلتا الحركتين في تصعيد المواجهة في دارفور ضد الحكومة الاتحادية، متوجين بذلك صراعات أخرى أقل شأنًا ذات طابع محلي مثل النزاعات حول الموارد بين القبائل الراحلة والمستقرة، والنزاعات القبلية التي تتعلق بالحقوق حول الأرض أو نهب الممتلكات وما إلى ذلك من نزاعات. فما هي حقيقة جذور الأزمة في دارفور تلك التي أطاحت بأحلام السلام المحتمل في كينيا؟

جذور الأزمة

عندما نال السودان استقلاله وبحماس كل السودانيين بمن فيهم أهل دارفور الذين تجرأوا على الإمبراطورية البريطانية بحرق علمها عام 1952م، مبقين على العلم المصري كرمز للنضال المشترك ضد الاستعمار، ولم تسأل الحكومة السودانية يومئذ وقد جاءت نتيجة صراعات الحركة الوطنية التي تعلمت مبكرا الانقسام على نفسها على أسس تبدو غير سياسية، وغير جادة وطنيا، لم تسأل نفسها ما الذي يجب عمله لجعل السودان المستقل حديثًا أكثر تماسكًا، وأقرب إلى التراضي والثراء والعلاقات الخارجية المميزة حتى مع مستعمري الأمس؟

بالنسبة لدارفور، يجدر بنا العودة إلى العامين 1882 – 1885م عندما انطلقت مطامع الدول الأوربية لتقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ من خلال المؤتمر الذي انعقد يومئذ في برلين بألمانيا، وقد عرف المؤتمر بمؤتمر برلين، موصوفًا بأنه مؤتمر التكالب على أفريقيا (scramble for Africa). في ذلك المؤتمر كانت دارفور وحتى مرتفعات جبل مرة، قد وضعت نظريا تحت النفوذ الفرنسي، ذلك لأن الطموح البريطاني كان يتجه جنوبا للحفاظ على خط القاهرة (مصر) ـ الكاب (جنوب أفريقيا) مفتوحا أمام حركة الإمبراطورية البريطانية وفي ذات الوقت يسمح لها هذا النفوذ بحرية الحركة في المياه الإقليمية شمال وجنوب القارة وهي تتجه إلى نفوذ أوسع في آسيا. على تلك الخلفية لم تجد بريطانيا مانعا من أن تدع دارفور لفرنسا خاصة أن تجربة إدارة غوردون باشا من قبل الاستعمار البريطاني أكدت لبريطانيا أن دارفور بحكم وعيها العميق بذاتها ثقافيا وسياسيا لا تقبل بالخضوع الإداري لإدارة من خارج تكوينها الطبيعي. تلك الرؤية تكونت لدى غوردون على أساس التجربة الشخصية إذ إنه اضطر إلى السفر بنفسه لدارفور مرتين لإخماد الفتن كما كان يقول، وهي الصفة التي أطلقها المركز على الثورات المتعاقبة التي قامت في مواجهته.

وفي واقع الأمر لم تستطع فرنسا أن تفرض نفوذها على دارفور كما كان موصى به في مؤتمر برلين، وذلك بفعل المقاومة القوية التي نظمها أهل دارفور في مواجهة قواتها على الحدود خاصة سلطنة المساليت، وسلطنة الزغاوة. وكلتا السلطنتين اللتين كانتا تحت قيادة السلطان تاج الدين والسلطان عبد الرحمن فرتي (firti) أكدتا انتماء دارفور لواقعها التاريخي السياسي من خلال التواصل الإنساني والسياسي في الحركة المهدية، التي أصبحت رمزا لتأكيد وحدة الوطن السوداني بالتراضي والنضال المشترك ضد الاستعمار التركي، وفيما بعد تمثلت في الحركة المهدية جذوة الشراكة لاستعادة الاستقلال في منتصف القرن الماضي بقيادة ابن الإمام المهدي عبد الرحمن والذي كان –بدمه– خليطا سودانيا من الشمال والغرب حيث كانت أمه مريم أميرة وسليلة للأسرة التاريخية التي حكمت دارفور.

ومع كل رغبة سكان دارفور التاريخية في التفاهم على سودان يجمع كل السودانيين تحت إدارة مشتركة، إلا أن الطرف الاستعماري وموروثاته تمكنا من جعل دارفور حالة من التنافر مع المركز، ومن التنافس العملي مع شاغلي السلطة فيه، الأمر الذي نتج عنه أزمة حقيقية وإن غابت جذورها إلا أنها ظلت تطل برأسها كلما توفرت لها عوامل البروز من جديد على النحو الذي حدث في دارفور مؤخرًا. فاليوم ومن خلال سياسات الدولة شعرت دارفور أنها تعيش حالة عزلة وتهميش برغم أن الحكومة تعتقد جازمة أن دارفور لم تحظ بالخدمات مثلما حظيت به في عهد هذه الحكومة، وأن أبناءها لم يشاركوا في إدارة الشؤون العامة في البلاد مثلما فعلوا في هذا العهد. لقد ظل الشعور بالعزلة والتهميش طاغيا، رغم الحديث المتصل عن دارفور بوصفه إقليم الماضي الزاهر والتراث الإسلامي. لذا فبعد النزاعات المحلية التي عايشوها طويلا، لم يجد سكان دارفور صعوبة في تصديق الصوت الجديد الداعي للتمرد ضد الحكومة عندما قال لهم ببساطة: إن كل ما تعانون منه تسببت فيه الحكومة وعليكم مجابهتها. وقد جاء هذا الشعور متسقًا مع أزمات دارفور التاريخية مع المركز، وهي الأزمات التي تبرز دائما عندما يتضح أمام أهل دارفور أن شخصيتهم مهددة، وأن مواريثهم الإنسانية قد تتحطم بفعل الآخر القادم ـ •••

(*) كاتب ومحلل سياسي سوداني

●●● المركز. إن الشعور بتهديد نمط الشخصية العامة الذي صاحب تمرد عام 2003م هو ذاته الذي جعل أهل دارفور في مواجهة الحكم التركي، وفي مواجهة الأمير عمان جانو القائد المهدوي غير المدرب على معرفة مواطنيه. ولعل الإدارة البريطانية في السودان استطاعت أن تقضي زمنا أطول وأكثر سلاما لعدم دخولها في مواجهة مع الشخصية الثقافية التاريخية للإقليم ومع ذلك لم تنج من الثورات والانتفاضات والاحتجاجات. وعندما عرضت الإدارة البريطانية الاستقلال على قادة الرأي في دارفور مقابل استمرار استعمار الإقليم لتنميته، اختار الإقليم الاستقلال ضمن أقاليم السودان الأخرى رغم مخاطر المستقبل.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

العمليات العسكرية أم التفاوض؟

إن الأزمة الاستثنائية في دارفور والتي ألقت بظلالها على مفاوضات الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في كينيا، لم تكن أزمة مفتعلة ولم تكن أزمة طارئة، إذ أن لها جذورها العميقة في جسم الإقليم سياسيا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا، ولكن مضى وقت طويل قبل أن تعترف أطراف النزاع بذلك. وقد رأت الحكومة أنها في وضع يسمح لها بالتخلص من التمرد حتى لا يؤثر ذلك في محادثات السلام الجارية في كينيا وما حققته من أجواء دولية مؤاتية لعلاقات السودان الخارجية في ظل واقع جديد، فيما رأى حاملو السلاح في مواجهتها أنها فرصة مناسبة لهم كي تلحق دارفور بمفاوضات السلام في كينيا وهي المفاوضات التي من شأنها أن تفضي بلا شك إلى تعديل أنصبة الولايات في قسمتي السلطة والثروة.

أرضية الحوار المشترك

يستطيع السودانيون أن يدركوا بوعي ما لدارفور من دور مشرف في ماضيهم، فهي السلطنة التاريخية التي استطاعت أن تربط بنجاح عملي، سودان وادي النيل مع سودان غرب أفريقيا، بكونها أصبحت بوتقة تفاعل إثني وسكاني لكل المجتمعات التي عاشت تاريخيا ما بين البحر الأحمر شرقًا والمحيط الأطلنطي غربًا، وتوثقت عرى العلاقة بين هذه المجموعات من خلال التواصل الديني الثقافي، والقوافل التجارية عبر طرق آمنة حملت منتجات السافانا والاستوائية إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، واستوردت بضائع ومنتجات الصناعة الأوربية إلى أفريقيا جنوب الصحراء بكفاءة مهنية عالية. كما استطاعت دارفور أن تربط أفريقيا الغربية خاصة بمراكز الوعي الإسلامي في الأزهر وتركيا والحجاز، ومهدت للعلماء والفقهاء والمهنيين في مختلف ضروب الحرف اليدوية والمهن بتوطينهم وإتاحة الفرص أمامهم للعطاء وتبادل النفع. أما على الصعيد السياسي فإنه يكفي أن دارفور اتخذت موقفا مبدئيا في الحرب العالمية الأولى عندما انحازت للخلافة العثمانية في الحرب باعتبار أن ذلك الانحياز يمثل الخيار الأفضل المتاح أمام سلطنة قامت في إطار وسياق عالم الإسلام الواسع.

في المقابل فإن المستنيرين من أهل دارفور يدركون تاريخيا ما يربط دارفور مع سودان وادي النيل من وشائج عمدت الإدارة البريطانية إلى تقطيع أوصالها بوسائل أمنية وإدارية واقتصادية، حتى أضحت دارفور في حالة من العزلة السياسية والتهميش الاقتصادي. في ذات السياق فإن درب الأربعين وحده يقف دليلاً تاريخيا أن التواصل بين السودانيين من دارفور والنيل وحتى مصر قد تعمق عقودا طويلة قبل اكتشاف منابع النيل عبر الصحراء وطرقها الآمنة.

إن الأرضية المشتركة للحوار بين الحكومة ومكونات مجتمع دارفور بمن فيهم حملة السلاح، موجودة ومعروفة وسط الدارسين وأهل الخبرة والحراك الثقافي الفكري، ليس فقط في السودان إنما في أماكن أخرى خاصة الحجاز، وتركيا، ومصر، وفرنسا، وبريطانيا، وأفريقيا الغربية والشمالية في وقت يرى فيه المراقبون أن الحالة الاستثنائية التي فرضها الاستعمار البريطاني والتي تتمثل في التبعية للمركزية أو الانغلاق على الذات حالتان طارئتان، تزولان بالمزيد من التنوير والتعليم والتدريب والمثاقفة والعمل المشترك من أجل تحقيق العدالة في توزيع الفرص التنموية المتنوعة في السودان ونشر ثقافة السلام عبر أجهزة الإعلام والنشر.

على ذلك فإن التفاوض بين الحكومة وأهل دارفور سيكون تفاوضا مستمرا، ومتصاعدًا وعمليًا حتى يصل إلى التفاصيل التي يراها الطرفان ضرورية من أجل التوصل إلى وضع صورة مقبولة من الجانبين للمستقبل.

مهام المرحلة الراهنة

إن عمليات إدماج الشأن الدارفوري في الشأن القومي السوداني، قد تشكل نموذجا لواقع جديد، ذلك أن دارفور مع أنها فقدت صفة الدولة والسلطنة إلا أنها ظلت سياجا ثقافيا اجتماعيا سياسيا متماسكا، يستطيع أن يعبر عن ذاته أمام أي مهدد من المهددات. وعليه فإن على أطراف النزاع أن تدرك أهمية التفاوض الموضوعي في أبوجا أو أي مدن أخرى قادمة. وبذات السياق العملي الذي يمثله الإشراف الأفريقي والضمانات الدولية على هدى الاتفاق بين حكومة السودان ومنظمة الأمم المتحدة في يوليو/ تموز الماضي، والتي أكدت على أهمية انسياب الإغاثات، وتوفير الأمن الضروري للنازحين وضمان عودتهم طوعيا، والتأكيد على محاكمة الذين انتهكوا حقوقهم أيًا كانت درجة قربهم من الحكومة. ذلك من ناحية، ومن ناحية أخرى ضرورة التأكيد على إجراءات وقف إطلاق النار بين أطراف النزاع والدفع بجهودهم إلى طاولة المفاوضات والوصول إلى سلام تتكامل استدامته مع بروتوكولات نيفاشا (كينيا)، وخلاصات مفاوضات التجمع الوطني الديمقراطي بالقاهرة (مصر) من أجل التحول الديمقراطي. وهكذا ستبقى دارفور جزءًا عزيزًا من السودان بالعطاء والمساهمة والنظر بآفاق رحبة إلى المستقبل بالتضامن ما بين مكونات القطر من شعوب وقبائل، وبالتعاون من أجل علاقات دولية مستنيرة قائمة على الشراكة من أجل التنمية، وبذلك وحده تصبح دارفور أملا من واقع الكارثة اليوم ■

يا أخي في الشرق في كل سكن
يا أخي في الأرض، في كل وطن
أنا أدعوك فهل تعرفني
يا أخًا أعرفه.. رغم المحن
إنني مزقت أكفان الدجى
إنني هدمت جدران الوهن
لم أعد مقبرة تحكي البلى
لم أعد ساقية تبكي الدمن
لم أعد عبد قيودي
عبد ماضٍ هرم..
عبد وثنْ
أنا حي خالد رغم الردى
أنا حر رغم قضبان الزمن
فاستمع لي.. استمع لي
إنما أذن الجيفة صماء الأذن

محمد مفتاح الفيتوري • من قصيدة "أغاني أفريقيا"

يا مرية..
أنا من أفريقيا صحرائها الكبرى وخط الاستواء
شحنتني بالحرارات الشموس
وشوتني كالقرابين على نار المجوس
لفحتني فأنا منها كعود الأبنوس
وأنا منجم كبريت سريع الاشتعال
يتلظى كلما اشتم على بعد تعال

صلاح أحمد إبراهيم • من قصيدة "مرية"

الرسم: الفنان السوداني **صلاح المرّ**

يا لومومبا
رغم أني
دافق الإحساس فوار المعاني
وفؤادي فيه من صافي المحبة
لك.. للإنسان في كل مكان
وحديثي أغنيات من كفاح الشعب في ثغر الزمان
..
والليالي السود حبلى
بأساطير جديدة
صاغها الشعب وغناها نشيدا
فيك يا أفريقيا البكر الجديدة
يا لومومبا
ليس في كفي نار وحديد
وظلام الغابة الدكناء في داري مديد
ليس في جنبي إلا كلمات ومشاعر
صاغها النيل غضوبا هادرا
من فؤاد ثائر لاقى فؤادا ثائرا

مبارك حسن خليفة • من قصيدة "رسالة إلى لومومبا"

آتون من داهومي
آتون من منروفيا من ليلها القديم
من ساحل العاج.. ومن النيجر والخرطوم
من عالم الأهرام.. والنخيل والكروم
آتون من قارتنا.. من قلبها الرحيم
عالمنا لم يعد معطّل السديم
إنا تركنا للسفوح قصة الهموم
نمشي وتمشي خلفنا قوافل النجوم

محيي الدين فارس • من قصيدة "أفريقيا في الأمم المتحدة"

الاتحاد الأفريقي وأزمة دارفور

د. عماد عواد*

الصورة الفوتوغرافية: أ ف ب

الوحدة الرواندية في القوات التابعة للاتحاد الأفريقي والموجهة إلى دارفور في مهمة توفير الأمن والحماية للسكان هناك.

تعتبر الأزمة التي يشهدها إقليم دارفور من أكبر وأخطر التحديات التي يواجهها الاتحاد الأفريقي منذ تأسيسه، سواء كان ذلك على المستوى الإنساني أو السياسي أو الأمني. ويفسر ذلك الاهتمام الكبير الذي أولته كل من مفوضية الاتحاد ورئاسته النيجيرية ومجلسه للسلم والأمن لتلك الأزمة. فلم يقتصر الأمر على مباركة الاتحاد للمفاوضات التي جرت في نيسان/ أبريل الماضي في "أنجمينا" والتي أسفرت عن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وإنما أقدمت المنظمة القارية الجديدة على إرسال مراقبين عسكريين وقوات لحماية أولئك المراقبين. وكذلك، توالت مساعي الاتحاد لبدء عملية تفاوض جادة بين أطراف الصراع بغية وضع حد للمأساة الإنسانية التي يشهدها الإقليم والتوصل إلى تسوية نهائية للصراع تضمن الأمن والاستقرار للبلاد.

وفي حقيقة الأمر، قدمت أزمة دارفور نموذجا للصراعات الداخلية التي عهدتها القارة الأفريقية بين حكومة مركزية من جانب، وحركة تمرد مسلحة من جانب آخر. وبالرغم من ذلك، فإن طبيعة الأطراف المتورطة فيها ونوعية مطالبها، فضلا عن المنحى الخطير الذي اتخذته والتوقيت الذي تفجرت فيه، ميزها عن العديد من غيرها من الصراعات الداخلية التقليدية. فعلى الصعيد الإقليمي الأفريقي، أدى ذلك الصراع إلى إثارة مسؤولية الاتحاد الأفريقي، إذ إنه بالرغم من الجهود الحثيثة التي تم رصدها، فإن النظرة الموضوعية توضح أن مواقف الاتحاد لم ترق إلى مستوى التوقعات التي ولدها الفكر الجديد الذي عكسه البيان التأسيسي للتنظيم القاري الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية، والبروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن التابع له. وبصفة عامة، فإنه يمكن الإشارة إلى محاور ثلاثة رئيسية للتدليل على الفجوة الكبيرة التي فصلت بين ما يمكن وصفة بـ "الاستراتيجية" الأفريقية الجديدة التي جسدها الاتحاد الأفريقي، والتحركات الفعلية على أرض الواقع في مواجهة ظاهرة الصراعات سواء فيما تعلق بمنعها أو التعامل مع تبعاتها الإنسانية والتوصل إلى تسوية نهائية لها.

أولا: التنبؤ بالصراع ومنع وقوعه

مما لا شك فيه أن مشكلة إقليم دارفور ترجع جذورها إلى عقود من الزمان، وقد ركزت الحكومة السودانية ذاتها على ذلك، حيث أكدت مرارا أن الأمر يتعلق بصراع تاريخي على النفوذ أو الموارد، وأنه لم يسر في خط واحد. وكان من الواضح أن الخرطوم سعت من وراء ذلك إلى دحض الادعاءات بوجود «تطهير عرقي» في الإقليم، والتي وصفتها بأنها «واحدة من الأكاذيب الكبيرة التي يروجها الإعلام الغربي».

بالنظر إلى الكم الهائل من المبادئ والأهداف والقدرات التي نص عليها البروتوكول الخاص بإنشاء مجلس للسلم والأمن تابع للاتحاد الأفريقي في هذا الخصوص، ومقارنة ذلك مع الحقائق على أرض الواقع في السودان بصفة عامة ودارفور بصفة خاصة، برز على السطح العديد من المفارقات، مما ألقى بظلال من الشك حول قدرة الاتحاد ومجلسه على الانتقال من مرحلة النظرية إلى التطبيق بشكل يضفي عليه مصداقية ويمكنه من أن يلبى مطالب شعوب القارة وتطلعاتها.

وفي حقيقة الأمر، سادت إقليم دارفور على مدار العقود حالة من التوتر الكامن الذي تبلور تدريجيا ليأخذ أشكالا عدة ولينتهي بصراع معلن محدد المعالم بين طرفين رئيسيين. وقد تمثل الأمر بالفعل في احتكاكات مستمرة دارت أساسا بين القبائل العربية البدوية من جانب، والقبائل الأفريقية التي تعمل بالزراعة من جانب آخر، وهى الاحتكاكات التي بلغت حد المواجهات الدامية بين الطرفين، وتركت الوتيرة المنتظمة لأعمال النهب والسرقة لدى الضحايا من الأصول الأفريقية الانطباع بأن محاولة ما «للتطهير العرقي» قد بدأت. وخلال تلك الفترة لم تحظ الأوضاع في دارفور باهتمام يذكر سواء من قبل الحكومة المركزية في الخرطوم أو منظمة الوحدة الأفريقية آو آلية التنبؤ وإدارة وتسوية المنازعات التي تم إنشاؤها عام 1993. ومع حلول الاتحاد الأفريقي ومجلسه للسلم والأمن محل المؤسسات القديمة لم يتغير الوضع عما كان عليه فيما يخص ذلك الإقليم، حيث كانت الأنظار عالقة بتطورات عملية التسوية السلمية للصراع بين الشمال والجنوب في السودان، وذلك على الرغم من تفجر الوضع في دارفور. وهكذا يمكن القول أن الاتحاد الأفريقي قد أخفق في منع الأزمة من التفاقم والتطور، الأمر الذي شكل تراجعا في الوفاء بهدفه المتعلق "بترقب ومنع النزاعات والسياسات التي قد تؤدي إلى الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية". ومن جانب آخر، قدمت الأوضاع في دارفور تحديا واضحا للاستراتيجية الأفريقية الهادفة إلى معالجة جذور الصراعات من خلال "متابعة التقدم المحرز نحو تعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية... من جانب الدول الأعضاء". ألم تبرر حركتا التمرد لجوءهما إلى الخيار العسكري بالرغبة في وضع حد لتهميش الإقليم من جانب والحصول على تقسيم عادل للثروات من جانب آخر؟

ثانيا: احترام القانون الدولي الإنساني

على غرار الصراعات الداخلية الأخرى التي شهدتها القارة الأفريقية، فإن الصراع في دارفور كان نموذجا للدائرة المفرغة التي دارت فيها تلك الصراعات، وتمثلت العناصر الرئيسية لتلك المعادلة الصعبة فيما يلي: اندلاع الصراع (بما يصاحبه من مواجهات)، ثم رد الفعل، والنزوح الجماعي للسكان سواء في شكل مبعدين (في مناطق نائية) أو لاجئين (من خلال عبور الحدود إلى دولة مجاورة). وبالإضافة إلى تعقد تلك الدائرة، فإن ما رافقها من "تغذية معادة" جاء في أغلب الأحيان ليصب في خانة الأسوأ، نظرا لما فرضته مشكلة اللاجئين من أبعاد إنسانية، وما حملته في طياتها من تهديدات سياسية. فمع تدفق اللاجئين تتصاعد الضغوط من أجل ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية لهم بما يعنيه ذلك من إنفاق مبالغ باهظة سواء من قبل الدولة المضيفة أو المؤسسات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، بغية توفير الحد الأدنى من ضروريات الحياة. ومن جانب آخر، تتبلور الحاجة إلى تجنيب اللاجئين والمبعدين ويلات الصراع وانتهاكات حقوق الإنسان والتي تنصب عادة على الشرائح الضعيفة في المجتمع من النساء والشيوخ والأطفال. وفى كلتا الحالتين، يتعلق الأمر بتحديات تمس الجنس البشرى عامة، وقواعد القانون الإنساني الدولي خاصة، وهي أمور تتجاوز حدود الدولة موضع الصراع، وتطرح نفسها كتحديات دولية.

وإدراكا من المنظمة القارية الجديدة لذلك، تعرض بيانها التأسيسي بالتفصيل لذلك الموضوع حيث عبر عن القلق إزاء إسهام النزاعات المسلحة في معاناة السكان المدنيين، ونصت مواثيق الاتحاد على ضرورة حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية واحترام قدسية حياة الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كذلك تم تقنين حق الاتحاد في التدخل في أية دولة عضو في أعقاب مقرر صادر عن المؤتمر فيما يتعلق بظروف خطيرة مثل جرائم الحرب •••

(*) مدير أبحاث في العلاقات الدولية، متخصص في القضايا الأفريقية والشرق أوسطية.

••• والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

وبالنظر إلى الكم الهائل من المبادئ والأهداف والقدرات التي نص عليها البروتوكول الخاص بإنشاء مجلس للسلم والأمن تابع للاتحاد الأفريقي في هذا الخصوص، ومقارنة ذلك مع الحقائق على أرض الواقع في السودان بصفة عامة ودارفور بصفة خاصة، برزت على السطح العديد من المفارقات، مما ألقى بظلال من الشك حول قدرة الاتحاد ومجلسه على الانتقال من مرحلة النظرية إلى التطبيق بشكل يضفي عليه مصداقية ويمكنه من أن يلبي مطالب شعوب القارة وتطلعاتها. فقد جاءت تطورات النزاع في دارفور لتبرز هشاشة تطبيق المبدأ المتصل بتكريس قدسية الحياة البشرية على ميادين الصراعات، بشكل يجعل من ذلك المبدأ نظريا أكثر منه عمليا.

الواقع يتحدث عن نفسه

وبعيدا عن الخوض في الجدل حول توصيف الوضع الإنساني في دارفور والأسباب التي دفعت بالاتحاد الأفريقي إلى تبني ذلك الموقف، فإن الواقع كان يتحدث عن نفسه: تم رصد انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في دولة من دول الاتحاد وعضو في مجلسه للسلم والأمن، وتراكمت الشواهد على أعمال عنف تم ارتكابها بوتيرة منتظمة في وقت تمتع مرتكبوها بالحصانة وعدم العقاب. وبعبارة أخرى تعلق الأمر بما أطلق عليه البيان التأسيسي للاتحاد الأفريقي "الطبيعة المقدسة" للحياة البشرية. وعلى صعيد آخر، عجز المجلس عن النشر الفوري لمراقبين لوقف إطلاق النار، وهو ما تم التوصل إليه في نيسان/أبريل 2004، واستغرق الأمر أشهرا لنشر عدد محدود منهم لا يتناسب مع ضخامة الرقعة الجغرافية لمنطقة النزاع والتي تزيد في مساحتها عن الأراضي الفرنسية! أما فيما يتعلق بالقوات المحدودة التي تم إقرارها في بداية تموز/يوليو لحماية المراقبين، فإن طلائعها لم تصل إلى المنطقة قبيل منتصف أغسطس ليكتمل عددها البالغ ثلاثمائة جندي في بداية آب/أغسطس الماضي. وفضلا عن ذلك، فإنه في الوقت الذي دار فيه الحديث عن وجود أزمة إنسانية ضخمة في الإقليم فان الاتحاد الأفريقي لم ينخرط، في أي مرحلة من المراحل، في عملية تنسيق وإدارة الأعمال الإنسانية لإعادة الحياة إلى طبيعتها، وتم ترك الموضوع برمته إلى المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

ثالثا: التدخل لحماية المدنيين

احتل موضوع التدخل الخارجي لحماية المدنيين مركزا متميزا في أزمة دارفور، وتجاوبا مع عدد من التقارير التي أشارت بإصبع الاتهام إلى الميليشيات وتورطها في انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، تم توصيفها تارة على أنها "تطهير عرقي" وتارة أخرى "إبادة جماعية"، تصاعدت الأصوات المطالبة بضرورة التدخل الخارجي.

على صعيد آخر، بدت فكرة التدخل من قبل الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في دارفور تتبلور تدريجيا حيث أصدر مجلس السلم والأمن الأفريقي توجيهات إلى رئيس المفوضية، في السابع والعشرين من تموز/يوليو 2004، بإعداد دراسة في هذا الخصوص يتم عرضها على المجلس في أقرب فرصة ممكنة. وخلال مفاوضات أبوجا سعى المفاوضون، دون جدوى، إلى إقناع الوفد الحكومي بضرورة إرسال قوات سواء لتوفير الأمن والحماية للسكان في الإقليم أو لتأمين المناطق التي سيتم تجميع عناصر قوات المتمردين فيها. وفي المقابل، اتسم الموقف السوداني بالرفض المطلق لفكرة "الوجود الأجنبي" بأي شكل من أشكاله.

وفي تبريره لذلك الموقف، أوضح وزير الخارجية السوداني أن تولي قوات تابعة للاتحاد الأفريقي لمهمة حفظ الأمن ستسفر عن تمرد القبائل ضدهم، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تطورات شبيهة بتلك التي عهدتها العراق بما يحمله ذلك في طياته من مخاطر كبيرة. كذلك ركز الوزير السوداني على حقيقة أن تمسك بلاده بذلك الموقف نبع من رغبتها في أن تكلل مهمة الاتحاد الأفريقي بالنجاح وليس الفشل.

وعلى سبيل الخاتمة يجدر التركيز على النقاط التالية:

كان من شأن أزمة دارفور أن تركز الأضواء على حجم التحديات التي يواجهها الاتحاد الأفريقي في تحقيق الأهداف والمبادئ التي قام على أساسها، حيث طرحت قضايا جوهرية تتعلق بالحكم الرشيد، وقدسية الحياة البشرية، واحترام القانون الدولي الإنساني، وفضلا عن ذلك، فإنها أثارت العديد من التساؤلات حول مدى قدرته على تجنب وقوع الصراعات، وسرعة التعامل معها بما في ذلك إمكانية التدخل العسكري لمواجهة أوضاع تتعلق بانتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

عدم قدرة مجلس السلم والأمن الأفريقي على الإمساك بزمام الأمور والظهور بمظهر الجهاز القادر على التعامل مع الصراع انطلاقا من تحليل دقيق لجذوره وتفاعلاته، وتصور واضح لكيفية معالجته. وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أنه في الوقت التي أشرف الاتحاد الأفريقي ورئاسته على مفاوضات سلام في أبوجا، استمرت عمليات خرق وقف إطلاق النار، التي أكدتها بعثة مراقبي الاتحاد، الأمر الذي انعكس سلبا على مسار المفاوضات.

إن كافة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي كانت نتاج مشروعات قرارات مقدمة من قوى خارجية عن القارة، وليس من قبل الدول الأفريقية الأعضاء في المجلس بناء على قرار من مجلس السلم والأمن الأفريقي في إطار استراتيجيته متكاملة ومحددة المعالم للتعامل مع الصراع.

وفي المقابل، فإنه قد يكون من الإنصاف القول أن مجلس السلم والأمن الأفريقي هو جهاز حديث الإنشاء، كما أنه لا يمتلك عصا سحرية تمكنه من تغيير الأوضاع السائدة في القارة على مدار عقود من الزمان. ولعل الدروس المستفادة من تلك الأزمة يمكنها أن تشجع المجلس على اتخاذ خطوات حثيثة لتدعيم إمكانياته وقدراته في أسرع وقت حتى لا تباغته أزمات وصراعات أخرى كامنة قد تؤدى إلى فقدانه لمصداقيته بين شعوب القارة وضحايا نزاعاتها الذين أراد الاتحاد الأفريقي إقناعهم بأنه ليس امتدادا لمنظمة الوحدة الأفريقية. أما فيما يخص دارفور، فإن الاتفاق على زيادة عدد قوات الاتحاد وتوسيع مهامها يمكنه أن يشكل خطوة إيجابية على الطريق الصحيح، بشكل يعيد إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي مصداقيته من جانب، ويجنب القارة قرارات مفروضة عليها من الخارج من جانب آخر ■

أواه يا كسلا

يـا صادحًا بضفـاف النيل غنيني ∴ واذكـر ديـار أليـف جـد مفتـون
غـنِّ، فـإن هـوى بالقلـب يقتلني ∴ يبعثـر القلب أشـلاءً فيشـجيني
وإن حدا الركـب عن قرب فخبرهم ∴ بأن فـي الحي من تفنـى ليأتوني
فهل تـرى يحملوا شـوقا أنوء به ∴ إلى الأحبـة في الأعمـاق يعييني
وإن سـربت لأرض التـاكا خبرها ∴ بمـن سـبتها فقد تحنـو تناجيني
أحبتـي قسـمًا مـا فارقـت خلدي ∴ ذكراكمـو أبـدًا.. ولـو إلـى حين
مازلـت أذكـر نهر القـاش منهمرًا ∴ والطير تصـدح والأغصان في لين
والورد يضحك والأنسـام في دعة ∴ فأين«قرطبـة» في شـهر تشـرين
أواه يـا كسـلا فالشـوق يزحمني ∴ وذكرياتـي بـذاك الحـي تعزيني
ولهف نفسـي إلى رؤياك يظمئني ∴ مـن يأتني قطـرات منـك ترويني
مـا كان بعـدى عن سـأم ولا ملل ∴ لكـن دروب المعالـي تلك تدعوني
فجئت يا كسـلا الخرطوم يدفعني ∴ عـزم أكيـد لـه الآمـال تحدونـي
لكننـي لم أجدهـا مثل مـا عهدت ∴ أمّـا رؤوما لفقـدي قد تواسـيني
فهزنـي ألمي واشـتد بي سـقمي ∴ واشتقت يا حلمي للأرض والطين
للقـاش للفاتنات الخضـر يطربها ∴ في الشـط فـوح أريج للبسـاتين
للفجـر يطلـع من توتيل مبتسـمًا ∴ وللأصيـل إذا حيـاك يحييني

شعر: **روضة الحاج**

الرسم: الفنان السوداني **صلاح المرّ**

المجتمع المدني في السودان: عجل السامري؟ أم بقرة صفراء من أجل السلام والتنمية؟

مرتضى الغالي*

المهم في الأمر أن انفجارا هائلا حدث في مجال ميلاد وانتشار منظمات المجتمع المدني في الحياة السودانية، ومن العسير الحديث عن أرقام لأن الرقم الذي يتردد ويدور حول أكثر من ألف وستمائة منظمة وجمعية لا يكاد يعني شيئًا.

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

لابد أن هناك دلالة ما في أن أي حديث لسياسي تقليدي أو خطيب جمعة أو حتى واعظ شعبي في السودان لا يخلو هذه الأيام من ذكر تعبير: المجتمع المدني في ثنايا خطابه أو أكثر! وهذا ما لم يكن الحال عليه حتى وقت قريب حيث كان الحديث في هذا السياق ينحصر على الأحزاب السياسية فقد كانت هي بمثابة التعابير السياسية التي تتحدث باسم الجماهير أو تستبطن مصالحها وتتبنى مطالبها أو تدعي الحديث باسمها. ولكن نجد في هذه الأيام أنه ما أن تتحدث أي ندوة في السودان حول تنظيم وأدوار وأعباء المجتمع المدني إلا ويدور الحديث عن تعريف المجتمع المدني وما إذا كان هذا التعريف يشمل الأحزاب السياسية أو أنها مستبعدة عنه بحكم أنها تسعى للسلطة وأنها ستصبح (حكومة) يوما ما!.

ولكننا نجد أيضا أن بعض الناشطين لا زال يرى أن الأحزاب والتنظيمات السياسية لابد أن تكون جزءًا أصيلا من مكونات المجتمع المدني، كما يدعو آخرون من بينهم جماعات كوتونو ومواثيقها والمتحمسين لها إلى اعتبار المجتمع المدني شيئًا أقرب إلى تعريف (الفاعلين خارج دائرة الدولة). وبهذا فإن القطاع الخاص يجد مكانه في المجتمع المدني وفق هذا التوصيف جنبا إلى جنب مع المنظمات الطوعية. وقد تندر أحد الحاضرين في منتدى مشهود للمجتمع المدني بالخرطوم بتعريف المنظمات الطوعية السائد بين الناشطين والذي يقول أنها كل المنظمات التي تعمل وتنشط في المجال الممتد بين الأسرة وبين الدولة.. حيث قال الرجل أن التعريف بهذه الصورة قد يدخل المافيا! في إطار منظمات المجتمع المدني الطوعية!.

مساجلات النشطاء

أحيانا تدور مساجلات ظريفة بين نشطاء المجتمع المدني في السودان حول استيراد مفهوم المجتمع المدني أو انبثاق هذا المفهوم وآلياته من البيئة المحلية أو على المدى الثالث توطين هذا المفهوم داخل الثقافة الوطنية حتى إذا كان مفهوما قادما من الخارج، ثم قد يختلف المتحدثون كثيرا أو قليلا حول ما إذا كان المجتمع المدني في السودان قد شب عن الطوق بقدر كاف يسمح بازدهاره وتأثيره واعتباره طرفا ثالثًا في شراكة الفعل في الدولة (الحكومة ـ الأحزاب السياسية ـ المجتمع المدني). وأحيانا تثار تساؤلات كأنها تعجيزية حول سماحية انضمام بعض الأشكال والتكوينات السودانية التقليدية ضمن المجتمع المدني مثل هيئات العلماء والشعراء الجوالين والطرق الصوفية ومؤسسات الكجور والزار الشعبية، فهل تعد هذه مؤسسات مجتمع أهلي في مقابل مجتمع مدني أم ضمن المؤسسات الأخرى التي تمثل الجانب المدني النقابي المطلبي من تكوينات القطاع الخاص أو قطاع الأعمال أو (البازار) كما يطلق عليه في إيران، ونعني بذلك الغرف التجارية والصناعية والتي في حكمها من تنظيمات!.

نشاط متصل للمنظمات المدنية

مهما كان التباين والاختلاف الأكاديمي حول بدايات المجتمع المدني والمنظمات الطوعية في السودان الحديث فمن المسلم به أن المنظمات الطوعية المنطلقة من القواعد ومن واقع حياة الناس في الشارع السوداني قد بدأت في السودان منذ العقد الثاني من القرن العشرين ولعبت أدوارًا محدودة ومعدودة كانت تتسع وتضيق في بداياتها الأولى ثم انطلقت في الثلاثينيات والأربعينيات لتضع بصماتها الواضحة القوية على نشأة الصحافة ومجموعات القراءة وأندية الخريجين والتيارات السياسية العريضة التي خرجت من رحمها الأحزاب السياسية ثم كان إسهام المجتمع المدني ـ الأهلي في التعليم والخدمات وغير ذلك.

والذي لا مماراة فيه أنه وبعد فترة كمون لقوى المجتمع المدني فإن الساحة السودانية الآن أصبحت تعج بنشاط متصل للمنظمات المدنية الطوعية التي تغطي مجالات يصعب حصرها على مستوى الإصلاح والتدريب والصحة والتعليم والتربية والتنشئة والخدمات وحقوق الإنسان ورعاية الطفل، وعلى مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المهم في الأمر أن انفجارا هائلا حدث في مجال ميلاد وانتشار منظمات المجتمع المدني في الحياة السودانية ومن العسير الحديث عن أرقام لأن الرقم الذي يتردد ويدور حول أكثر من ألف وستمائة منظمة وجمعية لا يكاد يعني شيئًا لأن هذا الرقم لا يشمل تسجيل المنظمات والجمعيات في كل الجهات الحكومية التي تقوم بالتسجيل فبجانب (هاك) وهي مفوضية العون الإنساني، هناك جمعيات يتم تسجيلها في الشؤون الثقافية وأخرى في وزارة الرعاية الاجتماعية وهكذا، وحتى إذا حاولت الأرقام أن تتحدث عن المنظمات المسجلة في هذه الدوائر الحكومية فأين الجمعيات التي تعمل باسم تسجيلات خارج السودان؟ وكذلك تلك التي تعمل على نطاق المدارس والجامعات والمعاهد؟ وفي هذا الصدد أيضا أين تقع روابط القرى والأقاليم في مناطقها وداخل الجامعات السودانية في المدن والنطاق الحضري؟!

هندسة الفراغ بين الدولة والأسرة، وتنظيم خطوات اقتصاد السوق

مطالبات متزايدة

قبيل توقيع بروتوكولات نيفاشا مباشرة، بل قبل ذلك، وخاصة في السنوات الخمس الماضية ازدادت قوة عارضة المجتمع المدني وأصبحت المطالبات تزداد من جانبه بضرورة إشراكه في الحل السياسي الشامل لقضايا السودان وأزمة دارفور وفي مسيرة السلام والتحول الديمقراطي المرتقب بعد إيقاف الحرب وإسكات البنادق والمدافع ووقف إطلاق النار. إنه يتحدث الآن بقوة تضعه كتفا بكتف مع الأحزاب السياسية السودانية بل إن بعض المتعجلين يرى أن منظمات المجتمع المدني سوف ترث الأحزاب السياسية السودانية خلال عشر سنوات، وهو يشير إليها من زاوية أنها تتألف من نقابات واتحادات وهيئات منتخبة بشفافية وتحسن تمثيل قواعدها.. ولعل هذا الدور يرى كثيرون أهميته خاصة إذا اتجهت اتفاقيات السلام وماكينة الدولة في تركيبتها الجديدة بعد توقيع اتفاق السلام النهائي والانطلاق نحو حرية السوق التي تهمل الأبعاد الاجتماعية بعد أن تترك الدولة وظيفتها في تقديم الخدمات ومساعدة القطاعات الفقيرة وذوي الدخل المحدود وفقراء الريف ومدقعي المدن!.

وكما يرى أحد الباحثين بروز دورها في هذا المجال فإن منظمات المجتمع المدني لن تكون بديلا للكيانات السياسية أو الأحزاب فهي لا تسعى للسلطة بل تسعى لتحقيق المشاركة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي ومكافحة الفقر ورفع وعي المجموعات الشعبية وتنظيم رأس المال الاجتماعي، وهذه المنظمات المدنية تخالف الأحزاب في أنها لاتقوم على توجهات أيديولوجية محددة بل تسمح لعضويتها أن تختار أحزابها السياسية كما تشاء!.

القرب من القواعد الاجتماعية

هناك من ينظر لمنظمات المجتمع المدني من زاوية أهميتها المتمثلة في هدف مشاركة أكبر قطاع ممكن من المجتمع بعيدا عن الثغرات الناشئة عن الديمقراطية التمثيلية ودورات انتخاباتها المتباعدة، فبطبيعة الحال إن هذه المنظمات المدنية الطوعية تعمل على مدار اليوم ـ أو هكذا ينبغي ـ وهي قريبة من قواعدها بحيث ●●●

(*) صحفي سوداني

●●● تعد أجندتها من مراكز اهتمام الجمهور ولتلبية حاجات هذه القواعد (ولكن في هذا السياق تثار قضية شفافية المنظمات الطوعية ومدى انصياعها لرغبات الممولين والمانحين وكذلك ديمقراطيتها وأساليب محاسبتها) وكذلك تعمل هذه المنظمات طوعا مما يجعلها الأقدر على التنظيم وتلبية الاحتياجات من منظومة العمل الخيري في صورته القديمة التلقائية عسيرة الضبط والتقويم!.

ومن المجالات الهامة لمنظمات المجتمع المدني السوداني أنها أصبحت تجتهد الآن كثيرا في تنظيم المجموعات المستهدفة (وتقوية المستضعفين) وتيسير تملك وسائل الإنتاج ومنح القروض للمجموعات التي تلعب دور الضامن وتقديم التدريب والمناصرة وإدارة الحملات في القضايا العمومية التي تهم قطاعات واسعة من الفئات المستهدفة خاصة المرأة، والأطفال، والفقراء.. إلخ والهدف من ذلك إلى جانب غايات أخرى اكتساب هذا التنظيم أهمية وأبعادا سياسية إذ تستطيع المجموعات المستهدفة أن ترفع صوتها من خلال تنظيمها وتشكل قوى تدافع عن مصالحها..

لقد لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا كبيرًا ولا تزال في مجالات عديدة ليس أقلها حقوق الإنسان، التعليم، الصحة (الإيدز ـ الملاريا ـ السرطان) الصناعات الصغيرة، قطاع الأعمال غير المنظمة، روابط القرى وتنمية الريف، وزيادة دخول الأسر والتصدي والمناصرة بهدف التأثير السياسي وتغيير الهياكل المجتمعية التي تنتج عن الفقر والتهميش والإقصاء السياسي والاجتماعي والثقافي وإهدار حقوق الإنسان!.

الحارس اليقظ

ولعل من أبرز الملاحظات الحالية على منظمات المجتمع المدني أنها قد بدأت تستشعر الدور الكبير الذي ينتظرها بعد اتفاقيات السلام والإسهام في تقديم خيارات لخدمة المجتمع، أي خيارات بديلة وتقويمية لما يعده السياسيون في البروتوكولات أو خارجها كما أن منظمات المجتمع المدني حاليا ـ عند إعداد هذه المادة ـ مستغرقة في إقامة محاور بديلة ومراجعة شاملة لكل ما ورد في اتفاقيات السلام مع مباركته للسلام الوشيك وآلياته وترحيبه بإيقاف الحرب حتى يكون المجتمع المدني عونا للأطراف الأخرى في الدولة التي يقع عليها عبء تطبيق ما يليها من اتفاقيات ولكن المجتمع المدني هو الذي ينبغي أن يكون (الحارس اليقظ) لإنزال هذه الاتفاقيات على أرض الواقع فمن غيره –كما يقول الشاعر الجهير محمد المكي إبراهيم– يعطي لهذا الشعب معنى أن يعيش وينتصر..! ■

الموسيقار **محمد وردي** فنان أفريقيا الأول:

متفائل لمستقبل الفنون

بعد الموسيقار الفنان **محمد وردي** أحد أبرز المساهمين في تطوير الموسيقي والغناء في السودان منذ ظهوره على ساحة الغناء في العام 1957م، وحينها وصل وردي بالغناء إلى جمهور عريض من السودانيين باعتباره الإضافة الجديدة لجيل الرواد الذين سبقوه **حسن عطية**، **أحمد المصطفى**، **التاج مصطفى**، **الكاشف**، و**إبراهيم عوض**.

استطاع **محمد وردي** عبر مشواره الفني أن يقدم نموذجًا للفنان الجاد الملتزم تجاه فنه وقضايا وطنه واحتل مكانة كبيرة في قلوب السودانيين، ظهرت بوضوح في الاستقبال العفوي الكبير عند عودته إلى السودان من منفاه الاختياري، حيث غادر السودان بعد انقلاب يونيو 1989م معبرًا عن رفضه للأنظمة الشمولية.

منحته جامعة الخرطوم درجة الدكتوراة الفخرية في الأدب وكان قد تم منحه لقب فنان أفريقيا الأول في استفتاء الجمهور الأفريقي لعام 2000م.

يقول **وردي**: إن الأغنية السودانية الحالية لديها مشكلات فنية كبيرة، فهي لا تستفيد من التقنية الحديثة في الاستديوهات والفنيين المهرة لإنتاج غناء وموسيقي بالمواصفات الفنية المتعارف عليها في العالم والتي يتم تطويرها باستمرار. فشركات الإنتاج الفني بعيدة عن المستوى المطلوب. والمادة الغنائية جيدة في السودان ويمكن أن تحقق الانتشار في العالم إذا توافرت التقنية الجيدة. لكنه يرى أيضا أن التعدد الثقافي في السودان لم يخلق حتى الآن وحدته التي تمكن من إنجاب الأغنية الواحدة والتي يمكن أن نطلق عليها الأغنية السودانية. فلم تنصهر بعد هذه اللغات واللهجات والثقافات المتعددة لتخرج منها ثقافة قومية. ومازال الناس في مناطقهم المختلفة يمارسون ثقافاتهم المحلية ومن بينها الغناء والموسيقى.

ولدى الفنان **وردي** مشروع كبير لإنشاء مركز وردي الثقافي الذي يستوعب العديد من الأفكار الخاصة بتطوير العمل الثقافي والموسيقى وسوف يضم المركز استديوهات ضخمة مجهزة بأفضل التقنيات ومسرحا بمواصفات عالمية بالإضافة إلى معهد لدراسة الموسيقي والدراسات الأكاديمية والبحوث التي تعمل على تطوير التراث الموسيقي في السودان. وهو يأمل كثيرًا أن يكون هذا العمل هو ذروة تحقيق الأحلام الخاصة والعامة.

يرى **وردي** أن السودان شهدت خلال سنوات ما بعد الاستقلال وحتى اليوم اضطرابا شديدًا تعود أسبابه الأساسية إلى الصراع حول السلطة ولقد انعكس هذا الصراع على كل نواحي الحياة السودانية وكان للمشهد الثقافي نصيبه من هذا الاضطراب فلم تجد الفنون المناخ الملائم لتنمو بصورة طبية. لكنه يضيف قائلا: "**إذا كنا في الطريق إلى السودان الجديد وفضاءات الحرية والديمقراطية والتنمية الشاملة فعلينا أن نتفاءل أن يأتي الزمان القادم بكل البشارات التي تعطي أيضًا الفنون والثقافة، ذلك أن المناخات الجديدة هي التي افتقدتها الفنون طويلاً، وإذا كنا في مرحلة التحول الشامل وتجاوز أزماتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية فإننا ننتظر نهضة كبيرة للفنون في السودان**" ■

يقدر عدد المنظمات الإنسانية العاملة في السودان اليوم بـ 147 منظمة بين تسجيل دائم ومؤقت. وينتشر نشاطها تقريبا في جميع أقاليم السودان خاصة جنوب السودان، وفي دارفور وكردفان بغرب السودان، وفي مناطق اللاجئين الإثيوبيين والإريتريين في شرق السودان، كما في شماله حيث تعمل في مجالات التعليم والمياه والتنمية.

المنظمات الإنسانية العاملة بالسودان:

ما لها وما عليها

عدلان الحاردلو*

دخلت المنظمات الطوعية الأجنبية السودان عام 1984م، وذلك بهدف تقديم العون الإنساني والمساعدة في احتواء كارثة الجفاف والتصحر التي اجتاحت بعض أقاليم السودان، وما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية وإنسانية وبيئية.

في بداية عملها ركزت المنظمات على خدمات الإغاثة العاجلة للمتضررين، وكان حجم الدعم كبيرا ومؤثرا حيث استطاعت إلى حد كبير احتواء كارثة المجاعة وقدمت خدمات إغاثة عاجلة لتجمعات النازحين حول المدن الرئيسية الكبرى تمثلت في تقديم العون في حالات الكوارث ومحاربة الفقر والاهتمام بصحة الأمومة والطفولة ورعاية النازحين والهجرة. وبجانب الإغاثة شملت مجالات عملها التعليم والصحة والمياه ونزع الألغام.

ويقدر عدد المنظمات الإنسانية العاملة في السودان اليوم بـ 147 منظمة بين تسجيل دائم ومؤقت ببنما يقدر الكادر الأجنبي في أقل منظمة (من حيث الكادر) بثلاثين كادرا أجنبيا على الأقل حسب تسجيل المنظمة. وينتشر نشاطها تقريبا في جميع أقاليم السودان خاصة جنوب السودان، وفي دارفور وكردفان بغرب السودان، وفي مناطق اللاجئين الإثيوبيين والإريتريين في شرق السودان، كما في شماله حيث تعمل في مجالات التعليم والمياه والتنمية.

قوانين ولوائح منظمة

مع وجود هذه المنظمات وانتشارها كان لابد للسلطات من إصدار قانون ينظم عملها، فكان قانون تنظيم العمل الطوعي الأجنبي لسنة 1988م. وبموجب هذا القانون أصبحت وزارة الرعاية الاجتماعية والزكاة هي المسؤولة عن العمل الطوعي الأجنبي. وهكذا أصبح العمل الطوعي الأجنبي تحت رقابة وإشراف السلطات المختصة وعلى رأسها وزير الرعاية الاجتماعية والزكاة الذي يتمتع بعدة اختصاصات تشمل تحديد طبيعة العمل الطوعي وتحديد مجال وحاجة البلاد له وتحديد المناطق التي تعمل المنظمة فيها ورفع تقارير دورية لمجلس الوزراء عن تنفيذ السياسات العامة المقررة التي تحكم العمل الطوعي. كما نص القانون على أنه لا يجوز لأي عمل طوعي أن يمارس أي نشاط في السودان ما لم يتم تسجيله وفقا لأحكام القانون. ولأغراض التسجيل لابد أن تتوافر عدة شروط. منها أن يكون العمل الطوعي مسجلا وفقا للقوانين السارية في الدولة التي يأتي منها، وأن يبرز شهادة تسجيل معتمدة وموقعًا عليها من سفارة السودان في الدولة المعنية، وأن تتقدم المنظمة بطلب يوضح نوع النشاط الذي تريد ممارسته في السودان على ألاَّ يكون هذا النشاط مخالفا للقانون.

ومن ضوابط العمل الطوعي أنه يجب على كل عمل طوعي مراعاة ألاَّ يعمل في أكثر من مجال واحد ما لم يحصل على موافقة الوزير وألاَّ يغير العمل أو الموقع المصرح به ما لم يحصل على موافقة الوزير، وألاَّ يعين أي شخص أجنبي من داخل السودان ما لم يحصل على موافقة بذلك من اللجنة المختصة، وألاَّ يدخل إلى السودان أي أموال أو منقولات إلاَّ عن طريق القنوات الرسمية التي تحددها اللوائح...إلخ.

ويجدر بالذكر أن العمل الطوعي يعفى من كافة الضرائب والرسوم على أن يكون ذلك بموافقة وزارة المالية، مما يوضح ●●●

(*) صحفي سوداني

●●● أن سلطات السودان تحاول تذليل كافة الصعاب أمام المنظمات العاملة بالسودان وذلك حتى تقوم بدورها على أكمل وجه.

في العام 1993م تم تعديل قانون العمل الطوعي وعدلت بعض المواد الواردة في قانون 1988م وأنشئت بمقتضى هذا التعديل مفوضية العمل الطوعي واعتبرت هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية تحت إشراف وزير الداخلية. وأصبحت سلطات المفوضية تسجل كافة الأعمال الطوعية غير الحكومية وشبه الحكومية محلية كانت أو أجنبية والإشراف على تنفيذ سياسات العمل الطوعي.

ثم جاء قانون العمل الطوعي لعام 1995، ولائحة تنظيم المنظمات للعام 1996 م، لينصا على ممارسة العمل الطوعي وعدم الانحراف عن أهدافه وعدم ممارسة عمل سياسي أو تجاري استثماري يكون خارج إطار العمل الطوعي.

أسئلة وانتقادات

وهنا تتبادر عدة أسئلة هامة: فما أثر ودور هذه المنظمات في المجتمع السوداني؟ وهل هو إيجابي أم سلبي؟ وإذا كان التأثير إيجابيا فما هي الفوائد التي يجنيها المجتمع السوداني من وجود هذه المنظمات؟ وإذا كان سلبيا ما الذي يحمل السودان على وجود هذه المنظمات ونشاطها على أراضيه إذا كان لا يجني من وجودها سوى السلبيات؟

للإجابة عن هذه التساؤلات لابد أن نقرر قاعدة عامة هي أن دعم المنظمات للمجتمع الذي تعمل فيه في أي بلد كان، يتأثر أولاً وأخيرا سلبا وإيجابا بالحكومات وتوجهها، اعتمادا على موافقتها أو مخالفتها الرأي. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب المنظمات الأجنبية العاملة في السودان هي منظمات لا تتوافق مع توجهات الحكومة الحالية! ولذلك نجد أن السلطات تأخذ عليها كثيرا من السلبيات وتوجه لها بعض الانتقادات.

من هذه الانتقادات أنها لا تلتزم بالقوانين واللوائح التزاما كاملا، وأن دورها في الدعم الإنساني ضعيف مقارنة بالإمكانات المادية المتاحة لها وأن مدى إسهامها في تخفيف معاناة المستهدفين أيضا ضعيفة. ومن أمثلة عدم التزامها بالقوانين واللوائح أنها تستخدم عمالة بدون علم المفوضية وتعمل في أماكن غير مصرح لها بالعمل فيها، وأن منتسبيها يسافرون دون إذن مخالفين بذلك القوانين واللوائح. وأهم من ذلك كله أن الميزانيات المخصصة للمشروع الذي تقدمه المنظمة تنفق أكبر نسبة منها للجانب الإداري وتستهلك حوالي 80٪ من إيراداتها في المدارس الخاصة والمكاتب الفارهة والبوفيهات المفتوحة في حين كان ينبغي أن يكون الصرف على هذه الجوانب في حدود الـ18٪ فقط شاملة إيجار المكاتب وحوافز وأجور العاملين. هذا إلى جانب ما يتردد من أن عددا منها لا يعمل لمصلحة البلاد واستقرارها ولا يلتزم بتوجيهات الدولة الأمنية!!

مساعدات قيمة

وبغض النظر عن هذه الانتقادات التي توجهها السلطات وبعض المراقبين إلا أنه مما لاشك فيه أن المنظمات الأجنبية العاملة في السودان تقدم مساعدات قيمة للفقراء والمحتاجين والمنكوبين إضافة إلى دعم الأسر الفقيرة معنويا وماديا فتحفظ بذلك ترابطها وعدم تشردها، وإن ماتقدمه من مساعدات يزيد من التماسك الاجتماعي، وذلك بتركيز هذه المساعدات على الأسر التي تعتبر أساس المجتمع.

ومن إيجابيات المنظمات الإنسانية الطوعية أنها تقلل الأعباء على الحكومات في كثير من التزاماتها، وتتعامل مع المشكلات التي تواجه السودان إذ إن بعضها لا يقتصر عملها على المعالجات الآنية بل يعمل على إيجاد الحلول الجذرية لسائر المشكلات التي يعمل في مجالها، وفي مقدمتها تخفيف آثار الحرب وإعادة توطين النازحين ومحاربة الفقر.

ومن إيجابيات هذه المنظمات أيضا قدرتها على العمل في أوساط النازحين واللاجئين ودعم قدرات الجمعيات الوطنية. هذا بالإضافة إلى أن وجودها ونشاطها قد ساعد على ازدياد وعي المواطنين بأهمية العمل الطوعي وأساليبه، كما ساعد في قيام بعض الجمعيات الوطنية الطوعية وقفز بالعمل الطوعي الوطني من الأشكال التقليدية إلى نظم حديثة.

لذا نجد بالمحصلة أن دور المنظمات الأجنبية الطوعية العاملة في السودان هو دور إيجابي من حيث النواحي الاجتماعية والإنسانية من وجهة النظر الموضوعية ■

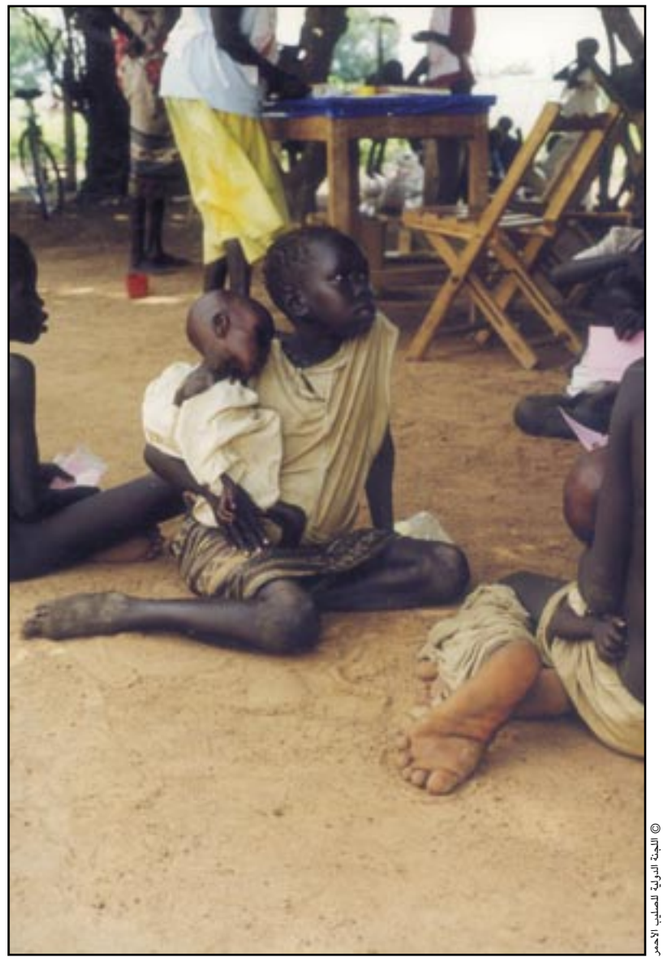

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الحالة الصحية للسكان السودانيين

على اتساع مساحته التي تبلغ مليون ميل مربع ومع غناه بالتنوع البشري والموارد الطبيعية. يقدر عدد سكان السودان بحوالي ثلاثة وثلاثين مليون نسمة، يقطن اثنان وستون بالمائة منهم في الريف، وثمانية وثلاثون بالمائة بالحضر. ويتميز السودان بأنه ضمن البلدان التي يميل فيها الهرم العمري للأجيال صغيرة السن، فثلاثة وأربعون في المائة من سكانه دون الخامسة عشرة من العمر. كما يبلغ متوسط العمر عند الولادة في حدود أربعة وخمسين عاما يخصم منها 10ـ11 عاما بسبب الإعاقة الناتجة عن المرض (وفق تقديرات هيئة الصحة العالمية). ويقدر النمو السكاني باثنين وستة من عشرة في المائة وتقدر الخصوبة العامة بخمسة وتسعة من عشرة في المائة، وتطغى على المشهد الصحي العام للبلد الأمراض المعدية ومشكلة سوء التغذية وأمراض الأمومة والطفولة. إذ يواجه السودان العديد من المشاكل الصحية بالإضافة إلى انتشار الفقر وشح الغذاء وانعدام البني التحتية وارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض المزمنة والأوبئة (الملاريا، البلهارسيا، التهابات الجهاز التنفسي، عمى الجور، الكلزار، الدرن، أمراض الإسهال، وفيات الأمهات، سوء التغذية...إلخ)

أكثر الأمراض انتشارا

الملاريا

تعتبر الملاريا أحد الأعباء المرضية الأساسية في البلاد حيث يصل عدد المرضى إلى 7,5 مليون في العام، كما تنتج عنها 35,000 حالة وفاة بمعني أن 11 من كل 10,000 شخص يموتون بسبب الملاريا سنويا أي 100 حالة وفاة في اليوم الواحد.

الدرن

يمثل الدرن في السودان 8٪ من جملة الحالات في إقليم شرق البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ حالات دخول المستشفيات في السودان 11,6 ٪ بنسبة 180 لكل 100,000 من السكان في الشمال و325 لكل 100,000 في الجنوب.

الإيدز

يقدر العدد الكلي للحالات بحوالي 600,000 شخص بنسبة 1,6 ٪ من السكان وتعتبر نسبة وجود الإيدز متوسطة في السودان حسب تقديرات هيئة الصحة العالمية. وعلى أي حال فإنه من المتوقع في الفترة المقبلة بعد إنهاء النزاع ورجوع النازحين وعودة العسكريين للحياة المدنية أن ترتفع إحصائيات نسبة الإصابة بالمرض.

وتعتبر مؤشرات الحالة الصحية للسكان من بين الأسوأ في المنطقة ككل نظرا للإحصاءات التالية:

- توقعات العمر عند الولادة : تقدر بـ 54 سنة.
- نسبة الوفيات الأطفال : 86 لكل 1000 ولادة حية
- نسبة الوفاة لأقل من خمس سنوات : 102 لكل 1000 ولادة حية
- وفيات الأمهات : 507 إلى 550 لكل 100,000 ولادة ■

نقلا عن تقرير مجموعة السياسات البديلة للسودان «قابس»

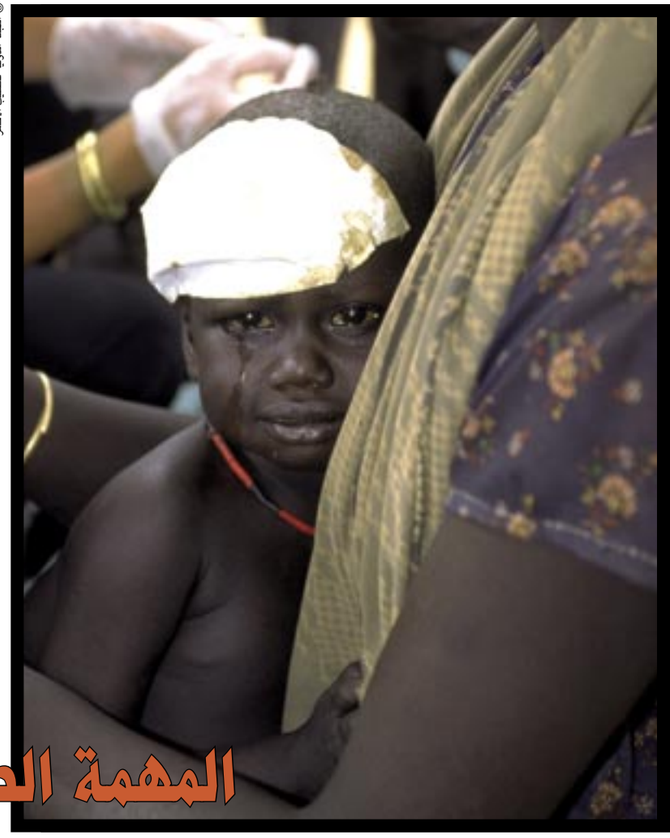

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

المهمة الصعبة في عالم متغير

إن المطلوب هو استمرار الجهود المبذولة في إشاعة ثقافة العمل الإنساني في المجتمعات وكسب تبني هذه المجتمعات لهذه التوجهات لتصبح قاعدة لها تستطيع أن تتحرك عند اللزوم، وذلك باستخدام المساحات المتاحة في وسائل الإعلام والإفادة منها كوسائل تغيير وضغط مقبولة تتلاءم والرسائل الإنسانية وقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

دعت الأديان المختلفة ولاسيما الإسلام والمسيحية واليهودية إلى حفظ كرامة الإنسان وحقه في الوجود وإشاعة ثقافة السلام والتعاون والمحبة بين الناس بغض النظر عن أعراقهم وانتماءاتهم الدينية والعقيدية وتعدد لغاتهم ولهجاتهم وأماكن انتشارهم على سطح الأرض. ولكن لعنة الحروب والنزوع إلى الاقتتال والاحتراب بين بني الإنسان ظلت موجودة منذ أن قتل «هابيل» أخاه «قابيل» وإلى اليوم. وتطورت وسائل ذلك مع الزمن لتصبح أكثر فتكًا وتدميرًا على نحو ما نرى اليوم وربما أكثر في المستقبل.

وفي المقابل لم يكن النزوع إلى فعل الخيرات وتلافي النتائج المرعبة للحروب والنزاعات غائبًا عن الضمير الإنساني الذي ترجمته في القرن التاسع عشر وما تلاه بعض المنظمات المتخصصة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر والحركة الدولية لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات الأخرى الإقليمية والوطنية ذات الطابع الديني والاجتماعي إلى برامج عمل وحملات تمويل غايتها وهدفها النهائي خدمة الإنسان وتخفيف معاناته عندما تلم أو تحيط به الويلات والكوارث.

نماذج المعاناة في الشرق الأوسط

في العدد 29 من مجلة «الإنساني» أي العدد قبل هذا الذي بين يدي القراء، ذكرت المجلة في افتتاحيتها نماذج لمواطن المعاناة في الشرق الأوسط ومظاهرها حيث ذكرت منها ما خلفته العقوبات الاقتصادية على العراق في عقد التسعينيات ونتائج العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك وضع السجناء والمعتقلين في خليج غوانتانامو، وما فيه من مخالفة صريحة للقانون الدولي الإنساني. ثم كرست المجلة في القسم الأكبر من افتتاحيتها تلك لأزمة دار فور في السودان والتي خصتها المجلة بعدد كبير من صفحاتها إذ كانت القضية المحورية في ذلك العدد.

أما ما جرى في العراق بعد احتلاله، وبخاصة في الأسابيع الأخيرة حيث محنة الفلّوجة وسكانها ومحنة اللجنة الدولية للصليب الأحمر نفسها، والمنظمات الإنسانية الأخرى التي وقفت حائرة وعاجزةعن القيام بواجبها الذي ندبت له نفسها فهو قصة أخرى ربما يتم تناولها وتسليط الضوء عليها في وقت آخر. فالمنظمة التي تنطق باسمها المجلة وتصدر عنها تعنى بشكل مباشر وغير مباشر بتخفيف معاناة الإنسان. وتعني بالشكل غير المباشر بترويج وتدعيم القانون والمبادئ الإنسانية العالمية.

مهمة صعبة

هذه المهمة، فيما نعتقد، مهمة صعبة في عالم متغير، فقد توازنه التقليدي واختلت معاييره وازدوجت إلى حد كبير. وأكبر مَعلَم هنا هو انهيار القطبية الثنائية بعد سقوط الماركسية وغياب حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق ليبرز في العالم ويسيطر قطب واحد يعزي إلى تصرفاته وقراراته جل أو معظم ما يجري في منطقة الشرق الأوسط بعد ظهور ما عرف بمكافحة الإرهاب في عقد التسعينيات، وعرف بعد أحداث نيويورك وواشنطن في سبتمبر ـ أيلول 2001م «بالحرب ضد الإرهاب» وهو شعار وسياسة لا سقف لهما فيما يبدو.

لقد كانت تلك الأحداث مرعبة بحق فأضافت لمتاعب العالم ومعاناته الكثير. ففي ذلك السياق كانت الحرب في أفغانستان والعراق وكان المعتقل الأمريكي الكبير في خليج غوانتانامو الكاريبي.

ففي السابق، أي قبل نهاية الحرب الباردة وزوال القطبية الثنائية كان العالم بتقديرنا أكثر أمنًا وطمأنينة بفضل التوازن القائم يومئذ وبفضل فاعلية المنظمات الدولية والإقليمية وانتشار منظمات العمل الإنساني الطوعي التي أصبح بعضها اليوم في قفص الاتهام بزعم رعاية الإرهاب والترويج له فجرى العمل على تجميد أرصدتها وصولاً إلى تجفيف منابع تمويلها ومصادرة ما لديها من أموال ثم الغاء دورها في نهاية المطاف.

وما اجتماع بعض المنظمات الإنسانية ومن عُنُوا بالعمل الإنساني في دولة الكويت مؤخرًا (نوفمبر / تشرين الثاني 2004م) إلا محاولة لإبداء نقطة نظام أو جملة اعتراضية تدافع عن نشاط إنساني كان مرغوبًا وفاعلاً وله نتائجه الإيجابية الواضحة. ففي حقبة الحرب على الإرهاب والحروب الاستباقية Pre-emtive wars أصبحت هناك تحفظات على العمل الطوعي الإنساني المنظم والمؤسس بل صار هذا العمل خاضعًا لإجراءات المنع والوقف من الجهات التي تسببت في المعاناة ابتداءً.

معاناة العاملين بالمجال الإنساني

في هذا السياق يمكن الإشارة أيضًا إلى معاناة العاملين في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الوصول إلى المنكوبين في "جنين" بالأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل، وفي

موسى يعقوب *

"دار فور"، حيث خروقات وقف اطلاق النار المتكررة، وقطع الطريق على قوافل الإغاثة وحجز واختطاف العاملين في المنظمات الإنسانية، ناهيك عن العدوان الكبير الذي وقع على مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بغداد في وقت سابق من هذا العام وأسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا كان من بينهم اثنان من العاملين في هذه المنظمة، وهو الأمر الذي كان من شأنه إعاقة استمرار العون الذي تقدمه اللجنة الدولية للضحايا في العراق بفعل الأوضاع الأمنية المتردية.

وقد شهدنا في أحداث الفلوجة وغيرها من المدن العراقية كيف تحدث الناس عن جرائم حرب، فقد تفرج العالم كله عبر الفضائيات وسمع من المسؤولين في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر كيف منعت قوافلهم وحجزت عن الدخول إلى المدينة والوصول إلى من يحتاجون للغذاء والدواء والنجدة، وكيف عبروا عن استيائهم وعجزهم وقد حيل بينهم وبين أداء الواجب الإنساني الكبير.

إن مثل هذه الحقائق والوقائع وكلها معلوم ومعروف هو الذي حفزنا وحملنا على كتابة هذا المقال بعنوان (المهمة الصعبة في عالم متغير). وهو ما نتصور أن أصحاب الشأن أدرى به وأعلم. فهم الذين اكتووا بناره وهم الذين يدعوهم الواجب إلى تأمل مسيرة ومستقبل أنشطتهم، وفحص وسبر غور ما يعتريها من صعوبات وعقبات. إذ أن ما طرأ على العالم من متغيرات في العقد الأخير من القرن المنصرم والسنوات القوائم من القرن الحالي قد غير وبدّل في عالمنا المعاصر الكثير. وأبرز ذلك وأشهره أن النظام العالمي القديم بموروثاته وتقاليده وأدبياته ومؤسساته وفي مقدمتها المنظمة الدولية «الأمم المتحدة» وإطاراتها وأجهزتها ومواثيقها لم تعد كل شيء أو حاكمة كما كان الحال في السابق.

وخير شاهد ودليل على ذلك هنا أمران في الحد الأدنى وهما:

أولاً: عدم الالتزام والتقيد بقرارات الأمم المتحدة وتنفيذها على الوجه المطلوب كما الحال في نزاع الشرق الأوسط .

ثانيًا: اتخاذ قرارات كبرى كقرار الحرب على العراق مؤخرًا دون تفويض من مجلس الأمن الدولي.

وكلا الأمرين في غاية الخطورة إذا ما نظرنا إلى ما ترتب عليه من تحديات للعمل الطوعي الإنساني محدود الموارد والإمكانيات والذي باتت وسائله وكوادره البشرية العاملة، مع ذلك، محل استهداف وتعويق وتعريض الأرواح للهلاك أو الإساءة وشتى صنوف الأذى وكأن ما يقوم به هؤلاء أو يسدونه لإخوانهم في الإنسانية عمل مذموم ويتعارض مع القيم والأهداف الإنسانية الكلية.

ما العمل؟

ورب سائل أو قائل يقول: ما العمل في هذه الحالة والنشاط الإنساني مرتبط إلى حد كبير بالبيئة الملائمة رغم ما فيه من تضحيات بذل لها هؤلاء النفر الكريم أنفسهم وباعوها سهلة رخيصة...؟

إن العمل المطلوب فيما أرى هو استمرار الجهود المبذولة في إشاعة ثقافة العمل الإنساني في المجتمعات وكسب تبني هذه المجتمعات لهذه التوجهات لتصبح قاعدة لها تستطيع أن تتحرك عند اللزوم، وذلك باستخدام المساحات المتاحة في وسائل الإعلام والإفادة منها كوسائل تغيير وضغط مقبولة تتلاءم والرسائل الإنسانية وقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني. وهناك اليوم جماعات أنصار البيئة ومعارضو العولمة Globalization ومناهضو الحروب والعنف بشكل عام ولكل وسائله وطرائقه في العمل لتحقيق أهدافه نزولاً على المثل والحكمة الصينية الشائعة(أن توقد شمعة خير لك من أن تجلس ساكنًا وتلعن الظلام..).

ولعل هذا الدور هو بعض ما تنهض به هذه المجلة «الإنسانية» وربما مطبوعات وأنشطة ثقافية وفكرية وإعلامية أخرى تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يزيد من فاعليتها بكل تأكيد ما تقوم به على صعيد الاتصال بالنوافذ الإعلامية والصحفية ودور العلم ومراكز الدراسات لتحقيق ما أشرنا إليه.

إن نشر شبكة من العلاقات العامة ومد الجسور والكباري في شتى الاتجاهات لهو ضرورة في عالم اليوم الذي تلعب فيه مجموعات الضغط ودوائر صناعة الرأي العام دورًا ملحوظًا، منتجًا ويعول عليه ... وإلا فإن التجاوزات ووضع العقبات والحواجز في طريق العمل الإنساني الطوعي بل اعتراضه ومنعه ـ ربما ـ سيكون هو الديدن والنهج ـ وهذا هو ما ندعوه «المهمة الصعبة في عالم متغير» ■

(*) كاتب صحفي ومحلل سياسي سوداني

اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالسودان: عمل لصالح جميع السودانيين

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

عادل شريف خاطر*

تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر حاليا بتنفيذ أضخم عملية إنسانية لها على مستوى العالم في دارفور، حيث تزاول مهامها التقليدية بتقديم الخدمات الطبية ودعم المستشفيات بالمعدات الأساسية، كما تقوم بدور هام في مجال الأمن الاقتصادي بتقديم المساعدات للنازحين وتزويدهم بالمعينات الأساسية ليتمكنوا من مزاولة أنشطتهم الزراعية والتعامل مع المواسم الزراعية المستقبلية، بالإضافة إلى حفر الآبار بغرض توفير مياه الشرب النقية. كذلك تقوم الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين بدور كبير في لم شمل الأسر التي شتتها النزاع.

بدأ تواجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في السودان منذ عام 1978م حيث كانت تقدم خدماتها لضحايا النزاع المسلح بين إريتريا وإثيوبيا، وذلك انطلاقا من مدينة كسلا في شرق السودان، حيث كانت توفر المساعدات الإنسانية للضحايا من الجانب الإريتري، وفي نفس الوقت كانت للجنة الدولية للصليب الأحمر بعثة في أثيوبيا تقدم خدماتها للضحايا في الجانب الآخر.

في تلك الفترة اقتصرت أنشطة اللجنة على المساعدات والخدمات الطبية وألحقت بها ورشة للأطراف الصناعية في مدينة كسلا، وإلى جوار ذلك كانت تقوم بالعمل الإغاثي إضافة إلى الزيارات التفقدية للمعتقلين في الطرفين. وبطبيعة الحال استمرت أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لصالح هذين البلدين حتى بعد توقف الحرب، فقد ساهمت في إعادة الأسرى الموجودين لدى الطرفين كما قامت بالأنشطة في مجال البحث عن المفقودين وكذلك لم شمل الأسر التي شتتها النزاع.

بداية التواجد الداخلي بالسودان

مع تنامي الصراع الداخلي في السودان واندلاع النزاع المسلح في الجنوب في مارس/ آذار 1983م بادرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعرض خدماتها وأنشطها المختلفة على طرفي النزاع فوجدت قبولاً في ذلك، ومن ثم باشرت أنشطتها بتوقيع مذكرة تفاهم مع حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، وبعد ذلك أخذت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في توسيع رقعة أنشطتها، حيث افتتحت أفرعًا لها في كل من جوبا، وواو، وملكال، ورغم ذلك التوسع فقد ظل أكبر فرع لها يتواجد في مدينة لوكيشوكيو الكينية بالقرب من الحدود السودانية كقاعدة لتقديم الخدمات والمساعدات للضحايا من جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان، أما رئاسة هذه العمليات فقد كانت وما تزال في الخرطوم.

وقد تركزت أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في السودان آنذاك في تقديم الخدمات الطبية تحديدًا حيث قامت بتشييد أكبر مستشفى ميداني في منطقة لوبيدينغ بالقرب من لوكيشوكيو، وفي المقابل تم تأهيل مستشفى جوبا التعليمي في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الحكومية.

وقد ساهمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مساهمة فعالة في مد المراكز الطبية والمستشفيات في مناطق النزاع بالخدمات الطبية كما ساعدت بشكل كبير في عملية الإخلاء الجراحي وإقامة المعسكرات لإيواء الضحايا في واو وعدد من المناطق الأخرى.

نشر القانون الدولي الإنساني

ومن بين الأنشطة التي ظلت تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر هناك نشر وتنفيذ القانون الدولي الإنساني باعتباره أحد أهم مجالات عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك استنادًا إلى التفويض الممنوح لها من قبل المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد استهدفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر التوجه لكل حملة السلاح ووجدت استجابة كبيرة، وهو الشيء الذي تبينه التجربة مع القوات المسلحة السودانية. وملخص هذه التجربة أن مادة القانون الدولي الإنساني أو قانون النزاع المسلح أصبحت مادة رئيسية تدرس في كل المؤسسات التعليمية التابعة للقوات المسلحة بواسطة أكثر من ألف معلم تم إعدادهم من خلال الدورات الأساسية والمتقدمة في مجال القانون الدولي الانساني التي نظمت بمساهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

التوسع في نشر القانون

لم يقتصر الأمر على القوات الحكومية بل تعداه ليشمل أفراد قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، وامتد هذا النشاط ليشمل كذلك قوات الشرطة والأمن في الجانب الحكومي حيث أضيفت مادة القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني كمادة مكملة في مناهج هذه القوات على اعتبار أنها قوات مقاتلة في زمن الحرب ومعنية كذلك بحفظ الأمن والنظام في وقت السلم. وعلى هذا الأساس تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتنسيق مع إدارة التدريب لتطوير منهج يتعلق بالحماية والمساعدة استنادًا إلى كتاب الخدمة والحماية الصادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتم إعداد عدد من المعلمين بغرض تدريس هذه المادة. والآن فإن اللجنة الدولية بصدد توقيع مذكرة تفاهم مع قوات الشرطة بخصوص تدريس القانون الدولي الإنساني ونشره علمًا بأنه قد تم توقيع مذكرة مماثلة مع جهاز الأمن الوطني.

وضمن إطار انفتاحها على الشرائح المؤثرة في المجتمع تواصل اللجنة الدولية للصليب الأحمر جهودها الرامية لنشر المعرفة والتنوير بمبادئ القانون الدولي الإنساني وذلك بالتركيز على كليات القانون الموجودة في 15 جامعة سودانية. والآن يتم وضع منهج مدته 32 ساعة على مستوى البكالوريوس في الموسم الجامعي، وتم ابتعاث عدد من المحاضرين في الجامعات بشكل منتظم حتى يتمكنوا من امتلاك ناصية تدريس هذه المادة كمادة منفصلة لأن تجارب الجامعات تشير إلى أن جلها يقوم بتدريس القانون الدولي الإنساني كفرع من مادة القانون الدولي العام في فترة لا تقل عن ثلاث ساعات للسنة الدراسية. وهناك أيضًا تعاون مع وزارة التربية والتعليم بأمل إدماج هذه المادة في منهج خاص بالمدارس الثانوية لزيادة مساحة التعرف على القانون الدولي الإنساني.

اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني

كل هذه الجهود توجت بتكوين اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني وذلك بقرار جمهوري. ويرأس هذه اللجنة السيد وزير العدل وينوب عنه السيد وزير الدولة بوزارة الخارجية. هذه اللجنة تضم في تكوينها كل الوزارات المعنية بتطبيق وتنفيذ القانون الدولي الإنساني. وتهدف تحديدًا وفقًا لنص القرار الجمهوري على مواءمة التشريعات الوطنية بحيث تتناسب مع الالتزامات الدولية تجاه هذا القانون في الدولة.

وتحاول اللجنة الدولية للصليب الأحمر من جانبها تقديم المساعدات الممكنة لهذه اللجنة حتى تقوم بدورها في التنوير بالقانون الدولي الإنساني ونشره ومواءمة التشريعات الوطنية له.

الإغاثة والتأمين الاقتصادي

ومن الأنشطة التي ظلت تقوم بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالسودان النشاط المتعلق بالإغاثة حيث استطاعت أن توفر الإغاثة للمواطنين النازحين نتيجة للنزاع المسلح. كذلك تقوم اللجنة الدولية بعملية التأمين الاقتصادي، وهذا نشاط يضاف إلى أنشطتها التقليدية. والأمن الاقتصادي يعني العمل على توفير المعينات الأساسية للمواطن النازح حتى يستطيع الاعتماد على نفسه وذلك حسب التركيبة السكانية والقبلية والأنشطة الاقتصادية التي تزاولها، فمثلاً تمد اللجنة الدولية للصليب الأحمر القبائل الزراعية بالمعدات الزراعية والبذور والتقاوي، كما توفر معدات صيد الأسماك للقبائل النيلية، أما بالنسبة للقبائل الرعوية فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بتطعيم الماشية.

زيارة الأسرى والبحث عن المفقودين

وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر كذلك بالعمل في مجال البحث عن المفقودين وزيارة الأسرى كأحد الأنشطة الكبيرة التي تمارسها بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية والقوات الأخرى. أما في مجال زيارة الأسرى فقد قامت اللجنة الدولية بعدد من المهام التي أوكلت إليها من قبل أطراف النزاع حيث سلمت الحكومة السودانية عددا من المعتقلين الذين قررت الحركة الشعبية لتحرير السودان إطلاق سراحهم، وفي هذا اعتراف بدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأهميته في مناطق النزاعات المسلحة.

كذلك في منطقة دارفور تم إدراج اللجنة الدولية للصليب الأحمر ضمن بروتوكولات أبوجا وذلك بتكليفها بالإشراف على عملية تبادل ●●●

(*) مساعد رئيس بعثة اللجنة الدولية بالخرطوم

●●● المعتقلين لدى أطراف النزاع هناك.

اتفاقات وقف إطلاق النار

لم تلعب اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورًا مباشرًا في تصميم اتفاق لوقف اطلاق النار بين الأطراف المتنازعة لكن الوجود المستمر لها حرصًا على حماية ضحايا النزاعات المسلحة وتذكيرها للأطراف بأهمية احترام هذا القانون والعمل على الالتزام به بجانب الثقة المتوافرة من قبل الأطراف، فإن كل هذه الأشياء ساهمت بشكل كبير في إقناع أطراف النزاع بضرورة وقف إطلاق النار والجلوس على طاولة المفاوضات، وفي هذا الصدد يجب أن نذكر بأن التوصل لاتفاق سلام بالتأكيد لا يعني أن اللجنة قد أنهت مهامها تمامًا، ذلك أن للجنة الدولية دورًا مهمًا حتى بعد انتهاء النزاع المسلح.

دارفور: أضخم عمليات اللجنة الدولية

أما فيما يتعلق باندلاع العنف في دارفور في أبريل/ شباط 2003 فإن المواجهات بين القوات الحكومية من جهة والقوات التابعة لحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان فقد عرضت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقديم خدماتها ومساعداتها لصالح ضحايا النزاع الدائر هناك، ومنذ البداية قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمسح وتقييم احتياجات النازحين، وحاليًا لدى اللجنة مكاتب في كل من نيالا والجنينة والفاشر بالإضافة إلى عدد من المكاتب الصغيرة في كل من كتم وزالنجي وقريضة.

وقد زاولت اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورها التقليدي بتذكير أطراف النزاع باحترام القانون، ومنذ بداية الأحداث كلفت اللجنة بالدخول كطرف محايد بطلب من السفارة الصينية والحكومة السودانية لإطلاق سراح سائق ومهندس صينيين كانا في قبضة الحركة، وتلقت اللجنة موافقة كل من الحكومة والحركة على هذا الدور، وتم تنفيذ هذه المهمة، ويعتبر هذا مؤشرًا لأن هنالك إلماما بأهمية ودور اللجنة في مناطق النزاع المسلح.

والآن تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتنفيذ أضخم عملية على مستوى العالم في دارفور، كما تشكل كذلك البعثة الأكبر على مستوى العالم، حيث تقوم بمزاولة مهامها التقليدية وذلك بتقديم الخدمات الطبية بوجود عدد من الفرق الجراحية ودعم المستشفيات

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

الموجودة بالمعدات الأساسية في مجال الإمدادات الطبية، وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدور كبير للغاية في مجال الأمن الاقتصادي من خلال إجراء عمليات المسح وتقديم المساعدات للنازحين بالمعينات الأساسية حتى يتمكنوا من مزاولة أنشطتهم الزراعية والتعامل مع المواسم الزراعية المستقبلية. بالإضافة إلى حفر عدد من الآبار بغرض توفير مياه الشرب النقية. كذلك تقوم الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين بدور كبير في لم شمل الأسر التي شتتها النزاع.

الكوادر السودانية

ومع اتساع عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالسودان تم توظيف عدد كبير من الموظفين المحليين والأجانب على حد سواء، وتعتبر تجربة السودان مع الأجانب تجربة طويلة وثرية بالنظر لما تتركه من أثر. فرغم التغير المستمر للمندوبين وما ينتج عنه من صعوبات فإن هذه النقطة من زاوية أخرى تعتبر عاملاً إيجابيًا حيث تزيد من فرص التعرف والتعامل مع مختلف الثقافات واللغات الأخرى، وهنا لابد من الإشارة إلى الدور الكبير الذي يلعبه السودانيون العاملون في اللجنة الدولية، فهؤلاء هم ذاكرة المؤسسة، وهم الذين يقومون بالدور الحقيقي من خلال متابعة الأنشطة المختلفة باعتبار أن المندوبين يتغيرون باستمرار. فوجود الكوادر السودانية يساعد كثيرًا في المحافظة على ديمومة العمل وتطويره.

التعاون مع الجمعية الوطنية

تثمن اللجنة الدولية للصليب الأحمر كثيرًا الدور الذي تلعبه جمعية الهلال الأحمر السوداني في مناطق النزاعات المسلحة. إن أهمية وجود الجمعية الوطنية تتمثل في ضرورة استمرارية النشاط حيث تظل الجمعية الوطنية باقية في جميع المناطق، ومن الأشياء الايجابية هنا أن لدى الجمعية شبكة اتصالات قوية بين الفروع والرئاسة، وكذلك لديها قاعدة عريضة من المتطوعين الذين يمثلون رأس مال الحركة ورصيدها الثري. ويقع على عاتق هؤلاء الدور الأكبر بحكم إدراكهم للواقع المحلي بكل تعقيداته من لغات وعادات وتقاليد، فهم المنفذون الحقيقيون لغالبية الأنشطة التي تقوم بها الحركة، وبالتالي نجد أن الجمعية الوطنية للهلال الأحمر السوداني تلعب دورًا كبيرًا ومتكاملاً مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر خاصة في مجال تقديم الدعم اللوجستي المستمر إلى مختلف أفرع الهلال الأحمر سواء كانت في واو، راجا، ملكال، الدمازين، كسلا، نيالا، الفاشر، الجنينة، كادوقلي، فكل هذه المناطق بها فروع ظلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقدم لها المساعدة للقيام بالدور الموكول إليها.

كما تمكنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من بناء علاقة تواصلية متينة مع مختلف وسائل الإعلام المحلية المرئية والمسموعة والمقروءة وذلك من خلال الدورات والندوات. كما جرت العادة على إقامة لقاء سنوي إعلامي يناقش كل القضايا الانسانية المختلفة، وأحيانًا تتاح الفرصة للمنظمات الأخرى العاملة في المجال الانساني للاستفادة من هذا المنبر في التعامل مع الأجهزة الإعلامية، وقد أثمر هذا التعامل في كل جوانب عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وعكس أنشطتها ليس فقط في السودان بل وحتى خارجه. وحاليًا ينتظر الكثير من الإعلام القيام بالتوعية والتنوير بأهمية وضرورة احترام القانون الدولي الإنساني وأهمية وصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر لكافة الضحايا في جميع مناطق النزاع المسلح ■

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تعاون وتنسيق بين مكونات الحركة الدولية

تتعاون اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع باقي مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل القيام بأنشطتها لمصلحة ضحايا النزاع المسلح في السودان.

وضمن شركاء اللجنة الدولية جمعية الهلال الأحمر السوداني وجمعيات الصليب الأحمر الأسترالي، والبريطاني، والكندي، والدانمركي، والألماني، والهولندي، والإسباني، حيث تنفذ هذه الجمعيات برامجها بصفة مستقلة وتنسق في الوقت ذاته جهودها مع اللجنة الدولية بشأن قضايا الأمن والدعم اللوجستي وتحديد الاحتياجات. فالصليب الأحمر الإسباني يعمل في ولايات دارفور الثلاث ويقوم بأنشطة في مجال الأمن الغذائي والرعاية الصحية الأولية والماء وشؤون الصحة. أما الصليب الأحمر الألماني فلديه وحدة للطوارئ في الفاشر شمال دارفور قدمت خلال أسبوع واحد فقط الرعاية الطبية لعدد من الأشخاص بلغ 1711 شخصًا. وهناك جمعيات أخرى للصليب الأحمر لها شراكة مع اللجنة الدولية كجمعيتي الصليب الأحمر الأسترالي والبريطاني في مدينة قريضة جنوب دارفور اللتين تقدمان الرعاية الصحية وخدمات الماء وشؤون الصحة إلى 42 ألف نازح لجأوا إلى ضواحي المدينة المذكورة. كما يقوم الصليب الأحمر الكندي والهولندي بأنشطة الرعاية الصحية الأولية في صليعة غرب دارفور.

وفي الجنوب تقدم جمعيات الصليب الأحمر الدانمركي والهولندي والألماني الدعم إلى جمعية الهلال الأحمر السوداني في برامجها المتعلقة بالرعاية الصحية الأولية. هذا وتدير اللجنة الدولية حاليًا برامج الصحة في "يرول" و"شيلكو" التي ستتولى تنفيذها الجمعيات الوطنية في عام 2005.

وتعد جمعية الهلال الأحمر السوداني الشريك المقرب للجنة الدولية للصليب الأحمر في السودان مما يساعد هذه الأخيرة على العمل في جميع أنحاء البلاد بفضل شبكة متطوعي الجمعية التي تضم آلاف المتطوعين الذين يسجلون النازحين ويوزعون مواد الإغاثة ويعملون دون كلل على مساعدة أضعف الناس. كما يؤدي المتطوعون دورًا حيويًا في توزيع رسائل الصليب الأحمر وأنشطة البحث عن المفقودين بالنيابة عن أفراد العائلات المشردة على أثر النزاع. وتواصل اللجنة الدولية دعم بناء قدرات جمعية الهلال الأحمر السوداني حتى تستطيع حشد إمكاناتها بفعالية أثناء الأزمات.

أما في تشاد فتواصل اللجنة الدولية التعاون مع الصليب الأحمر التشادي بغية دعم أنشطة البحث عن المفقودين في مخيمي اللاجئين في كل من "بريدجينغ" و"تريغيني". ويجري فرز المئات من رسائل الصليب الأحمر كل أسبوع لمساعدة اللاجئين السودانيين على الاتصال بعائلاتهم في دارفور وفي باقي مخيمات اللاجئين شرق تشاد.

وقد قامت اللجنة الدولية منذ بدء عملها في دارفور وحتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2004 بالجهود الآتية:

- توزيع الأدوات المنزلية الأساسية على 373270 شخصًا في 25 موقعًا.
- توزيع 5423 طنًا من الأغذية على 259832 شخصًا في 50 موقعًا.
- تعزيز قدرات خمسة مستشفيات وترميمها.
- إنشاء أربع وحدات للرعاية الصحية الأولية قدمت خدمات إلى مائة وأربعة وثلاثين ألف شخص.
- مد وتصليح شبكات المياه لتوفير مليونين ومائة ألف لتر من الماء في اليوم لأكثر من مائتين وأربعين ألف شخص.
- تصميم مخيمات أبو شوك وزمزم وحصحيصة لإيواء مائة وعشرين ألف لاجئ ■

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

كادر سوداني من الفريق الطبي للجنة الدولية للصليب الأحمر.

الهلال الأحمر السوداني: نصف قرن في خدمة المجتمع السوداني

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

عفاف بخاري*

ظاهرة التطوع ليست بجديدة على المجتمع السوداني، بل هي راسخة في تراثه، وجلية في نشاطاته، إذ تختلف فقط في تسميتها من قبيلة لأخرى، ومن مكان لآخر، فهي بذرة خير داخل كل فرد، تظهر عند الحاجة، وتسمو بالنفس إلى أن أصبحت تقليدا للأفراد وهوية للمجتمع.

شهدت جمعية الهلال الأحمر السوداني منذ نشأتها، عام 1956، وحتى اليوم تطورًا هائلا في انتشارها ونشاطها حيث تم إنشاء 21 فرعًا لها في معظم ولايات السودان. وقد أهلها عملها وفق منظومة الحركة الدولية لجمعيات الهلال والصليب الأحمر لاستقطاب دعم كبير ساهم في تخفيف آثار الكوارث الطبيعية التي ظلت تضرب البلاد مثل الفيضانات والجفاف والأمراض الوبائية. إضافة إلى وفائها بمهمتها الأولى وهي العمل على تخفيف آلام المتأثرين بالحرب والنازحين واللاجئين. وفي هذا الإطار حققت الجمعية الدور المناط بها تمامًا كذراع مساعد للمجتمع، فهي الجمعية الوطنية التي تفردت بتقديم مساعداتها في كل ولايات السودان.
بمقتضى رسالتها التي تتمثل في مساندة الجهود الرسمية والتطوعية لرفع معاناة الفئات الأكثر ضعفًا في السودان.

أهداف الجمعية، وعضويتها، ومصادر دعمها

منذ بداية عملها تكرست أهداف الجمعية في تعزيز قدرات المجتمع لمجابهة الطوارئ ودرء آثار الكوارث. وتقديم خدمات الإسعافات الأولية والرعاية الصحية الأولية والصحة الوقائية وصحة البيئة، والعمل على نشر المعرفة بالمبادئ الأساسية والقانون الدولي الإنساني بهدف تنمية قيم التكافل والسلام وسط الجماهير خاصة الشباب إلى جانب الارتقاء بالقيم الإنسانية وقيم التطوع.

ولا تألو الجمعية جهدا في العمل على توثيق الصلة وتبادل المعرفة بينها وبين جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر في الدول الأخرى وغيرها من المنظمات المماثلة. كما تحرص على جعل باب عضويتها مفتوحا أمام جميع السودانيين دون تمييز سواء كانوا أشخاصًا طبيعيين أو اعتباريين. وهي تمنح عضويتها الشرفية للذين قدموا خدمات جليلة أو قاموا بمهام ذات شأن في خدمة الأهداف الإنسانية.

وتعتمد الجمعية في تمويلها على اشتراكات الأعضاء، والتبرعات، والهبات من الخيرين ودعم الجمعيات الصديقة عن طريق البرامج الثنائية وبعض الدعم لبرامجها من الاتحاد الدولي لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر ومن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مناطق النزاع بالسودان. ومن شأن هذا الدعم مساعدتها على العمل في كافة الأنشطة الميدانية التي تقوم بها، بجانب نشاطات أخرى تتمثل في التدريب، بالتركيز على الإسعافات الأولية، والرعاية الصحية الأولية، والبحث عن المفقودين إضافة إلى الإعلام والنشر.

متطوعون بمئات الآلاف

تتعدد صور العمل الجمعي الطوعي في السودان بشكل يجعلها جزءا لا يتجزأ من ثقافة المجتمع. ويتخذ العمل الطوعي شكل المساعدة البدنية أو الإسهام المادي أو التضامن المعنوي بين الأفراد والجماعات. فظاهرة التطوع ليست بجديدة على المجتمع السوداني، بل هي راسخة في تراثه، وجلية في نشاطاته، إذ تختلف فقط في تسميتها من قبيلة لأخرى، ومن مكان لآخر، فهي بذرة خير داخل كل فرد، تظهر عند الحاجة، وتسمو بالنفس إلى أن أصبحت تقليدا للأفراد وهوية للمجتمع.
ورغم تبدل ظروف الحياة وتعقدها، خاصة في المدن الكبرى، وكذلك رغم الظروف الاقتصادية القاسية، إلا أن التطوع كقيمة ظل راسخا في وجدان السودانيين رجالا ونساء، فقراء وأغنياء، سواء في الريف أو في الحضر.

لذا فليس من المستغرب أن نجد تجربة جمعية الهلال الأحمر السوداني في مجال المتطوعين فريدة في غناها وأهميتها، إذ تعتمد الجمعية بشكل أساسي في تنفيذ نشاطاتها على قاعدة عريضة من المتطوعين في جميع أنحاء السودان حيث بلغ عددهم 400,000 متطوعًا منهم 25,000 متطوع نشط من الجنسين. وأصبح متطوعو الجمعية يحظون بثقة كبيرة من جانب الرجال والنساء الذين يتلقون منهم الإسعاف والخدمات الإنسانية الأخرى ونظرًا لأن عملهم لا يهدف إلى مصلحة، وكما هو معروف فهو عمل خير، فإنه يكتسب بعدًا إنسانيًا خاصًا.

وتبذل الجمعية أقصى طاقاتها لضمان استمرار تدريب هؤلاء المتطوعين وضمان ارتباطهم بالجمعية وبمجتمعاتهم المحلية ورفع قدراتهم من خلال برامج التدريب المستمرة في إطار برامجها المكرسة لمساعدة الفئات الأكثر ضعفا وهي البرامج المتعددة التي نذكر بعضا منها فيما يلي:

(1) عمليات الإنقاذ

يأتي على رأس أنشطة متطوعي الهلال الأحمر السوداني العمل على أخذ زمام المبادرة في إخلاء الجرحى من جراء القصف من مسارح العمليات وتقاطع النيران المتبادلة وكذلك المصابين من جراء الألغام المنتشرة في الكثير من أنحاء السودان وبشكل أخص في جنوب وشرق السودان، وفي بعض المناطق التي لا تزال العمليات الحربية نشطة بها، كما أن هؤلاء المتطوعين يأخذون على عاتقهم تحمل عبء المخاطرة لتقديم الغذاء والمأوى والإغاثة الطبية أو الصحية للأبرياء من المواطنين الذين يجدون أنفسهم محاصرين بين الفئات المتحاربة. وفي عام 2000 على سبيل المثال لقي أربعة من متطوعي جمعية الهلال الأحمر السوداني حتفهم وجرح أكثر من عشرين بينما كانوا يقدمون الخدمات الصحية ومواد الإغاثة للمواطنين المحاصرين في مناطق النزاع.

(2) التدريب في مجال الإسعاف الأولي

تقوم جمعية الهلال الأحمر السوداني بتقديم برامج التدريب في مجال الإسعاف الأولي المنتشرة على المجتمع للمنضوين الجدد من المتطوعين وأفراد المجتمعات المحلية وكذلك برامج الرعاية الصحية الأولية القائمة على جهد المجتمع وبذلك يحتل التدريب في مجال الإسعاف الأولي أولوية كبيرة في تأهيل متطوعي الهلال الأحمر السوداني. وهو أمر يلقى القبول، والتقييم، والتقدير من أفراد المجتمعات المحلية الذين يقومون بمقابلة وتغطية الجزء الأكبر من كلفة هذه الأنشطة أو التكاليف المرتبطة بها.

(3) خدمات الصحة العلاجية والصحة الوقائية

مما تهدف إليه جمعية الهلال الأحمر السوداني أن ترفع من معدل الوعي وزيادة مساهمة الأفراد في المجتمعات المحلية في المساهمة في البرامج الصحية بما يحقق أقصى الأهداف لتحسين ظروف الحياة بالنسبة للمستفيدين من هذه الخدمات وتمكين المساهمة النشطة لمتطوعي الهلال الأحمر السوداني من إدارة وتسيير مستشفى كبير لمصلحة النازحين وغيرهم من المواطنين في مناطق السودان المختلفة وتتضمن الأنشطة الصحية المجالات التالية:

- الصحة الإنجابية
- برامج الصحة المدرسية.
- مكافحة الملاريا
- برامج التوعية بمرض الإيدز.

(4) الزيارات المنزلية

يتحدد الهدف الأساسي للزيارات الميدانية في ضرورة التعرف عن قرب على المشاكل الصحية وتحديدها وتقديم العون اللازم لتحسين ظروف معيشة المواطنين والفئات الأكثر حاجة في المجتمع بشكل أخص والتي يندرج ضمنها الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل وكبار السن. ويحتل برنامج الزيارات الميدانية مكانة متقدمة في أنشطة الهلال الأحمر السوداني، نظرا لأهميته الشديدة في تطوير الحالة الصحية بالمجتمع ككل.

(5) تنمية المرأة

تعمل جمعية الهلال الأحمر السوداني بشكل دائم على تحريك النساء وطاقاتهن عبر دروس وفصول لمحو الأمية وتجمعات المناقشة العامة والمحاضرات العامة، كما تبذل أقصى جهودها لتطوير التدريب في برامج إدرار الدخل وزيادة موارد الأسر إلى جانب التوعية المستمرة وتهدف الجمعية عبر كل هذه الأنشطة إلى مساعدة النساء على تشخيص الظروف المحيطة بهن والتعرف على قدراتهن وحفزهن على أن يساهمن بفعالية في التنمية الاجتماعية.

المتطوعون كمانحين ومستقطبي موارد

إضافة إلى تقديم جزء من وقتهم أو مهارتهم فإن المتطوعين يبذلون بسخاء من الدعم التقني والمادي والعيني لزيادة قدرة المجتمعات المحلية وهناك العديد من الأمثلة والشواهد حيث تلقت الجمعية منحًا سخية كمبانٍ في بعض المدن الكبرى أو القرى تستخدم كمرافق لجمعية الهلال الأحمر السوداني. وكمثال آخر فإن أحد أعضاء اللجنة المركزية لجمعية الهلال الأحمر السوداني تبرع بما يعادل أربعمائة ألف دولار أمريكي لإنشاء مصنع لإنتاج بلاط سقوف المارسيليا كمصدر دخل ثابت لدعم موارد الجمعية.

والميزة التي تنفرد بها جمعية الهلال الأحمر السوداني على غيرها من الجمعيات الأخرى هو الوجود الفعلي من الميدان في جميع أنحاء السودان عبر شبكتها المنتشرة من المتطوعين، ففي كثير من الأحياء يقوم المتطوعون بإدارة أنشطة خيرية في بعض المناسبات لجمع تبرعات لدعم موارد الجمعية ويشمل ذلك الاحتفالات والمهرجانات والأيام الصحية وبرامج التدريب وحصيلة هذه الأنشطة توظف لتغطية برامج وأنشطة المتطوعين ■

(*) مسؤولة الإعلام والنشر بجمعية الهلال الأحمر السوداني

الهلال الأحمر السوداني وأزمة دارفور

في إطار عمل جمعية الهلال الأحمر السوداني الإنساني وتحقيقًا لرسالتها التي تتلخص في مساعدة الفئات الضعيفة في المجتمع، قدمت الجمعية مساعدات عاجلة للمتأثرين بفعل النزاعات المسلحة بولايات دارفور حيث وجهت نداءً إلى جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر في الدول العربية والأجنبية بهدف استقطاب دعم هذه الجمعيات للمتأثرين.

وقد استجاب للنداء عدد من الجمعيات منها جمعية الهلال الأحمر السعودي حيث قدمت دعمًا وصل حتى الخامس من أكتوبر/ تشرين الأول 2004 إلى 439,85 طن اشتملت على معدات وأجهزة طبية، أدوية، عربات إسعاف تم خلالها تأهيل عدد من المستشفيات وإسعاف الجرحى والمرضى كما تم افتتاح عدد من المراكز الصحية بمعسكرات النازحين وتقديم كمية من المواد الغذائية، كما قدمت جمعية الهلال الأحمر الإماراتي 205 أطنان من المواد الغذائية، الملابس، البطاطين، الأحذية والصابون، وجمعية الهلال الأحمر الكويتي 50,53 طن من المواد الغذائية وجمعية الصليب الأحمر الألماني 63,3 طن من المواد والمعدات الطبية والأدوية و340 طنًا من المشمعات، البطاطين، أدوات الطبخ، الصابون، والصليب الأحمر النرويجي والدنماركي 60 طنًا من المواد والمعدات الطبية لدعم وتأهيل مستشفيي زالنجي وكتم، والهلال الأحمر السوري 40 طنًا من المواد الغذائية والأدوية، والهلال الأحمر الإيراني 72 طنًا من البطاطين والمواد الغذائية، والهلال الأحمر المصري 26 طنًا من الأدوية والبطاطين والمواد الغذائية، والبنك الإسلامي للتنمية بجدة تبرع بمبلغ مائتي ألف دولار تم خلالها شراء بطاطين ومشمعات إلى جانب منحة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر عبارة عن عدد ست عربات للعمل بولايات دارفور الثلاث و120 طنا من المواد الغذائية.

وقد شارك متطوعو الهلال الأحمر السوداني مشاركة فاعلة في توزيع هذه المساعدات بولايات دارفور الثلاث كما قاموا بعمليات الحصر وتقدير الاحتياجات. أيضًا كونت الجمعية فريقًا للاستعداد والاستجابة للكوارث إذ توجهت دفعتان من هذا الفريق إلى ولايات دارفور لتقديم المساعدات اللازمة والعاجلة للمتأثرين ويتكون الفريق من عدد من المتطوعين والموظفين بفروع الجمعية المختلفة. ومن الجدير بالذكر أن المساعدات التي وصلت من هذه الجمعيات تأتي في إطار العلاقات المستمرة والمتطورة مع جمعية الهلال الأحمر السوداني ■

© اللجنة الدولية للصليب الأحمر

محجوب محمد سلطان
سيرة رائد عظيم

بعد محجوب محمد سلطان المؤسس الفعلي لجمعية الهلال الأحمر السوداني، فقد دعا إلى تأسيسها وشارك في قيادتها منذ نشأتها الأولى إلى أن وافته المنية، ولد الرجل بمدينة الشجرة ولاية الخرطوم عام 1905م، وتخرج من مدرسة الأمريكان عام 1924م. وعمل متطوعًا بجمعية الصليب الأحمر البريطاني فرع السودان وكان مقر الجمعية سرايا الحاكم العام حيث كانت زوجة الحاكم رئيسة لفرع الصليب الأحمر عام 1941م. كما ظل يعمل بالفرع حتى وضع حجر الأساس للمبنى الحالي بواسطة الحاكم العام سير رو برت هاو في التاسع والعشرين من مارس/ آذار 1950م.

كان محجوب محمد سلطان أول ضابط للتدريب في الإسعافات الأولية بالجمعية حتى سودنة الجمعية بعد الاستقلال. كما كان عضوا باللجنة المركزية لجمعية الهلال الأحمر منذ تأسيسها في عام 1956م ويعتبر عميدًا للتدريب ثم مديرًا للتدريب المركزي. وقد تدرب على يديه أكثر من 150 ألف دارس في الإسعافات الأولية وظل يواصل عطاءه في هذا المضمار حتى قبل وفاته بقليل.

- نال وسام التمريض المنزلي عام 1947م ثم وسام عضو هام مدى الحياة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- عمل موظفًا بالسلطة القضائية في مكتب الإعلانات والتركات بحكومة السودان منذ عام 1924م إلى أن تقاعد للمعاش في عام 1947م.
- انضم للكشافة السودانية البرية عام 1931م وتدرج فيها إلى أن وصل لمنصب مفوض أول كشافة الخرطوم، وكان أول قائد كشفي يمثل السودان في المجتمعات الخارجية بالنمسا عام 1951م وحاز وسام الشارة الدولية.
- يعتبر محجوب سلطان عميدًا للكشافة السودانية حيث نال وسام الكشافة الأول في السودان من المكتب الكشفي العالمي بجنيف 14/4/1948م، وتخرج على يديه أكثر القادة على رأسهم الفريق م.حسن محمد حسن علام وآخرون.
- كان يشرف على كثير من القادة الكشفيين دوليًا ومحليًا وشارك في كثير من بلدان العالم إيطاليا، النمسا، الدنمارك، اليونان، مصر، السعودية، ليبيا، سويسرا، لبنان، وسوريا.
- نال وسامًا عظيم الشأن نظرًا لخدمته الطويلة بالهيئة القضائية وكان ذلك عام 1948في خدمة قضايا السودان.
- كرمته جامعة الخرطوم بمنحه درجة الماجستير الفخرية في الآداب عام 1992م.
- تميز محجوب سلطان بالوضوح والصراحة والشجاعة في الرأي والثبات على المبدأ ومخلصًا ومتفانيًا في عمله الذي دام أكثر من ستين عامًا في مجال العمل الطوعي الإنساني بين القضائية والكشافة والهلال الأحمر دون انقطاع في خدمة المجتمع السوداني.
- توفي إلى رحمة مولاه في 31 يناير 1999م ■

من الشعر السوداني

موكب الفرح

البُنيّاتُ في ضرام الدلاليك تسترن فتنةً وانبهارا
من عيونٍ تلفّتَ الكحلُ فيهنّ وأصغى هُنيهةً ثمّ طارا

نحن جئنا إليك يا أمّها الليلة بالزين والعديل المنُقّى
نحن جئناك حاملين جريد النخل فألا على اخضرارٍ ورزقا

العذارى ألوانهن الرقيقات نبات الظلال شف وحارا
رأمته الخدور ينتظرُ الموسم حتى يشع نورا ونارا

ينبري الطبل ينفض الهزج الفينان طيرًا تفرقًا واشتجارا
موكب من مواكب الفرح المختال عصرًا في شاطئ النيل سارا

ومشى بالبخور من جعل الخدمة في الحي نخوة وابتدارا
حافيا مسرع الخطى باسم النجدة حيّا حفاوةً وابتشارا

هي ستُّ البنات ستُّ أبيها كرمًا يحفظ الجوار وصدقا
وجلوها فريدة جفل الغواص عن بحرها خطارًا وعمقا

سُنّةُ العشقِ فى بلادى كتمانُ وبُقيا على المحارم وثُقى
وافترقنا على حنان نُواسيه وكان الفراقُ جدًا ورفقا

أنا أهواك يا بلادى ما واليتُ غربًا ولا تبدلت شرقا
بردت جرَّتي وذا القرع المنقوش يسقى حلاوة النيل طلقا

محمد مهدي المجذوب

الرسم: الفنان السوداني صلاح المرّ

زمن الأنقاض

معتز حداد* • الرسم: الفنان حسين جمعان**

تتوارد الخواطر في رأس مارتا الصغيرة وهي تسرع الخطى في هذا الصباح لتلحق بمواعيد العمل الجديد الذي حصلت عليه بعد عناء مرير. لا أحد يمكن أن يتخيل حالها في تلك الأيام العصيبة التي سارت فيها من قرية إلى قرية ومن مدينة إلى مدينة ومن هضبة إلى سهل حتى عبرت الحدود كلاجئة وشاهدة على قسوة الحرب في بلادها التي اختيرت كميدان للحرب بين عدة أطراف اتفقوا جميعًا على شيء واحد هو مكان القتال.

عانت مارتا طويلاً حتى بعد أن عبرت الحدود، بفعل تنقلها من مدينة إلى أخرى ومن عمل إلى آخر. كبائعة شاي. وخادمة في المنازل ومربية أطفال. حتى قادتها أقدارها بعد عبور الحدود إلى عاصمة الجوار فسكنت في أطراف المدينة مع امرأة من مواطنيها كانت من نفس قريتها في وطنها الأصلي.

في ذلك الحي الراقي وجدت لنفسها عملاً كخادمة تقوم بنظافة المنزل وتغسل الملابس والأواني. تغسل كل شيء إلا أحزانها، وترتب كل شئ إلا أقدارها. أقدارها التي قضت بأن تفصل من العمل لسبب غريب هو إجادتها للغة الإنجليزية. فلقد ضاقت بها ذرعًا ابنة صاحب الدار نتيجة فهمها للإنجليزية أكثر منها. وهي اللغة التي علمتها لها "أماندا" موظفة الإغاثة التي كانت مستقرة بقريتهم قبل الحريق.

تذكرت مارتا كل هذه الأحداث وهي تسرع الخطى حتى بلغت إشارة المرور عند تقاطع الشارع الرئيسي. كان ذلك هو المكان الذي وعد تسفاي بانتظارها فيه. تسفاي الشخص الوحيد الذي تعرفه منذ طفولتها. وهو الابن البكر لأسرة كانت ثرية قبل اندلاع الحرب.

رأته من على البعد وهو ينظر لساعته بعصبية. كان دقيقًا في مواعيده كعادته دائمًا. لابد أنه غاضب بعض الشيء عليها لأنها تأخرت قليلاً. يعجبها كثيرًا هذا الشاب بشكله الغريب. شعره الطويل وقميصه المهترئ وبنطال الجينز المتسخ دائمًا. هكذا كان دائمًا لا يهتم بمظهره بالرغم من ثرائه الذي كان.

كان دائمًا يردد: "لا يمكن أن أحس بأناقتي إلا وسط قومي وفي وطني فقط". بادلها التحية وهو يحثها على الإسراع في السير حتى يعرفها على مكان عملها الجديد. وفي الطريق راح يحدثها عن أصحاب الشركة.

- "هم قوم مهذبون يمتلكون شركة صغيرة ويحاولون أن يتوسعوا في أعمالهم مع شركات أخرى. قطعًا سيعجبك العمل معهم. فقط أتمنى ألا تتباهي ببراعتك في اللغة الإنجليزية حتى لا تفقدي عملك مرة أخرى. أنا لا أحب أن تكوني بعيدة عني، فهذا الموقع قريب لمكان عملي وبذا من الممكن أن ننصرف سويًا".

كان موقع الشركة حقًا رائعًا. الطابق الثاني في بناية تتوسط قلب سوق المدينة. بالداخل كان اللون الأبيض هو اللون السائد، وكان هناك جهاز للكمبيوتر من النوع الرخيص وآلات كاتبة ترسل طرقاتها لتفيد بأن هناك عملا دءوبا. ولاحظت أن كل من بالمكان منهمك في عمله.

كان المطبخ نظيفًا. وقد تفحصته منذ أن دخلت فهو مكان عملها الجديد. وكان عليها أن تقوم بخدمة الضيوف ونظافة المكاتب قبل حضور الموظفين. وقتها راحت تتخيل أنهم لابد يكسبون جيدًا كما قال تسفاي فهذا موقع لا يستطيع أحد استئجاره إلا بعد دفع مبلغ كبير.

لم تعلم مارتا بأن الشركة تعاني من بعض المتاعب المالية إلا بعد عدة شهور عندما لاحظت أن عدد الموظفين راح يتقلص. ثم بدأت الأمور تسوء معها بعد أن قرر تسفاي أن يغادر إلى جبهة القتال.

"لا يمكن أن أظل هنا. وهناك يتحدد مصير وطني. إنهم يتقدمون نحو العاصمة. العار لي لو مكثت هنا دون أن أشارك".

كانت هذه آخر كلماته قبل الرحيل. بل كانت آخر كلمات سمعتها منه، فقد علمت بمصرعه بعد سفره بثلاثة أشهر. وقتها أظلمت الدنيا في عينيها ولم تجد ما تتعلق به سوى دفن أحزانها في العمل. فصارت تبدأ يومها من الصباح الباكر تنظف المكتب وتجهز الشاي ثم ترد على التليفون لحين حضور السكرتيرة. وفي المساء تذهب للدراسة بإحدي مدارس الإرساليات، ثم تعود في نهاية المساء تجرجر رجليها جرًا إلى حيث تسكن.

في آخر الليل كانت مارتا تأوي إلى الفراش كأنها جثة هامدة لا يتحرك منها سوى عينين تحملقان في الظلام. تتخيل تسفاي ولا تبحث عن أحد يواسيها سواه. ماتت الأنوثة فيها وماتت الرجولة في نظرها بموت تسفاي. لم تكن تفكر قط في رجل تدفن أحزانها بين ذراعيه.

كان أكثر ما يقلقها تزايد الصداع الذي تحس به منذ عدة أيام. كأن شيئا ما بداخل رأسها يتصدع. ذلك الصداع الحاد الذي أصيبت به منذ سماعها خبر وفاة تسفاي العزيز.

المصائب لا تأتي فرادى. فقد أصبحت الشركة التي تعمل فيها مهددة بالإفلاس وسرعان ما اقتصر عدد الموظفين على المدير والسكرتيرة وموظف ثم مارتا وتم بيع جزء كبير من أثاث الشركة. ولكن شبح الإفلاس لم يتوقف بل استفحل.

"أي مارتا العزيزة الطيبة" نحن محاصرون بالديون كما ترين كنت أتمنى لو نستطيع الصمود لفترة ولكن!"

قال المدير هذه العبارة وهو يحاول جاهدًا أن يخفي ألمه ولكنها لم تمهله. ولم يستغرق الأمر كثيرًا. خرجت بعدها لتودع الموظف الوحيد بالشركة والسكرتيرة. وقد أصرت أن يتقبلوا منها صورة فوتوغرافية لمنظر طبيعي من بلادها.

ضاع تسفاي وضاعت الوظيفة!.

عادت مبكرة في هذا اليوم وراحت تساعد المرأة التي تسكن معها. وأخيرًا لم تجد بدًا من الاستلقاء على السرير وهي في شبه إغماء.

في الصباح وعندما حاولت العجوز أن توقظها لاحظت أنها ترقد بطريقة غريبة. كانت تتوسد ذراعها وتضطجع على جانبها الأيمن وهي تحملق بعيدًا كأنما تتخطى بعينيها الحدود. وتنفذ بهما إلى ما وراء الأفق.

"مارتا استيقظي لقد أسقط الثوار العاصمة!"

لكنها لم تتحرك. كل شيء فيها وحولها كان ساكنًا إلا صورة لشاب وسيم سقطت من يدها واستقرت على الأرض. كانت الصورة لتسفاي بملابس الميدان.

في المستشفى علم المرافقون للجثمان أن الفقيدة كانت تعاني من انفجار في الدماغ.

في مساء نفس اليوم أذاع المذياع أن هناك أمة قد ولدت من جديد ترفع شعار البناء بعد زمن الأنقاض ■

(*) بعثة اللجنة الدولية بالخرطوم.

(**) فنان سوداني مؤسِّس، وأستاذ بكلية الفنون الجميلة بالخرطوم.

«إنسانيات»
تقويم العام 2005

مع مقدم العام 2005، أصدر المركز الإعلامي الإقليمي **للجنة الدولية للصليب الأحمر** بالقاهرة تقويمه للعام 2005. يضم التقويم مجموعة مختارة من شذرات الشعر العربي التي تعبر عن القيم الإنسانية التي احتوتها ثقافة العرب عبر القرون ويجدها العالم اليوم في ما ينص عليه القانون الدولي الإنساني.

تمت طباعة هذه الشذرات في لوحات من فن الخط العربي بريشة الفنان **منير الشعراني**.

تطلب الرزنامة من بعثات اللجنة الدولية بالشرق الأوسط.

جهود اللجنة الدولية في أفريقيا

صدرت هذه المطبوعة بمناسبة انعقاد المؤتمر الاستعراضي لدول القارة الأفريقية بالجزائر في سبتمبر 2004. وتتضمن عرضا لجهود **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** في أفريقيا منذ بداية عملها في إثيوبيا عام 1930 عقب احتلال قوات موسوليني لهذا البلد.

متوفرة بالإنجليزية

وتطلب من بعثات اللجنة الدولية في أفريقيا.

ضوابط تحكم خوض الحرب

في لحظة يجد العالم نفسه فيها أحوج ما يكون إلى تبني القواعد التي تحكم خوض الحرب، أصدرت اللجنة الدولية الطبعة الثالثة المحدثة من هذا الكتاب الهام الذي قام على تأليفه **فريتس كالسهوفن وليزابيث تسغفلد**، وذلك بعد مضي زهاء خمسة عشر عاما على صدور الطبعة الأولى.

وتتضمن هذه الطبعة معالجة للمستجدات المهمة التي شهدتها السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالقواعد التي تحكم الأسلحة وفي مجال القانون الجنائي الدولي.

قام بالتقديم للكتاب **جاكوب كلينبرغر** رئيس **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** وترجمه للعربية **أحمد عبد العليم**.

يطلب من بعثات اللجنة الدولية بالمنطقة.

دليل الهلال الأحمر السوداني للبحث عن المفقودين

تتضمن هذه المطبوعة التي أصدرها **الهلال الأحمر السوداني** شرحا وافيا لعملية البحث عن المفقودين، وطرق العمل في هذا المجال، كما تتضمن عرضا لأنشطة **الهلال الأحمر السوداني** وجهوده التي يقوم بها بالمشاركة مع **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** في لم شمل العائلات، إضافة إلى الإحصائيات المتعلقة بهذا النشاط الهام.

صدر هذا الدليل باللغتين العربية والإنجليزية. يطلب من **جمعية الهلال الأحمر السوداني**.

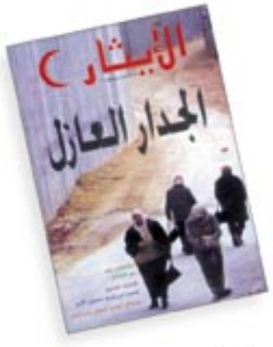

«الإيثار»
العدد السابع والعشرون

صدر العدد السابع والعشرون من مجلة «**الإيثار**» التي تصدرها **جمعية الهلال الأحمر اليمني** بالتعاون مع بعثة **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** باليمن. يحوي العدد مواضيع حول الجدار العازل والمشكلات التي تولد مع الأطفال والمحكمة الجنائية الدولية إضافة إلى مشكلات الوضع الدوائي في اليمن. تطلب من **جمعية الهلال الأحمر اليمني**.

AL-INSANI. 30. Winter 2004

A Promising Country with Deeply Rooted Culture (Special issue on Sudan)

Contents

• **Cultural Diversity in Sudan throughout History**
"The diverse cultures of Sudan should be a source of strength and unity, not dispersion, uncertainty and search of an identity. The Sudan of today is the same Sudan of yesterday. Its identity has not been obliterated by other imported cultures whether peacefully or through war. Rather, the Sudanese people have coexisted with these cultures, taking what suits them, and leaving out the rest." By: Dr. **Intesar Soghairoun Al Zain**

• **The Modern State in Sudan: History and Foundation**
"Sudan as a land has been here since the dawn of history, with tribes, emirates, kingdoms and sultanates emerging and developing on its soil. Sudan, as a state, however, with its current geographical borders was born since two centuries ago." By: **Mahgoub Saleh**

• **The Nile in the Lives of the Sudanese**
"The Sudanese people are strongly connected with the Nile in their daily life. This can be clearly seen in the rituals practiced through the life course of any individual Sudanese from his birth to his death."
By: Dr. **Yousif Madani**

• **The Sudanese Economy: Moving Into a Typical Oil Example**
"With the increase in its oil wealth, will Sudan sacrifice its agricultural and animal resources in favor of quick, glamorous, relatively easily earned hard currency and foreign income, with all its negative social and political ramifications?" By: **Alsir Sidamed**

• **Sudanese Women and the Notion of Big Fear** By: **Amaal Abbas and Rabah El Sadik El Mahdi**

• **The South of Sudan: from Independence to the Naivasha Protocol**
"The exceptional circumstances of displaced people, and the havoc and instability caused by the war have urged humanitarian organizations to run to the relief of the victims of these events. Has relief work made the world a smaller place and has it made people understand each other's suffering?" By: **Abel Alir**

• **The East of Sudan: The Begga, Grandchildren of Koush Ben Canaan**
"The word "begga" is derived from the original word "beggah" which means "tough warriors". This is a characteristic of the people of east Sudan who have been known since thousands of years for their high fighting capabilities. By: Dr. **Amna Dirar**

• **Darfur: Hope on the Basis of the Catastrophe**
"The exceptional crisis in Darfur, which influenced the negotiations between the government of Sudan and the Sudan People's Liberation Movement/Army held in Kenya, was not an artificial or emergency crisis. It has deep political, cultural, economic, and social roots in the body of the region. However, a long time has passed before the parties of the conflict recognize this." By: **Abdalla Adem Khatir**

• **The African Unity and the Darfur Crisis** By: Dr. **Emad Awwad**

• **Civil Society in Sudan** By: **Mortada El Ghali**

• **Humanitarian Organizations Working in Sudan: the Pros and Cons** By: **Adlan Al Hardallow**

• **Challenges of Humanitarian Work in a Changing World** By: **Musa Yaakoub**

• **The ICRC: Work in Favor of All the Sudanese People** By: **Adel Sherif khatir**

• **The Sudanese Red Crescent Society: Half a Century at the Service of the Sudanese People**
"Voluntary work is not something new for the Sudanese society. It is an entrenched practice which is evident in many of its activities. It may have a different name from one tribe to the other. It is the seed of goodness in the heart of every person, which comes out when need emerges. It helps clear the soul, and has become a tradition and even identity of the Sudanese society

• **The time of Pouncing** By: **Mo'taz Haddad**

• **Publications**

Editorial

Sudan: Desirable Coexistence

The ICRC's first office in Khartoum was opened in 1978 with the aim of assisting victims of the Ethiopian conflict. However, since 1984 the ICRC has engaged in activities related to the internal conflict taking place in Sudan between the governmental forces and the Sudan People's Liberation Movement/Army in the south. In this context, a number of cease-fire agreements have been signed to put an end to twenty years of internal conflict. These agreements have now brought some stability to this region.

However, the conflict that began in Darfur in Western Sudan in early 2003 between government forces and Janjaweed militia on the one hand, and the rebel forces of the Sudan Liberation Movement/Army and the Justice and Equality Movement on the other, has resulted in a massive humanitarian crisis which lead to the biggest ICRC deployments worldwide. It must be noted that the ICRC was one of the first humanitarian organizations to respond to the outbreak of this conflict in February 2003.

Currently, the ICRC is providing assistance to hundreds of thousands of people. This assistance includes building camps for refugees, providing water and sanitation for the vulnerable, and distributing relief items and medical supplies to hospitals and health centers, as well as helping reestablishing contacts between families separated by the conflict.

The operations in Sudan are the biggest ICRC operations worldwide, and are constantly expanding. Therefore, the number of ICRC staff in Sudan has currently reached 1,331 including 155 expatriate delegates.

In light of this special humanitarian work taking place in Sudan, "Al Insani" believed it was important to provide its readers with an analysis of the crisis in Darfur with the social, political and economic circumstances surrounding it. For this purpose, the previous issue of Al Insani included a special file on this crisis; a file which was contributed by researchers specialized in Sudanese affairs.

Actually, the current situation in Darfur is only one facet of the whole situation in Sudan. Therefore, we thought we must go ahead on what we have been postponing due to constantly pressing events in the Middle East region: that is to have a special issue of Al Insani on Sudan.

In this special issue, Al Insani continues its editorial policy of providing its readers with a panorama of countries beset by conflicts, through reviewing their historical, cultural and social background.

Just like the ICRC offers its services to all Sudanese people on an equal basis, Al Insani allows different points of view to be expressed. Therefore, the readers will find various perspectives of the current situation in Sudan expressed on the responsibility of their authors.

In this issue, we are honored by contributions from outstanding Sudanese writers and intellectuals to whom we are grateful for the effort they exerted. We would also like to extend our thanks to the ICRC delegation in Sudan which, despite the difficult work it undertakes all over the country, has devoted part of its effort to follow up and coordinate this special issue. This effort came in recognition of the importance of publication and communication in the humanitarian field, as they go side by side with the fieldwork which the ICRC delegation in Sudan tirelessly undertakes.

The readers of this issue will find a number of articles addressing the situation in various regions of Sudan, as well as the economic, historical and social background of this vast country which brings together Arabic and African identities in a unique combination. Such a combination should be an endless source of richness, when different cultures and races in the region are able to coexist ■